الوحدة 1
رقم الترتيب : .....
الرقم التسلسلي :.....
2003TH04
1062

جامعة ورقلة
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
قسم علوم التسيير

مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

فرع : إدارة الأعمال

من إعداد الطالبة : السعيدي سعدية

الموضوع:

واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها

نوقشت علنا بتاريخ : 23 جوان 2003

أمام اللجنة المكونة من :

الدكتور بختي إبراهيم	أستاذ محاضر (جامعة ورقلة)	رئيسا
أ/الدكتور قدي عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي (جامعة الجزائر)	مقررا
الدكتور الداوي الشيخ	أستاذ محاضر (جامعة الجزائر)	مناقشا
الدكتور براق محمد	أستاذ محاضر (جامعة الجزائر)	مناقشا

السنة الجامعية : 2003/2002

الوحدة ٨

بسم الله الرحمن الرحيم

« إنا فتحنا لك فتحا مبينا، ليغفر لك الله ما تقدم
من ذنبك وما تأخر، ويتم نعمته عليك،
ويهديك صراطا مستقيما، وينصرك الله نصراً عزيزاً »

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور عبد المجيد قدي على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وكذا توجيهاته القيمة، كما أدين له بالفضل الكبير في خروج البحث بالصورة التي هو عليه الآن وعلى الثقة الثابتة إلى منحها أياي طوال مراحل الدراسة « القصير المدى، التدرج، الدراسات العليا »

الإهـداء

إلى النبع الذي لا ينقطع ..... أمي أطال الله عمرها

إلى الذي أنار لي الدرب فرحل ..... أبي رحمة الله عليه

إلى الشمعة التي تحترق لتضيء لي خطواتي .....عمي الطيب حفظه الله من كل سوء

إلى كـل مـن سـاعـدني فـي إنجـاز هـذا العـمـل

سعـدية

ملخص

اثبت دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الحياة الاقتصادية لعدة بلدان بإعتبارها كيان مختلفا عن المؤسسات الكبيرة الحجم لما لها دور فعال في بناء النسيج الصناعي في الحياة الاقتصادية و تحفير قطاع الاستثمار و من ثم المساهمة الفعالة في احداث تغيرات جدرية على المستوى الاقتصادي كخلق فرص جديدة للعمل و رفع حجم الانتاج الداخلي و المساهمة بتحسين معدلات النمو.

كما تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة متميزة في الاقتصاديات الجديدة فقد بلغت من الاهمية لتصبح مصدرا لتنمية الدخل و خلق فرص العمل فحضيت بالاولوية ضمن مخلف الاسترتجيات و برامج التنمية في البلدان الحديثة وقد تطرقنا على سبيل المثال الى بعض الجوانب لتجارب بعض الدول الحديثة منها و النامية .

فقد بدا الاهتمام بهدا النوع من المؤسسات في الجزائر مع بداية التسعينات يزداد شيئا فشيئا فادركت الهيئات المعنية اهمية هذه المؤسسات كمصدر لتنمية الدخل و خلق فرص العمل لذلك اولتها الدولة الدعم لغرض تنميتها و ترقيتها بارساء قواعد الاساسية التي تضمن النهوض بقطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من خلال انشاء هياكل تهتم ببرامج اعدت خصيصا لدعم هذه المؤسسات .
ان التوجهات الجديدة للدولة تحمل على دمج المؤسسات م ص في الحياة الاقصادية و تفعيلها لجعلها اداة فعالة في دفع المسار التنموي من خلال التدابير التي اتخذت و في محاول لخلق مناخ ملائم لتطويرها .
من خلال دراستنا هذه ستحاول ان نجد مفهوم المؤسسات م ص و ابراز اهميتها و مميزاتها تم الوقوف على مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد و استعراض اساليب التنمية و الترقية في كل من الدول المتقدمة و النامية وصولا الى تبين واقع هذا القطاع في الجزائر من حيث الاصلاحات الاقتصادية و عرض دراسة احصائية لتطور هذه المؤسسات تم في الجزء الاخير التعرض الى عوائق المؤسسات ص م و افاق تنمتها.

RESUME

Le rôle moteur des petites et moyennes entreprises dans la relance des activités et la croissance économique est justifie par la part de plus en plus importante qu'elles occupent dans toutes les économies du monde, qu'elle soient dominantes .

Des nombreux pays ont pour les uns résolu et dépasse la situation de crise économique, et pour les autres amorce leur développement grâce, essentiellement aux PME quand celle –ci ont trouve un terrain favorable.
dans ces situations la majorité des emplois crées ainsi qu'une part des exportations de biens et de service sont réalisées par elles .le cas des économies européennes depuis les années 70 est assez instructif .et L'Italie en est peut être le plus bel exemple avec la création de très petites entreprises de moins de 10 salaries souvent et qui assurent une grande stabilité a l'économie dans un environnement politique .

la France Avec de chiffre des PME qui a été cree estime du souhaitable pour imprime un plus grand dynamisme et une plus grand flexibilité a son économie .aux ETATS UNIS Il exister 22million de PME.

Notre pays en est bien loin avec ses quelque 160.000 petites et moyennes entreprise 30 million d'habitation. c'est a dir. tout le chemin qui reste a par courir.

Notamment les premières la cunes du modèle algerien de développement ont commence a poindre au début des années 80, a partir de l'effondrement des cours .du pétrole qui a mis a nu inefficacité du système économique national ou très peu de place avait été laisse au capital prive au développement de la PME a l'amelioration de la competitivite internationale des entreprises ,a une allocation efficiente des ressource.

Cet état des lieux du secteur de la PME dans notre pays devra a partir des constats établis sur le difficultés établis rencontrées par les entreprises dans Exercice de leur activités et de bouche sur une nouvelle vision économique qui prenne réellement en charge les orientation du programme du gouvernement au plan méthodologique on a suive les axes suivants :

Une premier partir prise la diffinition des PME et ses importance dans l'économie .

la seconde partie consacre a l'efaite de PME et decouve les expériences de quelque pays .

La troisième partie consacrée au rappel de la politique économique mis en œuvre depuis l'endependance du pays et a l'évolution de la perception du rôle de secteur de la PME .

Enfin la dernière partie détaillant obstacles qui entravent la relance de l'investissement et le Developement du secteur et traite des perspective du secteur et notamment de la nécessite de l'élaboration d'une nouvelle stratégie de développement de PME.

فهرس المحتويات

	الصفحة
مقـدمـة عـامـة	
الفصل الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد	01
مـدخل الـفـصـل	02
المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
المطلب الأول : صعوبة تحديد التعريف	03
1- التباين في نـمـو الاقتصاد	03
2- تنوع النشاط الاقتـصـادي	04
3- تعدد فروع النشاط الاقتصادي	04
المطلب الثاني : تعدد المصطلحات	04
المطلب الثالث : تعدد معايير تعريف المؤسسات	05
1- المعايـيـر الكمـية	05
2- المعايير النـوعيـة	05
المطلب الرابع : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	06
1- تعاريـف مختـلفـة	06
2- اشكالية مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	08
المبحث الثاني : أهمية ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها	13
المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
1- على مستوى الناتج المحلي	13
2- على مستوى التشغـيـل	15
3- على مستوى التصـديـر	17
المطلب الثاني : مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
1- في مجال التنظيم والتسيير	19
2- في مجال التمويل والعمل	19
3- ممـيـزات أخـرى	20
المطلب الثالث : أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
1- حسب طبيعة المنـتوج	21
2- حسب توجه المؤسسات	22
خـلاصـة الفـصـل	24

الفصل الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد واستعراض أساليب التنمية والترقية 25
مـــدخـل الفـصـل 26
المبحث الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد 27
المطلب الأول : المساهمة في التنمية المحلية 27
المطلب الثاني : المساهمة في مجال المقاولة من الباطن 28
المطلب الثالث : المساهمة في الإبداع والتطوير 29
المبحث الثاني : استعراض أساليب ونماذج التنمية والترقية 30
المطلب الأول : تجارب بعض الدول المتقدمة 30
1- فـرنـسـا 31
2- ألـمـانيـا 33
3- بـريطانـيا 34
4- اليـابـــان 35
المطلب الثاني : تجارب بعض الدول النامية 36
1- الهـنـــد 36
2- إندونيسيـا 38
3- تـونـــس 40
المطلب الثالث: الأساليب المعتمدة في التنمية وترقية المؤسسات في الجزائر 43
1- الإجراءات المعتمدة 43
2- إجراءات أخـــرى 54
3- التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 56
خلاصة الفصل 58
الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 59
مدخل الفصل 60
المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية وموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 61
المطلب الأول: الفترة مابين 1963 - 1962 61
المطلب الثاني: الفترة مابين 1982 - 1988 62
المطلب الثالث: الفترة ما بعد 1988 63

المبحث الثاني: التطور النوعي والكمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 64
المطلب الأول: تطور المؤسسات حسب قطاعات النشاط 65
المطلب الثـانـي: تطور المؤسسات حسب عدد العمال 67
المطلب الثالث: تطور المؤسسات حسب التوزيع الجغرافي 70
المبحث الثالث: محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 72
المطلب الأول: قيود المؤسسة 72
المطلب الثاني: فرص المؤسسة 77
خـلاصـة الفصـل 83
الفصل الرابع: عوائق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاقها 84
مـدخـل الفـصـل 85
المبحث الأول: تقييم التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 86
المبحث الثاني: عوائق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 89
المطلب الأول: دراسة عوائق نمو القطاع الخاص 89
المطلب الثاني: دراسة الوكالة الجهوية لترقية الاستثمار لولاية ورقلة « استطلاع ميداني » 94
المبحث الثالث: آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 95
- المطلب الأول: استراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 95
1- ترقية الاستثمار 95
2- تطوير وترقية آليات التمويل 96
3- ترقية وتطوير جهاز الإعلام الاقتصادي 98
4- تطوير وترقية بورصة المقاولة المشتركة 98
5- برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99
المطلب الثاني: آفاق أخرى بعيدة المدى 100
خلاصـة الفصـل 101
خـاتمـة عامة 102
الملـحـق 106
فهـرس الجداول 107
قائمـة المراجـع 108

لعبت المؤسسات الكبرى دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية للبلدان المصنعة خلال الفترة الممتدة بين الحرب العالمية الثانية إلى نهاية السبعينات ومع ظهور أزمة البترول في منتصف السبعينات وتفاقمها خلال سنوات الثمانينات انعكست آثار هذه الأخيرة على القدرات الاستثمارية لهذه المؤسسات الكبرى.
موازاة مع ذلك بدأت تظهر وتتنامى في نهاية السبعينات أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وأصبحت محوراً مهماً في الحياة الاقتصادية باعتبارها كياناً مختلفاً عن المؤسسات الكبيرة الحجم، لما لها من دور في بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز قطاع الاستثمار ومن ثم المساهمة الفعالة في إحداث تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي كخلق فرص جديدة للعمل ورفع حجم الإنتاج الداخلي والمساهمة بتحسين معدلات النمو.

لقد اعتمدت الجزائر في أواخر عقد الستينات على نموذج الصناعات المصنعة والذي كان سائداً آنذاك، الأمر الذي أدى إلى عدم الاهتمام الكبير بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة خلال الفترة الممتدة من التاريخ أعلاه إلى أواخر الثمانينات، ومع بداية التسعينات بدأ الاهتمام يزداد شيئاً فشيئاً بهذه المؤسسات فأدركت الهيئات المعنية أهمية هذه المؤسسات كمصدر لتنمية الدخل وخلق فرص العمل، لذلك أولتها الدولة الدعم لغرض تنميتها وترقيتها بإرساء القواعد الأساسية التي تضمن النهوض بهذا القطاع من خلال إنشاء هياكل تهتم ببرامج أعدت خصيصاً لدعمه.
إن التوجيهات الجديدة للدولة تعمل على دمج المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الحياة الاقتصادية وتفعيلها لجعلها أداة فعالة في دفع المسار التنموي من خلال التدابير التي اتخذت وفي محاولة لخلق مناخ ملائم لتطويرها .

من خلال دراستنا هذه سنحاول أن نجد مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة وإبراز أهميتها ومميزاتها، ثم الوقوف على مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد واستعراض بعض الأساليب لتنمية وترقية هذه المؤسسات في كل من الأول المتقدمة والنامية، وصولاً إلى تبيين واقع هذا القطاع في الجزائر والعوائق التي يتعرض إليها ثم أخيراً آفاق هذه المؤسسات.
ويرجع اختيارنا لموضوع هذا البحث إلى:
- تزايد الاهتمام في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة بالدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
وقد برزت أمامنا جملة من الأسئلة التالية:
ما هي المؤسسات المتوسطة والصغيرة ؟ وما هي مميزاتها وأنواعها ؟
ما مدى مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد؟

ما هو واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر؟

ما هي عوائق هذه المؤسسات وآفاق تنميتها؟

والإجابة عن هذه الأسئلة يفترض الآتي :

- أن تنمية المؤسسات أصبحت ضرورة اقتصادية إذ أثبت لها دوراً في زيادة فرص العمل وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

- إن قيـــام هـــذه المؤسســـات بدورهـــا يتطلب خلق الأرضية المناسبة لتحقيق أو بلوغ الأهداف المستقبلية المسطرة.

ولغـــرض اختبار الفرضيات التي يقوم عليها بحثنا فإن منهج البحث المعتمد سيكون المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر توافقاً وملاءمة.

تجـــدر الإشـــارة إلى أن بعـــض الباحثين قد تناولوا موضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة كلا من زاوية ينطلق منها ويبحث بها ومن بين ذلك :

رســـــالة المـــاجســـتيـــر المعـــونـــة «دور ومكانـــة الصـــناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصـــادية حالة الجزائر » التي قدمها الطالب لخلف عثمان وتمت مناقشتها في معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر سنة 1995. فقد تناول الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أنها جزء من قضية التصنيع من حيث الفكر والتنفيذ، وإبراز الإطار العام للصناعات الصغيرة المتوسطة ومكانة هذه الصناعات في الاقتصاد الجزائري .

أمـــا رسالة الماجستير الثانية فعنوانها « إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالدول النامية، حالة الجزائر» التي تم تقديمها ومناقشتها من قبل الباحثة نادية فويقح في كلية العلوم الاقتصـــادية وعـــلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2001، حيث تناولت الطالبة دراسة المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة من حيث الإنشاء والتطوير وإبراز الأطر التشريعية والتنظيمية .

أمـــا الرسالة الثالثة فهي « الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية » التي تـــم مناقشـــتها من قبل الطالب بن نذير نصر الدين من نفس الجامعة السابق ذكرها سنة 2002، حيث ركز الـــباحث على أهمية ومكانة الإبداع التكنولوجي في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية كعامل أساسي ومحـــدد لقدراتهـــا التنافسية في ظل البيئة المتاحة وكذا إبراز واقع قطاع هذه المؤسسات في ممارسة الإبداع التكنولوجي.

مما سبق نلاحظ خصوصية موضوع بحثنا والمتعلق بمحاولة تقويم وجود وأداء المؤسسات المتوسطة والصغيرة وآفاقها على ضوء مستجدات الاقتصاد الجزائري حيث لم يتناول هذا الجانب ويمكن اعتباره حلقة مكملة للبحوث الوارد ذكرها أعلاه.

وقد قسم هذا البحث إلى أربعة فصول مرتبة كما يلي:

الفصل الأول : جاء بعنوان المؤسسات المتوسطة والصغيرة وأهميتها في الاقتصاد، حيث يتناول في المبحث الأول منه مفهوم هذه المؤسسات من خلال الصعوبات التي تعترض وجود تعريف شامل وتعدد المصطلحات والمعايير ثم الوقوف على مختلف التعاريف التي أعطيت لهذا القطاع في العديد من الدول، ومنها بالطبع التعريف المعتمد في الجزائر.

أما المبحث الثاني: فتم فيه إبراز أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومميزاتها وأنواعها.

والفصل الثاني: جاء بعنوان مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد واستعراض أساليب التنمية والترقية، حيث يبين المبحث الأول الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد ومدى مساهمتها في الاقتصاد.

أما المبحث الثاني: تم فيه استعراض تجارب كل من الدول المتقدمة والنامية في تنمية وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة، باعتبار أن الدول النامية تتشابه ظروفها إلى حد كبير مع الجزائر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى افتراض دخول الجزائر في تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يتطلب من المؤسسة الجزائرية تطويرها وترقيتها لتصل إلى مستوى التنافسية في السوق الدولي، وهذا ما عرجنا إليه من خلال دراسة الأساليب المعتمدة في تنمية وترقية المؤسسات في الجزائر.

أما الفصل الثالث: جاء بعنوان واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر ففي البداية كان التطرق إلى الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على مؤسسات هذا القطاع حيث تم التمييز بين ثلاث مراحل: المرحلة الأولى كانت من سنة 1963 إلى غاية 1982 التي عرفت بالتنمية المركزية من خلال إقامة الصناعات الكبيرة « الصناعات القاعدية» ، وإعطاء الدور الثانوي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وتقليص دورها مما كان له أثر سلبي على هذه المؤسسات.

المرحلة الثانية : كانت من سنة 1982 إلى سنة 1988 والتي غطت عشرية الثمانينات والتي تعرف بالتنمية اللامركزية بسبب التوجه الجديد للسياسة التنموية المتجهة التي ترمي إلى أحداث تغير في بنية الاقتصاد الجزائري وبرغم من ذلك وجود بعض القوانين التي تعزز من العقبات اتجاه المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

وفي المرحلة الثالثة : والتي بدأت تدريجياً منذ 1988 والتي شهدت انتقال الاقتصاد الجزائري نحو الاقتصاد الســـوق من خلال البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية بخضوعها إلى القواعد التجارية وتحرير التجارة الخارجيـــة وأسعار الصرف فابتداء من سنة 1990 عرفت المعاملات بين المؤسسات مبدأ قائم على الحرية والمساواة من خلال أحداث تغيرات على المستويات التنظيمية والتشريعية.

فالمبحث الثاني عبارة عن دراسة إحصائية لتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة من حيث قطاعات النشاط وعـــدد العمـــال والتوزيع الجغرافي، أما المبحث الثالث خصص لدراسة محيط المؤسسات من حيث الفرص المتاحة لها والقيود المفروضة عليها.

وفي الفصل الرابع: جاء بعنوان عوائق المؤسسات المتوسطة والصغيرة وآفاق تنميتها الذي يرمي إلى دراسة المشـــاكل التي تعيق أداء دور هذه المؤسسات من خلال المبحث الأول منه ، أما المبحث الثاني خصص إلى محاولة إلى الوقوف على آفاق التنمية لهذه المؤسسات إلى سطرتها السلطات العمومية.

وفي الخاتمة تم استعراض أهم النتائج المتوصل إليها والاقتراحات والتوصيات مع أفاق البحث أملين أن يكون التوفيق قد حالفنا في اختيار الموضوع وفي معالجته، والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل .

الفصـــل الأول:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد

مدخل الفصل

شهدت مرحلة إعادة بناء أوربا (مرحلة البناء الاقتصادي) بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة اهتماماً كبيراً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لقدرتها على المزج بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
وازداد هذا الاهتمام أكثر بهذه المؤسسات بعد أزم
ة الطاقة في السبعينات، وأدركت العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي أهمية هذه الهيئات، ودورها الفعال في تحقيق الأهداف الإنمائية، بفضل إمكانية إعادة تأهيلها بسهولة أكثر ومقاومتها بشكل أحسن للضغوطات الخارجية من خلال مرونتها وقدرتها على تجنيد مواردها.

وبرغم من الأهمية التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول، أن مفهوم هذا القطاع لم يتمتع إلى حد الآن بوضع تعريف متفق عليه عالمياً، يحدد بدقة ماهية هذه المؤسسات بسبب اختلاف المعايير التي تتحكم في هذا المفهوم بين الدول، والتي قد تختلف أيضاً داخل الدولة الواحدة بتداخلها فيما بينها وبين المؤسسات الحرفية والمؤسسات الكبيرة.
سنحاول في هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين:
في الأول سنتطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق توضيح صعوبة تحديد هذا المفهوم، وتعدد المصطلحات المستعملة في هذا القطاع، وتعدد المعايير التي تتحكم في هذا المفهوم. ثم نصل إلى ذكر بعض التعاريف المستعملة لبعض الدول المتقدمة والنامية.

أما المبحث الثاني سنحاول إبراز أهمية ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات وتحديد أنواع هذه المؤسسات.

2- تنوع النشاط الاقتصادي [1]

عند المقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر كمؤسسة كبيرة في قطاع النسيج، في حين تصنف كمؤسسة صغيرة في قطاعات صناعية السيارات ،لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- تعدد فروع النشاط الاقتصادي

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه. مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات الصناعية الاستخراجية ومؤسسات صناعية تحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عدداً من الفروع الصناعية، من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته، ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة الأخرى عن الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.

المطلب الثاني : تعد مصطلحات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، صادفتنا عدة مصطلحات الدالة على هذه المؤسسات منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أو منشأة الأعمال الصغيرة أو المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغيرة، ففي الجزائر قد يستعمل مصطلح المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي يرمز له بـ PME. PMI* والتي من ضمنها المؤسسات المصغرة.

1- AMMAR SELAME 1985 P28

* Petite et moyenne entreprise - petite et moyenne industrie وسنرمز في دراستنا إلى مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ المؤسسة ص.م

المطلب الثالث: تعدد معايير تعريف المؤسسات [1]

يشكل تعدد المعايير واختيار الأنسب منها صعوبة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في تحديد المؤسسات على اختلاف أوجه النشاط التي تنتمي إليه؛ باستعمال معايير كمية المحددة للحجم (صغر أو كبر كل مؤسسة) أو تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى (الحرفية والمؤسسات الكبرى) أو باستعمال معايير النوعية باعتبارها تسمح بشرح طبيعة كل تنظيم.

1- المعايير الكمية تصنف إلى نوعان:

1-1- التصنيف النقدي ويضم مبلغ رأس المال، رقم الأعمال، الاستثمارات....

1-2- التصنيف الاقتصادي أو التقني ويضم عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، حجم الإنتاج، القيمة المضافة....

2- المعايير النوعية منها

2-1- المسؤولية :

نجد في المؤسسات الصغيرة المدير / المالك أحياناً يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت، الإنتاج، الإدارة والتمويل في حين المؤسسات الكبرى تتوزع أداة هذه الوظائف على عدة أشخاص

2-2- الملكية :

تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المالك المدير دوراً كبيراً على جميع المستويات، ونجد مثلاً في الجزائر الدولة تمتلك عدداً من هذه المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.

2-3- طبيعة الصناعة :

يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في إنتاج المنتج، فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس مال كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، في حين تحتاج إلى بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل ووحدات كبيرة نسبيا من رأس المال هو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.

1- عثمان لخلف دور ومكانه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر رسالة ماجستير 94 و 95 ص 6

المطلب الرابع : تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة :

أظهرت الدراسات* التي أجريت عن المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين(50) من التعريفات لأعمال الصغيرة والمتوسطة والعديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال[1] حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية سابقا وهناك بعض التعاريف متفق عليها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية.

فنتيجة للمفاهيم المتعددة في تحديد مفهوم قطاع المؤسسات م.ص سنلاحظ في هذا الجزء اختلافاً في التعريف وقيمة الإحصاءات لكل دولة.

1- تعاريف مختلفة

1-1- الولايات المتحدة الأمريكية :

حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 Small Business act عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها [2] ، وتعتبر كل مؤسسة صغيرة أو متوسطة التي تشغل أقل من 500 عامل [3] .

1-2- فرنسا :

تعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل ورأس مال متضمن الاحتياطات أقل من 5 مليون فرنك فرنسي [4]

-3- اليابان

تحدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالاعتماد على

- رأس المال مستثمر أقل من 50 مليون ين

عدد عمال أقل من 300 عامل

---

* لم يذكر في المرجع (1) أسفله الجهة التي قامت بالدراسات

(1) جالن سبنسرهل ترجمة دا صليب بطرس منشأة الأعمال الصغرى الدار الدولية للنشر والتوزيع القاهرة 1998 ص 109

(2) جالن سبنسرهل مرجع سابق ص 64

(3) perppective de l'ocde edition 2000 p 11

(4) BERAN GIRARD problemes economique revue fracaise n°2.551 janv 1998 p 17

1-4- السوق الأوربية المشركة

استناداً إلى التصريح مجلس الإتحاد الأوربي لا يمكن إعطاء تعريف عام للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، لأن المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وكقاعدة عامة للمنظمة تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة :

- عدد عمال المشتغلين لا يتجاوز 500 عامل
- يصل حجم الاستثمار 75 وحدة نقدية أو أقل.[1]

1-5- لجنة الأمم المتحدة التنمية الصناعية [2]

تعرف المؤسسات المتوسطة وصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل فيها:

من 15-19 عامل مؤسسة صغيرة

من 20-90 عامل مؤسسة متوسطة

أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة

أما بالنسبة للبلدان الصناعية فإنها تعد :

مؤسسة صغيرة التي يعمل بها من 5-99 عامل

مؤسسة متوسطة التي تعمل بها من 100-499 عامل

مؤسسة كبيرة التي تعمل بها أكثر من 500 عامل

1-6- بلدان الشرق أسيا. [3]

في دراسة حديثة *عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها إتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN استخدام التصنيف الآتي.

1- les actions de la communaute europeenne interessant des petites etmoyenne entrepris

2- الزاهي اسبيرو أهمية وتصوير الصناعات الصغيرة -المتوسطة ودعم التنمية الاقتصادية مداخله المؤتمر العربي الأول حول بحث علمي ودورة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جوان 02 ص 7

3- حالن سبنسرهل مرجع سبق ذكره ص 111

* لم يتم ذكر السنة التي أجريت فيه هذه الدراسة

ونأخذ هذه المؤسسات أحد الأشكال التالية

- المؤسسات التابعة للجماعات المحلية (مؤسسات ولاية وبلدية)
- فروع المؤسسات الوطنية
- الشركات المختلطة
- المؤسسات المسيرة ذاتيا
- المؤسسات الخاصة

*** المحاولة الثانية**

أما التعريف من طرف مؤسسة تطوير الصناعات الخفيفة EDIL بمناسبة الملتقى الوطني الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنعقد سنة 1983 يتركز على حجم اليد العاملة ورقم الأعمال ويعرفها كما يلي :

على أن المؤسسات التي: - تشغل أقل من 200 عامل

- تحقيق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج

*** المحاولة الثالثة**

مقدمة من طرف وزارة الصناعة سنة 1988 تعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل وحدة إنتاج أو خدمات تتمتع بتسيير مستقبل مهما كان شكلها القانوني وتشغل من 8 إلى 300 عامل وبرأس مال مستثمر لا يتجاوز 150 مليون دج.[1]

لقد أدى غياب تعريف رسمي حتى أوالى غاية عهد قريب إلى غياب إحصائيات موثوقة في جرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل تقريبي .

وتشير المعطيات المقدمة عن هذا المجال إلى وجود عدد هام من المؤسسات بكل الأحجام : مؤسسات مصغرة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة .

فالدراسات السابقة في تقييم أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد كشفت عن وجود نقائص في مجال الإعلام والتعريف ، فالمصادر المتوفرة غير كافية لوحدها لإعطاء صورة صادقة عن هذا القطاع ويعود ذلك إلى مشاكل المعطيات الإحصائية إلى جانب نقائص أنظمة التسجيل والمتابعة على المستويين القانوني والجبائي .

1- عثمان لخلف دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر رسالة ماجستير 95/94 ص 16.

1-9 عامل ـــــــ صناعات عائلية

10-49 عامل ـــــــ مؤسسات صغيرة

50-99 عامل ـــــــ مؤسسات متوسطة

100 عامل ـــــــ مؤسسات كبيرة

1-7- تونس [1]

لم يرد تعريف رسمي*للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،

- قيمة الاستثمار لا يجاوز 3 ملايين دينار تونسي
- عدد العمال الذين تشغلهم المؤسسة 10 عمال فما أكثر

2 - إشكالية مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قبل صدور القانون 18/01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 01/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن هناك تعريف واضح وصريح لهذا القطاع. وتجدر الإشارة أن تأطير هذا القطاع عرف تطورا ملحوظا ابتداء من تاريخ إنشاء مصالح وزارة منتدبه لدى وزارة الاقتصاد سنة 1992 إلى تنصيب وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 بكافة الصلاحيات.

وتنقسم مؤسسات هذا القطاع في الجزائر من حيث ملكيتها إلى مؤسسات القطاع العام ، التي أنشئت عن طريق مخططات التنمية الاقتصادية في فترة الستينيات ومؤسسات القطاع الخاص التي أنشئت بموجب قانون الاستثمارات الخاصة في فترة السبعينات.

* **و من المحاولات الأولى :** للتعريف بهذا القطاع [2]

تم تحديدها حسب المخطط التنمية الرباعي (74-77) الذي عرف بالبرنامج الخاص بالتنمية المحلية تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل وحدة إنتاج

- مستقلة قانونيا
- تشغل أقل من 500 عامل
- تحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون (دج) دينار جزائري
- ويتطلب إنشائها استثماريا أقل من 10 مليون دينار جزائري

1- L'encyclopedie annulle du MAGHREB PME tunipienne CNRS.edition 1996P182

2- Ministre de l'industrie et de mines étude sur P.M.E dans lindustrie en Algérie Rapport Final Mai 1992 , p20.

* التعريف الرسمي هو التعريف الذي يصدر داخل نطاق أنظمة الدولة ،سواء يكون تعريفا قانونيا أو تعريفا إداريا

نتيجة لغياب المعلومات حول هذا القطاع وتضارب الإحصائيات والأرقام المتوفرة ،نلاحظ تقديم أرقام متباينة سنة 1996 من مختلف التنظيمات لنفس الفترة.

فيقدرها هذا الديوان الوطني للإحصائيات حوالي 236.000 مؤسسة [1]

أما مؤسسة تطوير الصناعات الخفيفة EDIL فتقدم177.365 مؤسسة

وتقدرها الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لحوالي 25000 مؤسسة

وقد قدمت هذه الاحصائيات بمناسبة انعقاد الأيام الدراسية الوطنية حول المؤسسات ص م 28/27 ديسمبر 1997 .

نخص بالذكر أن بطاقية الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية تقدم الرقم الأكثر مصداقية عن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2] والذي بلغ عدد هذه المؤسسات بـ 159.500 إلى نهاية سنة 1999 باعتباره العدد الذي صرحت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما سنراه في الجزء القادم

2-1- التعريف المعتمد في الجزائر

إن التعريف بالنسبة لهذه المؤسسات هو التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء. وقد صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات ص.م في جوان سنة 2000.

وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي للمؤسسات ص.م ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس : المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية، واستقلالية المؤسسة.

وفي مسار التحولات العميقة التي تستهدفها البلاد جاء النص التشريعي في شكل قانون رقم 18/01 الذي يترجم بصدق إرادة سياسية لتحقيق الأهداف المسطرة كما أنه يحدد معالم استراتيجية مستقبلية للنهوض بالقطاع من خلال تعريف صريح وواضح في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

1 - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وظيفة وآفاق قطاع الأساسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر جويلية 98 ص 02.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر جوان 2002 ص 18.

حسب الاتحاد الأوروبي المؤسسة المصغرة إلى المؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية. وتشغل أقل من 50 أجراء وتحجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة (07) ملايين أورو ولا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة أورو،إن المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون يورو ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون يورو.

حسب ما جاء في المادة الرابعة 04 من الفصل الأول [1] تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات والتي

- تشغل من 1 إلى 250 شخصاً
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار ي (02) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار
- تستوفي معايير الاستقلالية ويتم تصنيف هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة ومؤسسات صغيرة ومؤسسات متوسطة.

كما ذكرنا سابقا أن مؤسسات هذا القطاع في الجزائر تنقسم من حيث ملكيتها إلى مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص.

2-2- المراحل التاريخية للمؤسسات ص.م الخاصة والعمومية [2]

مرت هذه المؤسسات ص.م في الجزائر عبر ثلاث مراحل

المرحلة الأولى ما قبل سنة 1982

كان قطاع المؤسسات ص.م خاضع للقانون العام على مستوى الجماعات المحلية. وقد عرف هذا القطاع أول التفاتة عن طريق القانون الجديد الخاص بالاستثمارات الذي أصدر سنة 1966، وكان يهدف إلى تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الاقتصادية،وقد تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية، وإلزام اعتماد المشاريع الخاصة من طرف اللجنة وطنية للاستثمارات إلا أنه بقيت شروط الاعتماد معقدة أكثر حتى أنها أدت إلى فقدان مصداقية هذه اللجنة والتي توقف نشاطها بعد ذلك سنة 1981.

إلا أن مؤسسات هذا القطاع لم تعرف الانطلاقة الجيدة إلا من خلال المخططات الرباعي الأول الذي عرف تسطير برنامج خاص وتمت متابعة هذا الأخير عن طريق المخطط الرباعي الثاني

- ثم جاء القانون 02.78 لغلق أبواب التجارة الخارجية أمام القطاع الخاص واحتكاره على القطاع العام.

ففي هذه الفترة نجد توجه القطاع العام نحو الأنشطة ذات الاستثمارات المرتفعة والتكنولوجيا المتقدمة العالية.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون التوجيه لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01/12 المادة رقم 4

2- Ministre de l'industrie et des mines souvegarde et promotion de la petite et moyenne industrie l'algerie mai 1992, P 07

في حين توجه القطاع الخاص إلى الأنشطة التي لا تستدعي تقريباً أي تحكم تكنولوجي ولا تتطلب يداً عاملة مؤهلة إلا نادراً من بين هذه النشاطات (الصناعة الغذائية، النسيج، مواد البناء البسيطة، التجارة، الصناعة الورقية منها الطباعة، والتغليف).

عموماً في هذه الفترة اعتبر القطاع الخاص عن طريق الحدود الأيديولوجية والسياسة كقطاع مساعد للقطاع العام وليس قطاعاً مستقلاً بذاته يستطيع التكامل في استراتيجية التنمية الاقتصادية.

المرحلة الثانية 82-88

في هذه المرحلة بدأ التغير تدريجياً إلى السعي نحو وضع تنظيم ديناميكي لهذا القطاع :

قانون 82-11 المؤرخ في 21 أوت والمعدل عن طريق القانون 88-25 المؤرخ عن 88/07/12 الذي يحدد مستوى الاستثمارات، وفتح كل مجالات الاستثمار أمام القطاع الخاص إلا القطاعات التي اعتبرت كقطاعات استراتيجية عن طريق القانون (البنوك التأمينات، المناجم،المحروقات، النقل الجوي، نقل بالسكك الحديدية والنقل البحري).

وأيضاً صدور القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 82 المتعلق بالمؤسسات المختلطة لتحديد شراكة مؤسسات قطاع العام مع رأس المال الأجنبي وأيضاً مع القطاع الخاص.

المرسوم رقم 89/83 المؤرخ في 29 جانفي 83 الذي يتضمن أنشاء ديوان للتوجيه ومتابعة الاستثمارات الخاصة، هذا التنظيم لم يلعب الدور المسند إليه في تحريك وترقية قطاع المؤسسات م.ص.

وقد أسندت مهامه إلى الغرفة الوطنية للتجارة أنداك.

المرسوم رقم 87-171 المؤرخ في 01 أوت 87 الذي يتضمن إعادة تنظيم الغرفة الوطنية للتجارة.

*** المرحلة الثالثة : انطلاقاً من سنة 1988**

قررت الدولة الانتقال نحو اقتصاد السوق ووضع إطار تشريعي والشروع في إصلاحات هيكلية منها:

- إحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المخطط ؛
- استقلالية المؤسسات العمومية وخضوعها للقواعد التجارية؛
- تحرير التجارة الخارجية والصرف ؛
- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

عرفت هذه الفترة صدور العديد من القوانين التي كان لها انعكاس على وجود وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

- القانون رقم 88-29 المؤرخ في 19 جويلية 83 الذي وضع حداً الاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتح أبوابه في وجه القطاع الخاص.
- قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 90 المتعلق بالنقد والقرض الذي ينضم حركات رؤوس الأموال وتشجيع كل أشكال الشراكة دون أي استثناء .

انطلاقاً من سنة 1990 برز تدريجياً مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية إذا أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها أو الخاصة ستعامل من الآن صاعداً نفس المعاملة بعد إلغاء كل الاحتكارات وتحرير التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: أهمية ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي:

تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصة كبيرة في اقتصاديات بعض بلدان العالم المتقدمة والنامية هذا ما سنراه من خلال نسب الناتج المحلي، والقيمة المضافة والتشغيل وكذا الصادرات المحققة.

1- على مستوى الناتج المحلي:

يتبين لنا أهمية هذه المؤسسات من خلال النتائج المحققة على مستوى الدول الأوروبية وأمريكا وبعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والمغرب العربي الممثلة في تونس وذلك من خلال النسب المبينة في الجدول الآتي :

جدول رقم (01) نسب النمو في الإنتاج الداخلي الخام للدولة المتقدمة للقطاع الصناعي

الدول	الإنتاج الداخلي الخام PIP		
	19980 - 1970	1990 - 1980	1998 - 1990
بلجيكا	3.4	1.9	1.7
دنمارك	2.2	2.0	2.7
ألمانيا	2.7	2.2	2.0
اليونان	4.6	0.7	1.9
أسبانيا	3.5	3.0	2.1
فرنسا	3.3	2.4	1.6
ايرلندا	4.7	3.6	7.7
ايطاليا	3.6	2.2	1.2
لكسبورع	2.6	4.5	5.0
الأرض المنخفضة	3.0	2.2	2.6
أنمسا	3.6	2.3	2.1
برتغال	4.7	3.2	2.4
فلندا	3.4	3.1	1.5
السويد	2.0	2.0	1.0
بريطانيا	1.9	2.7	2.0
الولايات المتحدة الأمريكية	3.2	2.9	2.7
اليابان	4.5	4.0	1.1

المصدر : www. europa.eu .int

بينت تجارب الدول المتقدمة في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية أن هذه المؤسسات تساهم بحوالي 70 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2000 مثال ذلك أسبانيا بـ 64 % وفرنسا بـ61.8% واليابان بـ57 % حيث يبلغ عدد هذه المؤسسات في الاتحاد الأوروبي 15 دولة بـ17 مليون مؤسسة أي ما نسبة 98 % من مجموع المؤسسات [1]

1- WWW.PMEPMI dz 17.02.03

يحرص الإنتاج الأوروبي إجمالاً على تحسين تنافسية المؤسسات فقد عرفت الفترة ما بين 1980 - 1990 تغيرات هيكلية على مستوى دول الاتحاد مست المستوى التنظيمي والتكنولوجي كان له أثر على الاستثمار والإنتاج، حيث ظهر تباطىء في نسب النمو في الإنتاج والتشغيل لمعظم الدول الإتحاد. [1]
أما الفترة 1990-1998 عرفت ارتفاعاً محسوساً في نسب النمو الإنتاج من خلال تكييف أكثر مع التغيرات الحاصلة لبعض الدول الاتحاد مثل الدنمارك، اليونان، أيرلندا، لكسبورغ، الأرض المنخفضة.
إجمالاً عرف هذا القطاع تأثيراً ايجابياً على التنمية الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي باعتبار المجموعات الاقتصادية الكبرى هي في الأصل مؤسسات صغيرة تقوم على التكامل الاقتصادي من خلال عملية المقاولة من الباطن.

أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغت نسبة القيمة المضافة المحققة في الدول المصنعة حديثاً في قطاع المؤسسات المتوسطة الصغيرة لسنة 2000 على سبيل المثال كوريا بـ 38.4 % وفلبين بـ33 % وبرازيل بـ29.6 % وسيلي بـ39 % [2] ،حيث يرجع هذا الارتفاع في هذه الدول لفترة التسعينات أساساً إلى القفزة النوعية في التنمية الاقتصادية فضلاً عن الاستراتيجية الصناعية التي اعتمدت في هذه البلدان وكان للمؤسسات ص.م الصناعية دوراً كبيراً.
على غرار الدول النامية الأخرى حققت تونس قسيمة مضافة نسبة 52.8 % في قطاع المؤسسات ص.م لسنة 1999 وهذا ناتج عن الاستراتيجية المتبناة من طرف السلطات العمومية في دعم هذا النوع من المؤسسات في مختلف المجالات.

2- على مستوى العمالة

يأخذ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور المفتاح في مجال إنشاء مناصب الشغل [3] فبينها يوجد اختلاف في دقة تعريف هذه المؤسسات في كل البلدان تقريباً نجد إجماع بالاعتراف بدورها في خلق فرص العمل . فقد توصلت العديد من الدراسات* أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إلى نتائج تقول بأنها أي (المؤسسات ص.م) قد برهنت على الديناميكية متفوقة على المشاريع الكبرى فيما يتعلق بخلق فرص العمل الجديدة.[4]
وهذا ما سنراه في الجدول الأتي :

1- www.eropa .eu .int
2- www.PMEPMI. dz
3- Centre du commerce internationale Exportation des PME service de devdoppement de commerce geneve 1997 P35.

* لم تذكر ماهية هذه الدراسات
4- لخلف عثمان مرجع سبق ذكره، ص29.

جدول رقم (02) نسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة

البلدان	نسبة المؤسسات ص.م من إجمالي المؤسسات الاقتصادية	اليد العاملة المستغلة في المؤسسات ص.م من إجمالي اليد العاملة
المانيا	99.7	65.7
استراليا	96	45 (1)
بلجيكا	99.7	72
كندا	99.8	66 (2)
الدنمارك	98.8	77.8
اسبانيا	99.5	63.7
الولايات المتحدة	99.7	53.7
فرلندا	99.5	52.6
فرنسا	99.9	69
اليونان	99.5	73.8
ايرلند	99.2	85.6 (1)
ايطاليا	99.7	49 (1)
اليابان	99.5	73.8 (1)
هولند	99.8	57
برتغال	99	79
انجلترا	99.9	67.2
السويد	99.8	56 (2)
سويسرا	99	79.3
كوريا	-	.
فليبين	90	50
برازيل	-	43.6
بشلي	99	
تونس	92	53.7

المصدر :من إعداد الطالبة انطلاقاً من معطيات

Organisation de coopération et de développement OCDE PME et mondialisation 1997 P19

بالنسبة للدول المتقدمة ومعطيات www.PMEPMI.dz بالنسبة للدول النامية

جميع بيانات الدول المتقدمة خاصة بسنة 1991 ماعدا الدنمرك واليابان لسنة 1992.

(1) القطاع الإنتاجي فقط.

(2) اليد العاملة للقطاع الخاص فقط.

فمن خلال الجدول رقم (02): الذي يبين نسبة العمالة المشتغلة في المؤسسات ص.م من إجمالي العمالة لكل دولة،نقف على ما يلي: فعلى سبيل المثال تشكل المؤسسات ص.م في الولايات المتحدة نسبة 99.7 % من إجمالي المؤسسات وتساهم في توفير نسبة 53.7 % من العمالة، اليابان بلغت لها نسبة العمالة 73.8 % يشتغلون في مؤسسات تستخدم أقل من 100 عامل، أما فرنسا بلغت بها نسبة العمالة بـ 69 % من إجمالي اليد العاملة فقد جاء في تقرير المجلس الأعلى للقطاع العام بفرنسا لسنة 1991 أن تراجع الاستخدام في المشاريع الكبرى هو حقيقة واقعة وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحدها هي التي تخلق فرص العمل الجديدة والقادرة على امتصاص البطالة.

تبقى هذه النتائج المحققة «الناتج الإجمالي، القيمة المضافة، التشغيل» التي من خلالها يبين لنا مدى أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي خاصة في الدول المتقدمة التي تعتبر مثالاً حي وسابقة للدول النامية التي تتوفر على المواد الأولية والأيادي العاملة، في محاولة الاستفادة من تجربة هذه الدول.

3- أهمية المؤسسات ص.م على مستوى التصدير

يكتسي قطاع المؤسسات ص.م دوراً هاماً من حيث تواجده في جميع المجالات الاقتصادية بالإضافة إلى مساهمته في التنمية المحلية وتكامله مع قطاع المؤسسات الكبرى، فباعتراف متزايد للسياسيين والعلماء على السواء بأن هذا القطاع يشكل قوة تنموية كبيرة[2]، حيث حققت بعض الحكومات تقدما ملحوظاً في وضع السياسات من شأنها أن تدفع إلى الأمام نمو هذه المؤسسات.

فمعظم البلدان الصناعية المتطورة تساعد قطاع المؤسسات ص.م على الدخول الأسواق الخارجية عن طريق مساعدات مالية مباشرة من الدولة أو منح خدمات مجاناً أو عن طريق منح امتياز إقامة دراسات عن الأسواق، تقديم نصائح تجارية إقامة معارض .....الخ

فمن حين نجد في البلدان النامية توافر مختلف الإحصائيات عن قطاع المؤسسات ص.م من حيث العدد، الإنتاج، التشغيل في حين ضعف معلومات حول الأسواق الخارجية وأسواق التصدير.
بالإضافة إلى افتقارها إلى رأس المال ومحدودية الجهات المانحة للقروض وضعف المعرفة عن الأسواق فضلاً عن صعباً تقابلها مع الإجراءات الحكومية.

1- Centre du commerce internationale Exportation des petite et moyennes entreprise des pay en développement service développement du commerce geneve 1997 P35

2- جالن سبنسرهل مرجع سبق ذكره 1998 ص 50

نظم مركز التجارة الدولية في منتصف الثمانينات سلسلة ورشات عمل حول علاقة المؤسسات ص.م وعملية التصدير في سبع من الدول النامية فكانت النتيجة أن نسبة صغيرة جداً من المؤسسات ص.م تشارك من الصادرات [1] وقد تعود إلى الأسباب التالية:

* غالباً لا يوجد الإدراك الكافي لأهمية آليات التسويق سواء المحلي أو الدولي وكيفية التعامل مع القنوات التوزيع
* افتقار إلى معلومات عن أسواق التصدير الممكنة وخدمات التأمين.

فبرغم من أن نسبة ضئيلة هذا المؤسسات ص.م إلى تشارك في الصادرات لكن مساهمتها في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية، وكثيراً ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية.

فعلى سبيل المثال بلغت صادرات المؤسسات ص.م في تونس نسبة 53.6 % لسنة 2001 من مجموع الصادرات أي ما قيمة 4.4 مليار دينار من مجموع 8.2 مليار تونسي.[2]

ويكتسي قطاع النسيج والمنتجات النسيجية أهمية خاصة في هيكل الصادرات بالنسبة لتونس حيث بلغت صادرات المنتجات الملابس الجاهزة بـ3 مليار دولار أي ما يعادل 68 % من مجموع صادرات منتجات المؤسسات ص.م والتي يتم تصنيعها بصفة أساسية تحت نظام السماح المؤقت أي بالاعتماد في تصديرها على مستلزمات إنتاج مستورد أغلبها من دول الاتحاد الأوروبي ولاستكمال تصنيعها ثم إعادة تصديرها وقد حققت هذه المنتجات قيمة مضافة بـ 35 % ويرجع هذا النجاح أساساً للتسهيلات والحوافز التي منحت من طرف السلطات العمومية والمتمثلة في:

تقدر نسبة الضمانات التصدير بـ5 % والحد الأقصى لرد الضمان شهر

- تعطي أهمية خاصة للمناطق الحرة من حيث سهولة الإجراءات الجمركية سواء لدخول البضائع أو تصديرها.
- تتحمل الدولة 50 % من نفقات التسويقية لفتح أسواق جديدة أو إدخال سلعة جديدة. [3]

لذا اثبت أن هناك علاقة بين نجاح صادرات لبعض الدول النامية والدور الذي يلعبه قطاع المؤسسات ص.م في اقتصاديات هذه الدول وهذا من خلال ظاهرة الجمهورية الكورية وسنغفورة والهند [4] وهذا ما سنراه بتفصيل أكثر من خلال دراسة تجارب بعض الدول ومساهمتها في الاقتصاد.

1- Exportation des petites et moyennes entrepris op.cite P09 .
2- www.promex.dz.
3- www.shoura.gov.eg.
4- Exportation des petites et moyennes entrepris op.ait P09.

المطلب الثاني: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 في مجال التنظيم والتسيير [1]

يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بهيكله بسيطة وأقل تعقيداً من المؤسسات الكبيرة ففي الأولى القرار يتخذ من طرف المالك المسير.وعلى هذا الأساس القرار يتخذ بسرعة.عكس المؤسسات الكبيرة حيث مجموعة كبيرة من المشاركين يتشاورون قبل اتخاذ القرار النهائي وتطبيقه، ففي اقتصاد ميزته التنافس الشديد والمنافسة فيه لا تقاس بالحجم بل بالسرعة في اتخاذ القرارات وتحمل النتائج ورد فعل سريع على التغيرات والمستجدات الحادثة التي تعزز مسيرة واستمرارية المؤسسة.

أما من حيث التسيير فغالباً ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيراً لها، فيكون مرتبط ومندمجاً أكثر بنشاط عمله وبدرجة أعلى من بعض مسيري المؤسسات الكبيرة كما يعطي مسيرو المؤسسات ص.م أهمية كبيرة للعلاقات مع الزبائن فيعملون دائماً على الإصغاء لحاجياتهم ومتطلباتهم والعمل على تحقيقها مما يسمح لهم باكتساب حصص سوقية واستغلال الفرص المتاحة [2]

2- في مجال العمل والتمويل

أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة،المتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة وهي تتماشى مع وفرة اليد العاملة وندرة رأس المال وهي الظاهرتين السائدتين في معظم الدول النامية.

1- Liouville jacques et manopoulo gestion 2000 vol 2. mars – avril 1998 P 36
2- Gestion 2000 op.cit P36

كما تعتبر الحاجة إلى التمويل إحدى من مميزات المؤسسات ص.م، نجد في بعض الاقتصاديات بالرغم من وجود قوانين وإجراءات تحث كيفية على التمويل المؤسسات ص.م إلا أن هذه الأخيرة تجد صعوبة في التمويل من طرف البنوك[1] بالإضافة على تحمل عبء الفوائد المرتبطة بالقروض وهي الصفة الغالبة على المؤسسات ص.م في الدول النامية

3- **مميزات أخرى**

تنجح هذه المؤسسات في بعض الأحيان في خدمة الأسواق محدودة التي لا تجدب إليها المؤسسات الكبرى لطبيعة حجم السوق.

يعتبر المؤسسات ص.م مورداً هاماً بالنسبة المؤسسات الكبرى (حالة المقاولة من الباطن)* بالإضافة أنها تنشط بكفاءة في مجالات التي يستخف بها في المؤسسات الكبرى، وتنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الاقتصادية، وتقديم تشكيلة إنتاج متنوعة من السلع والخدمات لتلبية حاجات السكان. [2]

تعتبر هذه المؤسسات مختبراً للمؤسسات الجديدة.

تتميز هذه المؤسسات بمرونة أكثر واستجابة لمتطلبات السوق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكثر استعداداً للتكييف مع التغيرات السريعة لأذواق المستهلكين.[3]

بناء على ما تقدم فالمؤسسات ص.م تتميز بهيكلة تنظيمية أقل تعقيداً من المؤسسات الكبيرة، وقدرتها على استيعاب العمالة بالإضافة إلى توجهها إلى الأسواق المحدودة التي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبرى.

المطلب الثالث : أنواع المؤسسات الصغيرة المتوسطة .

يتم تحديد أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة عاملين أساسين.

1- حسب طبيعة المنتوج.

2- حسب توجه هذه المؤسسات.

---

* سيأتي شرحها في الفصل الموالي

1- Ammar selami op.cit 1985 P 146

2- جالن سيمسرهل مرجع سبق ذكره 1998 ص 109.

3- جالن سينسرهل مرجع سبق ذكره 1998 ص 110.

1 – تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب طبيعة المنتجات .

تصنيف المؤسسات على أساس هذا المعيار إلى ثلاث أقسام .

1-1- المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

1-2- المؤسسات المنتجة للمنتجات الوسيطة.

1-3- المؤسسات المنتجة للمعدات والأدوات أو سلع التجهيز.

1-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتجة للسلع الاستهلاكية :

يتمثل في نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل : المنتجات الغذائية ، الملابس، النسيج ، المنتجات الجلدية ، التبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية ، وتنضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية :

- الصناعة الغذائية
- الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية .
- صناعة النسيج ، الجلد.
- صناعة الورق وأنواعه.

ويتركز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات ص م ، بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر وبعض الصناعات الأخرى كصناعة الجلود والأحذية مثل وتعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.(1)

1-2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة :

يدمج في ها التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية معدات فلاحية ، قطع غيار، أجزاء الآلات ، المكونات الكهربائية وغيرها وتنظيم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية :

- الصناعات الميكانيكية والكهربائية.
- الصناعات الكيمائية والبلاستيكية.
- صناعية مواد البناء .
- المحاجر والمناجم .

(1) AMMAR SELAMI 1985 ,PP43-48.

1-3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز :

يتطلب صناعة السلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة ، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات ص م ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة، وذلك خاصة في البلدان الصناعية.

أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات في تصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل التنقل (السيارات العربات والمعدات والأدوات الفلاحية وغيرها) فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقاً من إستراد أجزاء للمنتوج النهائي (قطع غيار) وإنتاج بعضها،ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي.[1]

2- التصنيف حسب توجه المؤسسة.

يمكن تجزئة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها إلى ما يلي :

2-1- المهن الحرفية والتقليدية أو المؤسسات ص.م التقليدية

2-2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى

2-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية :

* المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممارسة للمهن الحرفية والتقليدية موجهة لتغطية متطلبات الحياة اليومية، وكذا الفلاحية وتنتج منتجات تقليدية (منتجات استهلاكية ذات ميزة أو خاصة تقليدية) كإنتاج الزيت الطبيعي، الورق، المنتجات الجلدية ، وغير ذلك من المنتجات ذات الطابع التقليدي، كما تستهدف المؤسسات التقليدية بما تنتج من منتجات مصانع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى ترتبط بها في شكل تعاقد تجاري وتتميز كذلك باعتمادها على أدوات يدوية بسيطة وتجهيزات قليلة في تنفيذ عملها.

1 – نصر الدين بن تذير الإبداع التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2001-2002 ص24 .رسالة غير منشورة.

2-2- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى :

المؤسسة التي تنتمي إلى هذا القطاع تكون مرتبطة بالمؤسسة الكبرى وتأخذ أحد الأشكال التالية:

* مؤسسات ص.م الفرعية

يعتبر كتقسيم للعمل بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات ص.م حيث تقوم هذه الأخيرة بالوظيفة التكميلية للمنتوج الوارد من المؤسسة الكبرى ويوجه مباشرة إلى المستهلك النهائي.

* المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال المقاولة:

تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي في مجال المؤسسات الصناعية وهو شكل من الترابط الهيكلي والخلقي بين مؤسسة كبيرة ومؤسسة أخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير أو المتوسط[1] حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات وحاجيات المؤسسة الكبيرة فمخرجاتها تعتبر مدخلات المؤسسة الكبيرة يحدد شكل التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والمؤسسات الكبيرة الصناعية حسب المعايير الآتية :

- طبيعة العمل المنجز لحساب المؤسسة الكبيرة
- إشكال التعاون المنصوص عليه في العقد [2]

1 – AMMAR SELAMI PP 43-48
2- AMMAR SELAMI PP 43-48

خلاصة الفصل

من خلال تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضح مجال تدخل هذا القطاع باعتباره أحد الأولايات في برامج التنمية ليس فقط في الدول المصنعة لكن أيضاً في البلدان النامية، ومن هذا التحديد تتبين الروىء في تحديد وتنفيذ سياسة تختص لتنمية وترقية هذا القطاع.

وهذا ماسنراه في الفصل القادم من الأساليب والأدوات المتبناة في مختلف الدول.

الفصل الثاني :

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد واستعراض أساليب التنمية والترقية

مـــدخـــل الفصـــل

ازداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ العشريات الثلاث المنقضية، بفضل مساهمتها بشكل فعال في توليد الدخل الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي.

فقـــد عـــرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إثبات لوجودها من خلال تلبية الحاجات من السلع الوسيطية والاســـتهلاكية والتـــنويع الإنتاجي ، إنشاء مناصب العمل . فسارعت الدول المتقدمة إلى إرساء دعائم لهذه المؤسســـات « أمـــريكا من خلال قانون المنشأة الصغيرة سنة 1953 » « اليابان إنشاء وكالة تهتم بتشجيع المؤسسات الصغيرة سنة 1948 » من اجل تنميتها ووضع برامج للنهوض بها لما لهده المؤسسات من دور على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

أمـــا فـــي الجزائر فالتحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية مع نهاية الثمانينات إلى يومنا هذا، أعطى مجالا ودعمـــا لنمو وترقية المؤسسات صغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويظهر ذلك من خلال الإجراءات المعتمدة والبرامج التي أعدت خصيصا لهذه المؤسسات.

المبحث الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد :

أدركت العديد من دول العالم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاداة للتنمية وقدرتها في المزج بين النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل، فهذه المؤسسات لها دور فعال في تنويع الإنتاج على مختلف الفروع الاقتصادية لقدرتها على التكييف مع ظروف تغيير السوق ،فضلا على تحقيق التكامل الاقتصادي بينها وبين المؤسسات الكبيرة من حيث إمدادها، بالمنتجات النهائية والمنتجات الغير تامة الصنع «نصف مصنعة » بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق تنمية محلية لمختلف المناطق.

وفي مايلي بعض المجالات الاقتصادية التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الأول : المساهمة في التنمية المحلية

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تنمية المناطق المحلية عن طريق : [1]

* توسيع تشكيلية منتجاتها بإنتاج أو بيع منتوجاً مكملاً .
* تعدد وحدات الإنتاج أو البيع عن طريق تعدد المناطق الجغرافية.
* الانتقال من مؤسسة حرفية إلى مؤسسة إنتاج أو بيع.
* إنتاج أو بيع منتج جديد أو تطبيق تكنولوجيا جديدة أو إتباع أسلوب جديد في الإنتاج أو البيع... ويكون المسير هو صاحب القرار.

ويمكن للتنمية المحلية أن تأخذ عدة أشكال نذكر منها :

* تنمية المناطق المحلية بالاعتماد على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
* تنمية المناطق المحلية بالاعتماد على المؤسسات الكبيرة وهذه بدورها تقوم بفتح فروع تابعة لها أو عن طريق المقاولة من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- Michel marchesnay et autres gestion de le pme /pmi mathan 1997 PP 256-260

وتعتـــبر هذه المؤسسات الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق، بالإضـــافة إلى أنها تقوم على مشاريع لا تتطلب استثمارات كبيرة واعتمادها على كثافة أكبر في اليد العاملة تساعد هذه المناطق على حل مشكل البطالة.

فعـــلى سبيل المثال [1] تمكنت ايطاليا في فترة السبعينات من تنمية مناطقها في جنوب البلاد عن طريق إتباع أســـلوب تمركـــز أو تجميع عدة مؤسسات، تعمل في أنشطة اقتصادية مختلفة في شكل مؤسسات مخصصة، فهي بذلك تتبع أسلوب تنمية منطقة جغرافية معينة عن طريق تجميع عدة مؤسسات.
وبذلك تم تحقيق تنمية شاملة في كامل البلاد بفضل وجود النسيج الصناعي الكبير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلـــب الثانـــي: المساهمـــة في مجـــال المقاولـــة مـــن الباطـــن

المقاولـــة مـــن الـــباطن هي عملية لجوء مؤسسات إلى مؤسسات أخرى طالبة منها تنفيذ جزء من عملياتها الإنتاجية، وذلك لاعتبارات وأسباب اقتصادية، قانونية واستراتيجية.
فهـــي بذلك تحقق تكاملاً اقتصادياً بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من خلال فرصة الإمـــداد بالمكـــونـــات والأجـــزاء التي تدخل في المنتج النهائي أو تنفيذ أعمال مكملة للأنشطة المؤسسات الكبرى.[2]

فعمـــلية المقاولـــة مـــن الباطن تساهم بشكل كبير في رفع مستوى إنتاجية المؤسسات، وتعتبر أحد مميزات المؤسســـات ص.م فـــي البلدان المتطورة، فهذا التكامل بينها وبين المؤسسات الكبرى يعمل على بناء هيكلاً اقتصادياً أكثر قدرة على التكييف في الأسواق وأكبر كفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية.
فقد بلـــغ نسبة رقم الأعمال من المنتجات الوسيطة في شكل مقاولة في اليابان سنة 1990

بـــ: معدات كهربائية 60 %
معدات النسيج 75 %
معدات نقل 72 % [3]

1- Romuldo Volpi l'expérience ITalienne Collection ISGP institut supérieure de gestion et de Planification Alger Oct./ 1991 PP 85 -89.
2-gestion de le PME /PMI op-cite 1997 P 288.
3- Revre Eco- Milidja N°05 Janv .fev. 1995 P11.

مـــن خلال نسب المبيعات المحققة لمختلف المنتجات في شكل مقاولة يتضح درجة الاعتماد على هذه العملية فـــي اليابان، باعتبارها شكل من أشكال التنظيم الاستهلاك الوسيطي عن طريق التركيب أو التجميع، محققة بذلك التكامل الاقتصادي بين المؤسسات.

وفـــي تيلاندا نجد من بين أهداف مكتب خدمات الاستثمار تنمية العلاقات الصناعية بين المؤسسات للكبرى والمؤسســـات م.ص، فهـــذا المكتب يقوم بتشجيع المنتجات المكملة Complémentaire في تيلاندا وتزويد المؤسسات م.ص بالمعلومات الخاصة بالمقاولة من الباطن للمشاركة في المشاريع الإنتاجية [1]

المطلب الثالث : المساهمة في مجال الإبداع والبحث والتطوير

تمـــارس المؤسسات الاقتصادية الحديثة خاصة المؤسسات ص.م نوعين أو شكلين أساسين للبحث والتطوير، أولهـــا داخـــلي ينفذ داخل المؤسسة، وثانيها خارجي ينجز من قبل مؤسسات المتعاقد معها، في إطار عملية المقاولـــة مـــن الـــباطن أو عن طريق مراكز بحث، للاستغلال كل ما تتيحه البيئة العلمية والتكنولوجية من الإمكانيات لممارسة نشاطات البحث والتطوير.

ويتمثل الإبداع في أحد الطرق التالية: اكتشاف، فكرة جديدة، إنتاج منتج جديد، تقديم خدمة جديدة أو تحسينها[2] لقـــد أبـــرزت دراســـة * قـــامت بها وزارة الصناعة الفرنسية حول الإبداع التكنولوجي في الصناعة، أن الممارسة المختلفة لنشاطات البحث والتطوير في المؤسسات ص.م مصدر أساسي للإبداع.

1- WWW.Boi.Go. LH

* دراسة ميدانية للإبداع التكنولوجي في الصناعة قامت بها وزارة الصناعي الفرنسية سنة 1991 شملت الدراسة على عينة من المؤسسات الصناعية بعدد 25000 مؤسسة ذات عدد عمال من 20 عامل فما فوق

2- gestion de la PME/PMI OP cite 1997 P 284

فحسب هذه الدراسة إن 75 % من المؤسسات ص.م حققت نتائج فعلية في النشاطات البحث والتطوير سواء على المستوى الداخلي أو اللجوء إلى جهات خارجية، والبحث الداخلي يمثل مصدراً للإبداع بنسبة 49 % من المؤسسات وأغلبيتها صرحت بأنها استغلت نتائج الأعمال الخارجية كنقطة انطلاق وبداية في عملية الإبداع.

ومن جهة أخرى فالمؤسسات ص.م التي تنتمي إلى قطاع « النسيج ، الورق ،الخشب ...»

تمارس بدرجة ضعيفة وبطريقة غير منظمة نشاطات البحث والتطوير، أما مؤسسات القطاع الكيميائي والصيدلة تستفيد من نتائج البحث والتطوير للمجموعة إلى تنتمي إليها، بينما مؤسسات قطاع الالكترونيك والتجهيزات وعتاد الإنتاج ووسائل النقل والبلاستيك تمارس نشاطات البحث والتطوير بمفردها وتلجأ أحياناً إلى المنظمات الأخرى[1]

ومن هنا نلاحظ أن المؤسسات ص.م تمارس نشاطات البحث والتطوير بطرائق وأساليب متعددة، منها ما هو داخلي عبر وظيفتها المكلفة بالبحث والتطوير ومنها ما هو خارجي يعتمد فيه اللجوء إلى منظمات أخرى كمراكز البحث والمؤسسات المتعاقد معها ومنها ما يتم فيه المزج بين التنظيم الداخلي والخارجي بهدف استغلال كل ما تتيحه البيئة العلمية والتكنولوجية.

المبحث الثاني : استعراض أساليب ونماذج تنمية وترقية المؤسسات ص.م

تسعى السلطات العمومية في مختلف الدول المتقدمة والنامية منها إلى تبنى سياسات وإجراءات من شأنها مساعدة هذه المؤسسات على النمو، لذا يجب الأخذ في الحسبان احتياجات المؤسسات القطاع المتعددة والتي يمكن تصنيفها إلى:

- احتياجات وظيفية Besoins Fonctionnels : تمويل، صادرات؛ ....
- واحتياجات تنظيمية Besoins organisationneles : الإنشاء، الانطلاق، التطوير؛ [2] ....

لهذا فالإجراءات العمومية لمساعدة ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة من تسهيلات الإنشاء وسياسات ضريبية وبنكية وجمركية تكون وفق احتياجات هذه المؤسسات وهذا ماسنراه في استعراض مختلف تجارب الدول.

المطلب الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة فقد بلغت من الأهمية لتصبح مصدراً لتنمية الدخل وخلق فرص العمل * فحضيت بالأولوية ضمن مختلف إستراتيجيات وبرامج التنمية في البلدان الحديثة لذلك سنتطرق على سبيل المثال إلى بعض الجوانب لتجارب كل من فرنسا، المانيا، بريطانيا واليابان

1- بن نذير نصر الدين ،الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية رسالة ماجستير 2002 ص 118.

* راجع المبحث الثاني من الفصل الأول

2- Michel Marchesnay gestion de la PME/PMI P 260

1- فرنسا

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد الفرنسي حيث يتمثل 89 % من مجموع المؤسسات فرنسا، وقد حقق من القيمة المضافة 56 % مقابل 12% للمؤسسات الكبرى سنة 1998[1] ويبين الجدول الآتي العمالة وعدد المؤسسات في فرنسا

جدول رقم (03) عدد العمال وعدد المؤسسات في فرنسا لسنة 1997

حسب فئة العمال	0 إلى 9	10 إلى 19	20 إلى 49	50 إلى 249	250- 499	أكثر من 500	خارج الفئة	الإجمالي
عدد العمال بالمليون	1.531.769	80.175	52.493	18.881	5.163	1.869	29.883	1.720.233
مجموع قطاعات النشاط بالمليون	4.238	1.105	1.636	1.817	1.124	3.721	111	13.752

المصدر : Perspectives de l'ocde sur le PME Edition 2000 P147

تهتم الهيئات الحكومية بدعم وتنمية قطاع المؤسسات ص.م بتقديم المساعدات المالية عن طريق قروض بنكية التي تعد كقروض ضمان عن طريق مخزونات المؤسسة، حتى تتمكن المؤسسات من تحصيل مديونية الحقوق عن طريق الخصم التجاري والذي يعتبر أكثر الأشكال استعمالاً من طرف المؤسسات، بالإضافة إلى شكل أخر من أشكال المساعدة وهو تسوية ديون الزبائن عن طريق نسبة المبيعات المحققة. كما تقوم وكالة المختصة قروض التجهيز لقطاع المؤسسات ص.م CEPME بعملية تمويل قروض التجهيز.

وفي منتصف الثمانيات قامت السلطات الفرنسية بوضع عدة إجراءات جبائية تهدف إلى إتاحة مناخ ملائم لنشاط المؤسسات ص.م من بينها [2]

- الإعفاء الجزئي أو الكلي من الضرائب على الأرباح المؤسسات الجديدة
- مؤونات غير خاضعة للضرائب والخاصة بفروع المؤسسات في الخارج
- تخفيض الضرائب المسجلة على المؤسسة في حالة مشاركتها في تكوين مؤسسة جديدة
- تخفيض رسوم التسجيل في حالة تكوين أو إعادة أحياء مؤسسة جديدة

1- Perspectives de L'OCDE sur les PME edition 2000 P146

2- Revue d'economie Financiere « Revrue Francises » N°55 1999 PP (209, 219)

- إهتلاكات استثنائية لبعض المعدات الإنتاجية والتجهيزية.

أما في مجال الإعلام فيعمل المركز الجهوي لإبداع والتحويل التكنولوجي CRITT المعتمد من طرف الدولة بالتعاون مع الجمعية الجهوية للإعلام العلمي ARIST وجمعية التنمية والبحث ADER بالتكفل بالمؤسسات ص.م من ناحية الإعلام والتوجيهه واستفادة هذه المؤسسات من التحويلات التكنولوجية.

كما توجد بفرنسا عدة تنظيمات يعمل لصالح قطاع المؤسسات ص.م والتي تم إنشاؤها من طرف السلطات العمومية نذكر منها [1]

الوكالة الوطنية لإنشاء المؤسسات باريس ANCE

الوكالة الوطنية لتقيم والبحث باريس ANVAR

الوكالة الوطنية لتقييم والبحث ANVAR وهي عبارة عن تنظيم معتمد من طرف وزارة الصناعة والبحث من مهامها ترقية المؤسسات الصغيرة ، تأمين كل استغلال تجاري خاصة في ما يتعلق بالإبداع، تقديم مساعدات في التسيير، نشر دراسات حول المشاريع التقنية لمختلف الصناعات، منح قروض، تقديم استشارات، تقديم معلومات حول دراسة السوق هذه الأخيرة مهمة تختص بها جمعية ترقية والتنمية الصناعية APRODI .

الوكالة الوطنية لإنشاء المؤسسات ANCE من مهامها القيام بحملات تحسيسية اتجاه المؤسسات الصغيرة بهدف التحفيز على تجسيد مشاريعهم

مساعدة المؤسسات ص.م على المستوى الجبائي والمالي والإداري.

كما تقوم غرفة التجارة والصناعة بإدارة بعض المناطق الصناعية وتقديم خدمات « التكوين النظري والتطبيقي لصالح المؤسسات ص.م وتقديم استشارات للمؤسسات الحديثة النشأة» في حين تتكفل الدولة بعمليات التكوين التي تديرها هذه الغرفة.

1- Gestion de la PME/PMI 1997 op-cite P262

2- ألمانيا

على غرار الدولة الأوربية يساهم قطاع المؤسسات ص.م في ألمانيا بشكل فعال في جعل اقتصادها أكثر ديناميكية ويعتبر هذا القطاع القلب النابض الاقتصادي الألماني فهو يمثل 99 % من مجموع المؤسسات أي مقدار 3.3 مليون مؤسسة بما فيها من مؤسسات تقليدية وتجارية ومؤسسات خدماتية، تشغل أقل من 500 عامل للمؤسسة وبرقم أعمال أقل من 50 مليون أورو/ تبلغ نسبة التشغيل بـ70% من مجموع الأيدي العاملة أي مقدار 23.2 مليون عامل يضم قطاع الحرفي 6 مليون و2.6 مليون في قطاع الصناعة و2.5 مليون في قطاع التجارة أما 12.1 مليون في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ينتج قطاع المؤسسات ص.م في ألمانيا قيمة مضافة بنسبة 57% ويحقق رقم أعمال بنسبة 44 % من مجموع المبيعات، وبلغت الاستثمارات المنجزة في ألمانيا من طرف قطاع المؤسسات ص.م نسبة 46 % من مجموع الاستثمارات.

وتشكل نسبة 50 % من مجموع المسيرين وأرباب العمل لقطاع المؤسسات ص.م الحاملين لشهادات العليا، كما يقوم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا بتكوين وتمهين نسبة 80 % من المتمهنين أي مقدار 1.3 مليون متمهن.[1]

وقامت السلطات الألمانية في أواخر التسعينات بإصلاحات هيكلية [2] من بينها الإصلاحات الجبائية للمؤسسات التي انطلقت سنة 2001 و قد قدرت الحصيلة الجبائية بـ77 مليار DEM بحوالي 17 مليار مقدم من طرف المؤسسات ص.م

تعتمد السياسة الألمانية بشكل كبير على سياسة التمويل وذلك من خلال إنشاء هيئة للتمويل تنمية المشروعات الصغيرة.

بالإضافة إلى تخصيص قرض سنة 1991 يدعى بقرض STAR في إطار برنامج مساعدة لصالح المؤسسات بمقدار 100 مليون DEM ، بالإضافة فالسلطات الألمانية تقوم بمنح الضمانات للبنوك لتمويل الاستثمارات، وتمويل برامج حماية البيئة، الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، تقديم مساعدات للمؤسسات في المراحل الأولى لانطلاق [3]

1- Revue economique Deutschland F1 N°01 FEV /2002 P24/30
2- Les meilleures Pelitque Pour les Peitite et moyenne entreprise edition OCDE 1997 P97
3- Les meilleures Pelitque OP cit 1997 P 99

كما تحرص السلطات الحكومية على توفير الاتصال المعلوماتي بين المؤسسات من بين الإجراءات :

- تقديم مساعدات إلى منظمات البحث والتحويل التكنولوجي.
- منح الدعم المالي لتسهيل المشاركة في المعارض الدولية
- ويستفيد المصدر من هذا الدعم عن طريق منظمة الإتحاد الأوروبي أما في ما يخص تقديم المعلومات حول الأسواق الخارجية فهو من مهام المستندة إلى الغرفة التجارة.

3- المملكة المتحدة البريطانية :

حسب تصريحات منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية OCDE بلغت في سنة 1991 نسبة المؤسسات ص.م بـ99.7 % من مجموع المؤسسات في المملكة المتحدة .

تحرص السلطات المكلفة بالتنمية منح مساعدات إلى المؤسسات الناشئة والمؤسسات القائمة منها تتمثل في شكل قروض ذات فائدة ضعيفة وبآجال سداد طويلة، بالإضافة إلى وجود مجموعة من المصالح من مهامها القيام بعمليات وبرامج التكوين.

أما في إطار التنمية المحلية تمنح طرف هذه السلطات إعانات مادية تخص تجهيز المؤسسات، ومنح أيضاً مساعدات لفائدة البطالين في شكل منح البطالة، للذين يرغبون في تجسيد مشاريعهم الخاصة ويكون ذلك وفق شروط .

بالنسبة للمنظمات العاملة لصالح المؤسسات ص.م نذكر منها :

منظمة ترقية المؤسسات من مهامها تقديم استشارات ونشاطات التكوين لفائدة المؤسسات الناشئة وتعمل بالتعاون مع إطارات المؤسسات الكبيرة الخاصة في ميدان الاستشارة للمؤسسات ص.م، كما تعمل بتعاون مع الهيئات العمومية في منح مساعدات في مجال الخدمات المختصة مثل التسويق [1]

أما في مجال التصدير [2] يختص المجلس البريطاني للتجارة الخارجية British averseas trade board بدفع نصف نفقات للدخول إلى الأسواق الخارجية لعمليات التصدير شريطه دفع التعويض عن طريق الاقتطاع من مبلغ المبيعات المنجزة.

أما في حالة عدم التمكن من البيع يكون بالمقابل التعويض عن طريق صندوق ضمان قروض التصدير الذي يغطي نسبياً قيمة مخطر عدم الدفع.

1- gestion de la PME/PMI op cit 1997 P287 .
2- service de développement du commerce Exportation des PME cci geneve 1997 P32.

4 - اليابان

تعتـــبر اليابان من الدول الصناعية الكبرى في العالم في الوقت الحاضر. فهي تسبق الدول الصناعية جميعها مـــن حيـــث معدل النمو الاقتصادي * ومعدل نمو الصادرات ومقدار الفائض الذي تحققه سنوياً في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات.

واستثناء إلى مقال كتب في مجلة الاقتصادي The Economiste البريطانية لسنة 1962 نبه فيه الأذهان إلى مولـــد عمـــلاق الاقتصادي جديد ، وتقصد بذلك أن اليابان ستصبح عملاقاً اقتصادياً، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الـــدول الصـــناعية المختلفة ترقب التجربة اليابانية بشيء كبير من الاهتمام وقد أخذت الدول المختلفة تدرس عوامل نجاح اليابان اقتصاديا حتى تستخلص لنفسها الدروس والعبر.

والجديـــر بالذكـــر أن لقطاع المؤسسات ص.م الخاصة دوراً كبيراً في الاقتصاد الياباني وهو بمثابة المحرك الأساســـي له، فقـــد بـــلغت سنة 1998 عدد المؤسسات ص.م 5.070.000 إلى نسبة 99.4 % من مجموع المؤسســـات في اليابان وعـــدد العمـــال بـــ75 % من مجموع العاملين ويحقق من القيمة المضافة ما مقداره 51 % وقد بلغت مجموع الصادرات لهذا القطاع 78 % [1]

فـــي المقـــابل فـــإن دور القطاع العام محدود للغاية ويقل كثيراً عن نصيب القطاع العام في البلاد الصناعية الأخرى .

يتركز دور الحكومة في خلق بيئة مناسبة يعمل في داخلها القطاع الخاص، فتقوم الحكومة بحماية المؤسسات الناشـــئة وهي لا تأخذ على عاتقها المبادرة بأي نشاط اقتصادي لكن تتوجه بسياستها إلى تشجيع الاتجاه الذي يأخذه القطاع الخاص فيما يتعلق بالصناعة أو النشاط الذي يتم اختياره بواسطة رجال الأعمال [2]

مـــن الملاحـــظ أن رجـــال الأعمـــال اليابانيين لديهم قدرة كبيرة على استيعاب التكنولوجية الحديثة، وكذلك تطويرها لكي تناسب الظروف اليابانية، فتقوم المؤسسات الصناعية بتمويل الجانب الأكبر من ميزانية البحث والتطور التي تفيد الصناعة مباشرة. بمعنى آخر فإن ميزانية الأبحاث توجه نحو تحسين المنتجات وتخفيض تكاليف إنتاجها ورفع مستوى جودتها، مما أدى إلى تغلغل المنتجات اليابانية في كل دول العالم.

---

* - معدل النمو الاقتصادي : القوة العاملة، رأس المال، تقدم التكنولوجي، السياسة الاقتصادية للحكومة.

1- Perspective de l'ocde sur les PME, edition 2000 , P169

2- عبد العزيز عجمية التطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي، الدار الجامعية 1996، ص 291 .

أما في يخص الهيئات والإجراءات العاملة لصالح قطاع المؤسسات ص.م نذكر منها : [1]

- وكالـــة المؤسســـات والصـــناعات ص.م لوزارة التجارة الدولية والصناعة MITI والتي تأسست مند سنة 1948 مـــن مهامهـــا الـــتكفل بدعـــم وإنشاء المؤسسات ص.م تشجيع هذه المؤسسات على اكتساح الأسواق الخارجية.

- مؤسسة الاستثمار وفحص المؤسسات ص.م SBIC/PME تأسست سنة 1969 من مهامها الرئيسية وضع برامج الاستثمار

- تطـــبيق نظام تمويل المنشآت الصغيرة وضمان القروض مند سنة 1973 يتضمن حداً أقصى للتمويل عند 3.5 مليون ين ياباني، وتحديد مدة القرض نحو أربع سنوات في حالة القروض التي تخصص لشراء الآلآت والمعدات، وثلاث سنوات للقروض المخصصة لغرض التشغيل بدون آية ضمانات وبسعر فائدة 7 % .

المطلب الثاني : تجارب الدول النامية

أدى بروز الحركة الصناعية الحديثة التي تنزعمها بلدان من جنوب شرق أسيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، والـــتي تعـــرف بالدول المصنعة حديثاً المشابهة للحركة الصناعية، التي برزت في بعض البلدان الأوروبية واليابـــان، إلى تحقيق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية بفضل الاستراتيجية الصناعية التي اعتمدتها، والتي كانت للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً فيها.

وفي ما يلي سنحاول إبراز بعض الملامح لتجربة الهند واندونسيا وتونس على سبيل المثال:

1-الهنـــد

تقـــوم السياســـة الاقتصادية للهند على عدة محاور وهي تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في القطاعات الصـــناعية الـــتي تتفق مع المخطط الصناعي، وكذلك دعم وتشجيع المؤسسات التصديرية وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وإقامة الصناعات الإكترونية والمعلوماتية

فالهـــند تعتـــبر مـــن أولى تجارب دول العالم الثالث والنادرة. فهي تمتلك مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمصغرة جد متطورة، وقد اعتبر قطاع هذه المؤسسات الخط الثاني بعد المؤسسات الصناعية الكبيرة فـــي

1- Perdpective de l'code op cit 2000 P 172

استراتيجية التنمية في البلاد، فالهند تتميز بكثافة سكانية عالية جداً، وأمام ادارك الحكومة عجزها على احتواء العمالة المتزايدة شجعت المبادرات الفردية لسكانها، ودعمت المؤسسات الصغيرة لقدرة هذه المؤسسات على امتصاص أكبر عدد من العمالة.

ومن بين الإجراءات والبرامج التي عمدت إليها الحكومة ما يلي [1]

* إنشـــاء بنك المؤسسات الصناعية الصغيرة وبنك التنمية الصناعية فمن خلالها يمكن المؤسسة أن تتحصل على قروض ميسرة بسعر فائدة 5%

* برنامج متكامل لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحمايتها يتضمن نوعاً من التمويل الغير المباشر والدعم يتمثل في ما يلي:

تحدد الحكومة في الهند مجموعة من السلع يقتصر إنتاجها على الصناعات الصغير ولا يجوز لأي قطاع آخر إنتاجها

تعطي الحكومة أولوية في مشترياتها لمنتجات المؤسسات الصناعية الصغيرة

- تمنح الحكومة علاوة عن مشترياتها لهذه المنتجات تزيد بـــ15 % عن السعر الذي تباع به كتشجيع لهذه المؤسسات.
- تمـــنح الحكومـــة إعفـــاءات ضريبية على الاستثمارات في التجهيزات والآلآت للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
- إعفـــاء من كل أنواع الضرائب (الدخل رأس المال) والرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للنشاط التصديري أو الجزء من النشاط الموجه للتصدير
- تدفع السلطات المحلية نفقات تدريب العاملين الجدد
- دعـــم تكاليف النقل البحري بصفة عامة وتكاليف النقل البحري للمواد الخام والمنتجات الصناعية من وإلى الوحدات الصناعية بصفة خاصة.
- تساهم الحكومة بـــ50 % من تكلفة المعرفة الفنية إلى تحصل عليها الصناعات الصغيرة من مراكز الأبحاث والتطوير المعترف بها
- دعم لسعر الطاقة لمدة 3 سنوات من بدء الإنتاج.
- إعفـــاء مـــن دفـــع حقوق الجمارك على معدات مراكز الأبحاث والتطوير وكذلك من الضرائب على النفقات [2].

1- ناديـــة قويقح، إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية رسالة ماجستير 2001 ص48. رسالة غير منشورة.

2- www.shouar .gov.eg 25.02.2003

إنشـــاء منظمة مركزية للمؤسسات الصناعية الصغيرة C.S.I.O تتكون من 04 أربعة مراكز جهوية ستة عشـــر (16) معهـــداً المؤسســـات الصـــغرى و ستة عشر(16) مكتب محلي ومقر رئيسي، من مهامه تقديم الاستشـــارات والآراء مجانـــاً المنتجين، التكوين المهني وترقية المؤسسات الصغيرة ،وتقوم الحكومة الهندية بالمتابعة المستمر لإنجاح هذه المؤسسات.

وبدوره يقوم معهد المقاييس الهندي بممارسة رقابة شديدة على جودة المنتجات.

تتميز منتجات المؤسسات ص.م بتشكيلة واسعة حيث يمكن تقسيمان 04 أربعة أصناف: [1]

منـــتجات مباشـــرة : وهي منتجات موجهة للاستهلاك النهائي: « ألعاب بلاستيكية، إكسسوارات كهربائية، براغي ..»

منتجات تركيبية : ساعات، آلات خياطة ، دراجات، أجهزة راديو... »

منتجات قطع الغيار وهي منتجات موجهة للاستهلاك الوسيطي.

منتجات المؤسسات الفرعية التي تعمل عموما لحساب المؤسسات الكبرى.

فقـــد ركزت الهند منذ استغلالها على قطاع السلع الاستثمارية والكيمياوية الأساسية وصناعة الغزل والنسيج، ثـــم تدرجت من خلال سلسلة منتظمة من الخطط الخماسية فانتقلت إلى صناعة الالكترونيات، والبرمجيات، الكيمياويـــات الـــتي تخدم الزراعة ثم إلى صناعة الطاقة الكهربائية، ثم دخلت الهند مرحلة النهضة الزراعية خـــلال الـــثورة الخضراء، وزادت من تكيفها مع التكنولوجيات الحديثة، وباتت الهند تلبي غالبية احتياجات المجتمع الهندي، وصارت لها قدرة تصديرية تنافسية في الأسواق العالمية [2]

2- أندونسيا

اهـــتمت أندونسيا كغيرها من الدول النامية بتنمية الصناعة للاستثمارات الضخمة في قطاع العام، خاصة مع ارتفـــاع إيـــراداتها مـــن البترول في السنوات السبعينات وبداية الثمانينات، وقد ترتب عن هذه السياسية عدم الاهـــتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من أنها كانت تساهم بنحو 15 % من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الثمانينيات.

قامت الحكومة بتبني مشروع برنامج لتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة في إطار تمويل هذه المؤسسات وكان ذلك في منتصف الثمانينيات، إلا أن المشروع لم يلقي النجاح لأسباب التالية [3] :

1- Ammar selami OP-cit 1985 P36

2- WWW.shoura .gov.eg

3- عبد الرحمان يسري .الصناعات الصغيرة في البلدان النامية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب سلسلة بحوث العلماء الزائرين رقم1

- وجود معايير ضعيفة في عملية اختيار العميل الذي يستحق التمويل.
- انخفاض نسبة العائد للبنوك في وساطتها المالية.
- التهاون في تامين وضمان الائتمان.

الأمر الذي أدى في النهاية إلى ضعف معدلات سداد القروض وارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها.

وفي مطلع التسعينات تقدمت الحكومة الأندونسية إلى البنك الدولي بطلب قرض مقداره مائة 100 مليون دولار أمريكي يخصص تمويل وتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، على أن يخصص الجزء الأكبر منه لتدعيم هذه المؤسسات والجزء الآخر إلى البنوك التي تتعامل معها، ومن المساعدات المقدمة من طرف السلطات العمومية :

تكرس المؤسسات العمومية من 1 % إلى 5 % من الدخل الصافي لفائدة تطوير المؤسسات ص.م

تقديم مساعدات تقنية ذات مستوى عال لأصحاب المشاريع .

تقوم البنوك بالإقراض بأسعار فائدة ترخصها برامج الحكومة، ولهذه البرامج فعالية كبيرة في تحويل مبالغ كبيرة من أموال الاستثمار إلى مشروعات الصغيرة، لكن هناك أثار ترتبت عن ذلك وهي توظيف الجزء الأكبر من الموارد المصرفية في أصغر أنواع الاستثمار [1] التي تقدم أعلى عائد ممكن في المدى القصير الذي بدوره يؤدي إلى تشجيع تنمية النشاطات في قطاعي التجارة والخدمات على حساب قطاع الصناعة التحويلية.

أما السياسة الضريبية في أندونسيا تنقسم إلى 03 ثلاثة فئات: ضريبة الشركات، ضريبة على الدخل الشخصي، وضريبة على المبيعات، بالرغم أن أسس السياسة في هذه المجالات وضعت من طرف السلطات العمومية على نحو واضح، إلا أن الحكومة تحقق جانباً صغيراً جداً من إيراداتها من هذه المصادر [2]

1- جالن سبنسرهل ، مرجع سبق ذكره 198 ص 137.

2- جالن سبنسرهل ، مرجع سبق ذكره 198 ص 137.

3 - تـــونس

مر الاقتصاد التونسي بعد فترة الاستغلال (1956) بمرحلتين :

الأولى: فترة الستينات تميزت بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

الـــثانية: فـــترة السبعينات إلى نهاية الثمانينات حتمت الظروف الاقتصادية القيام بإصلاحات هيكلية شاملة للاقتصاد الوطني من بينها :

- خوصصة المؤسسات العمومية وتمكين القطاع الخاص«الذي يتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة » من لعب دورة في الحياة الاقتصادية [1]
  - قرار قانون الاستثمار
  - إصلاحات اقتصادية مست قطاعات (التجارة، الضرائب، البنوك)، البورصة.
  - إمضاء أتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالتحضر إلى المنطقة الحرة [2]

في ظل هذه الظروف نشأت وتطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتمـــثل قطـــاع المؤسسات ص.م في تونس نسبة 92 % من مجموع المؤسسات، وتبلغ نسبة مساهمته في التشـــغيل مـــا مقداره 53.7 % من مجموع العمالة ويحقق قيمة مضافة بـــ52.8 % أي ما قيمته 2.8 مليار ديـــنار تونسي، وبلغت نسبة الصادرات 53.5 % أي ما قيمته 4.4 مليار دينار من مجموع 8.2 مليار دينار تونسي مثلث هذه الإحصائيات لسنة 1999.[3]

واســـتجابة لمتطلبات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قامت الحكومة بإعداد برامج وإجراءات من أجل تحسين مردوديتها وتمكينها من مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية منها :

1- أحمـــد صقر عاشور، التحول إلى القطاع الخاص تجارب عربية خصخصة المشاريع العامة، المنضمة العربية للتنمية الإدارية 1997 ص81

2- L'encylopedie annulle du maghrab la PME tunisienne CNRS edition 1996 P 202 .

3- WWW.tunisie .com

* برنامج تأهيل المؤسسات الذي بدأ العمل به سنة 1996)يعمل على جعل منتجاتها قادرة على المنافسة من حيث التكلفة والجودة وتمكين هذه المؤسسات على مواكبة التطور والتحكم في تقنيات الأسواق

* برنامج تطوير هيئات الدعم للمؤسسات ص.م والذي تمثل في : تطوير وسائل عمل هذه الهيئات « 08 مراكز جهوية » من خلال إعانتها على تركيز مخابر واقتناء تجهيزات عصرية والقيام بحلقات تكوينية لإطاراتها.[1]

* صندوق الترقية الصناعية Foprodi من مهامه تشجيع وإنشاء المؤسسات الصناعية وترقيتها، حيث تستفيد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية التي لا تتجاوز استثماراتها الإجمالية 3 مليون دينار تونسي من مساعدات تقنية، وتعويض نفقات دراسة المشاريع قد تصل إلى 70% من نفقات الدراسة [2]

* إعداد دراسات استراتيجية تتعلق بمختلف الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات ص.م .

ثم تخصيص في مجال البحث وتطوير المؤسسات ص.م نسبة 0.29 % من الناتج المحلي خلال الفترة المستندة من سنة 1992 إلى 1998 ومن البرامج المستقبلية لسنة 2007 .

إحداث 2400 مؤسسة جديدة تشغل أكثر من 10 عمال المؤسسة الرفع من حجم العمالة إلى 600 ألف مقابل 250.000 عامل لسنة 99 تحقيق ما قيمته 16.5 مليار دينار صادرات لقطاع المؤسسات ص.م.

1- www.promex.dz

2- عبد العزيز عبيد : المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال التجربة التونسية المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغر والمتوسطة المنعقد في الجزائر جوان 2002.

من خلال استعراض بعض الجوانب لتجارب مختلف الدولة نلاحظ :

اعتماد السلطات العمومية في كل من «فرنسا، ألمانيا، بريطانيا اليابان » بشكل مكثف على دعم الجانب التمويلي للمؤسسات ص.م بصفته المحرك الأساسي لتنمية المؤسسات ومن ثمة قدرة هذه المؤسسات على الاستثمار.

حرص هذه الدولة المتقدمة على تطبيق تكنولوجيات الاتصال والمعلومات لقطاع المؤسسات ص.م لما لها من دور فعال لاستمرارية تنمية المؤسسات وتوفير المعلومات عن الأسواق وضمان الاتصال المعلوماتي بين المؤسسات .

أما بالنسبة للدول النامية :

فالهند تعد من أولى تجارب دول العالم الثالث وهي تمتلك مجموعة مؤسسات صغيرة جد متطورة، تحرص السلطات الهندية على الجانب التمويلي للمؤسسات من خلال إقامة بنك التنمية الصناعية، منح قروض ميسرة بفوائد ضعيفة بالإضافة إلى متابعة المستثمرين من طرف السلطات العمومية لإنجاح قطاع المؤسسات ص.م

أما اندونسيا : بعد تبني السلطات العمومية لبرامج تنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة عن طريق تمويل هذه المؤسسات لم يلقي النجاح، مما أدى ضعف معدلات سداد القروض، من ثمة أدركت السلطات العمومية التوجه إلى سياسة جديدة وهي اللجوء إلى البنك الدولي لطلب قروض التمويل ومن خلاله نجحت في تنمية المؤسسات ص.م.

بالنسبة لتونس : في قراءة لمراحل تطور المؤسسات الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية يتراءى لنا وكأننا في قراءة لمراحل تطور المؤسسات الجزائرية من اصلاحات هيكلية للاقتصاد، خوصصة المؤسسات، قرار قانون الاستثمارات، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، إلا أن تونس كانت السباقة في تطبيق مختلف الإجراءات لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على متطلبات هذا القطاع تمكينه من مواكبة التحولات التكنولوجية، وتخصيص نسبة من ناتج المحلي في مجال البحث والتطوير لصالح المؤسسات ص.م.

المطلب الثالث: الأساليب المعتمدة في تنمية وترقية المؤسسات في الجزائر

1- الإجراءات المعتمدة

1-1- في مجال التمويل :

تعد مسألة التمويل جوهر إشكالية تنمية المؤسسات ص.م.

لـــذا ينبغي تنمية القدرات والسياسيات المصرفية لصالح هذه المؤسسات ويتمثل تمويل المؤسسات ص.م في سلسلة تقنيات مستعملة في ميدان منح القروض منها :

- حركية مكشوفة في الحساب الجاري من أجل تمويل استغلال المؤسسة.
- القرض المتوسط لأجل القابل لإعادة خصمه لدى البنك المركزي في تمويل الاستمارات.
- استعمال القروض المستندية كوسيلة مالية أساسية في العلاقات التجارية والمالية الخارجية.

أما شروط الاستفادة من القروض، بعد دراسة وضعية المؤسسة وتحليل توازنها المالي،يطلب من الزبون عدد من الضمانات والتي تعتبر وسيلة ائتمان بالنسبة للمصرف يمكن تمييز ما يلي:

- ضمانات عينية لبعض الأشكال من القروض.
- ضمانات شخصية تتطلبها الصيغة القانونية أو الحالة المالية للمؤسسة [1]

من أجل ضمان قدرة النظام المالي والمصرفي في الجزائر على الأداء الأفضل في تقديم خدمات على أحسن وجه اتخذت الإجراءات الآتية نذكر منها:

1- Ministre de la PME/PMI les banques et le financement de PME/PMI 04 mars 2002 P03

فـــي ما يخص الإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتجارة نصت المادة 69 لقانون المالية لسنة 2003: يؤسس عند الاستيراد اقتطاع بمعدل 4 % يطبق على البضائع الموجهة خصيصاً للشراء وإعادة بيعها على حالتها [1] ويخصم مبلغ الاقتطاع من الضريبة على الأرباح الشركات.

أما في ما يخص الامتيازات المالية التي منحت للمستثمرين والذي نص عليها الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات في المادة 10-11 ما يلي: الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها والاستثمارات ذات الأهمية الحاجة بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها تحافظ على البيئة، تستفيد من المزايا التالية:

- الإعفاء مع دفع حقوق نقل الملكية.
- تـــتكفل الدولـــة جـــزئياً أو كلياً بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة * فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار.

إن هـــذه الإجـــراءات التمويلية من شأنها السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من القروض بســـهولة، وتعـــامل مـــع «المؤسسة، البنك »بمرونة أكثر وإجراءات أقل تعقيداً، كما ستسمح للمؤسسات بالدخول إلى الأسواق الخارجية.

1-2- في مجال الضرائب

تعكـــس الإصـــلاحات الضـــريبية المطبقة ابتداء من أفريل 1992 رغبة السلطات العمومية في العملية التـــنموية وجعل هذه الأداة أكثر توافقاً مع المؤسسات العاملة في حقل الاقتصاد من خلال تخفيف الضغط على النشاط الإنتاجي ومن بين هذه الضغوطات نذكر منها: [2]

- ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة الناتج عن إعادة تقييم تكاليف الأموال الثابثة **
- ارتفاع سعر المواد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض العملة
- كســـاد الإنـــتاج المصـــنع الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية والمنافسة الغير نزيهة أحياناً للإنتاج المستورد.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 86 لسنة 2003.

* الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

** إعادة تقييم الأموال الثابتة بالقيم الحقيقية.

3- وزارة المؤسسات الصغر والمتوسطة وضعية وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوان 1998 ص ص17-20.

وقد كانت لهذه العوامل النتائج التالية:

- توقف عدة مؤسسات إنتاجية
- فقدان العديد من مناصب الشغل
- تحول رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى الدائرة التجارية

وعليه فإن تخفيف العبء الجبائي* الذي تتحمله المؤسسات قصد محو هذه الاتجاهات وحماية قدرات المؤسسات ص.م المتواجدة وتشجيع الاستثمارات أصبح شرطاً وإجراءاً لابد منه.

- من بين الإجراءات الضريبية :

انخفاض الضريبية على أرباح الشركات التي بلغت نسبة 50 % سنة 1991 وتراجعت بشكل كبير في أقل من عشر سنوات إذا انتقلت من 50% إلى 42% ثم إلى 38 % واستقرت النسبة إلى 30 % لسنة 1999.

فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي: ارتفاع سقف الأجور الغير خاضعة للضرائب حسب قانون المالية لسنة 2003 من 7500 دج إلى 9000 دج للمتزوج

من 6500 دج إلى 8000 دج للأعزب

كما انتقلت النسبة الهامشية الأعلى للرسم على الدخل الإجمالي من 70 % لسنة 1991 ثم انخفضت إلى 50 %، وقد استقرت مند سنة 1999 في نسبة 40 % .

- انتقال السقف المعني من الضرائب من 25.000 دينار جزائري في نفس السنة إلى 30.000 دينار جزائري سنوياً عام 1994 ثم إلى 60.000 دينار جزائري لسنة 1999
- انخفاض الأعباء الجبائية : نسبة الرسم على النشاط المهني من 2.55 % إلى 2 % «لقانون المالية التكميلي لسنة 2001 » في حين تراجع الدفع الجزافي على التوالي6 % إلى5 % في إطار قانون المالية التكميلي لسنة2001 وإلى 4 % في إطار قانون المالية لسنة 2002 إلى 3 % حسب المادة 23 من ق م لسنة 2003.
- من ناحية أخرى مراجعة انخفاض حقوق التسجيل التي تفرض على عقود الشركات وحددت بنسبة 0.5 % دون أن يتجاوز المبلغ 300.000 دينار جزائري حسب قانون المالية لسنة 2002 **، أما فيما يخص قانون المالية لسنة 2003 بقي دون تغيير.

---

* الأعباء الجبائية هي : الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي.

** أنظر أيضاً المادة 09 و المادة 11 من الأمر رقم 01 /03 المتعلق بترقية الاستثمار.

وقد سجل تراجع في فرض الضرائب على السلع والخدمات من حيث العدد ومستوى النسب

-انتقل فرض الضرائب في مجال الرسم على القيمة المضافة للسلع من 18 معدل سنة 1991 إلى أربع معدلات سنة 1992 ثم إلى ثلاث معدلات سنة 1995 وأخيراً إلى معدلين منذ 2001/01/01.

- إن النسبة العادية لهذه الضريبة كانت تقدر بـ 24% لسنة 1995 انتقلت إلى 21 % لسنة 1992 واستقرت عند 17 % منذ 2001/01/01.
- ارتفاع سقف الضرائب على الثروات حسب قانون المالية 2003 من 8 ملايين دج إلى 12 مليون دينار جزائري.

ومن بين الحوافز الضريبية إلى نص عليها الأمر رقم 03/01 والمؤرخ في 01/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار في المادة 09 والمادة 11 ما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان من الألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

وهكذا تطور النظام الجبائي وتحسن حتى لا يصح عائقا لإنعاش النشاط الاقتصادي.

وتجدر الإشارة أن الخزينة العمومية خسرت بعد مراجعة خفض الأعباء الجبائية ما يقارب 120 مليار جزائري.

وإجمالا أدت التحفيزات الجبائية حتى 31 ديسمبر سنة 2000 إلى التضحية بإيرادات تقارب 150 مليار دينار جزائري للفترة 1993 -2000 [1].

مقارنة بالإجراءات المطبقة في بعض الدول المتقدمة ومن خلال المعطيات التي أمكننا الحصول عليها وهي كما يلي:

وفي ما يخص بعض الإجراءات الضريبة المطبقة لصالح المؤسسات المتوسطة والصغيرة في كندا فقد قامت بتعديلات على النظام الضريبي من أجل استمرارية و تشجيع وتنمية هذه المؤسسات

- تخفيض الضرائب على الأعباء الاجتماعية
- تطبيق ضرائب مخفضة على الأرباح المعاد استثمارها من قبل المؤسسات الصغيرة حتى لا تلجأ إلى استثمارات أجنبية
- تخضع الحصة الأولى من الدخل المقدرة بـ 200.000 دولار للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بتطبيق ضريبة مقدرة بـ12 % والتي كانت تقدر سنة 1996 بـ 20 %.

(1)-المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرجع سبق ذكره جوان 2002 ص 69

- تستفيد شركات رأسمال المخاطرة بقرض ضريبي UN crédit d'mpot بحيث تقوم هذه الشركات بالاستثمار في حافظة أوراق (Portefeuille) المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- تستفيد المؤسسات المتوسطة والصغيرة من مساعدات ضريبية في ما يخص الإبداع التكنولوجي وعمليات التصدير [1]

أما الإجراءات الضريبية المطبقة في فرنسا:

- الإعفاء الجزئي أو الكلي من الضرائب على الأرباح المؤسسات الجديدة.
- مؤونات غير خاضعة للضرائب والخاصة بفروع المؤسسات بالخارج.
- تخفيض الضرائب المسجلة على المؤسسة في حالة مشاركتها في تكوين مؤسسة جديدة.
- تخفيض رسوم التسجيل في حالة تكوين أو إعادة أحياء مؤسسة جديدة. [2]

بالرجوع إلى القوانين الضريبية الجزائرية يلاحظ بعض التقارب في الإجراءات المطبقة إلى حد ما خاصة في ما يتعلق بالنصوص التالية:

- تخفيض الضرائب على الأعباء الاجتماعية.
- تطبيق ضرائب مخفضة على الأرباح المعاد استثمارها.
- إعفاء على الجزئي من الضرائب على الأرباح المؤسسات الجديدة.
- تخفيض رسوم التسجيل في حالة تكوين أو إعادة أحياء مؤسسة جديدة.

1- www.strategic.ic.gc

2- راجع المبحث الثاني من الفصل الثاني.

1-3- في مجال الجمركية :

اتخـذت السـلطات العمومية عدة إجراءات، لتجاوز الصعوبات وبعث نشاطات النسيج الصناعي بصفة عامة، وترقية المؤسسات ص.م بصفة خاصة.

من بين هذه الإجراءات متمثلة في الجدول الآتي:

جدول رقم (05) الإجراءات الجمركية لسنة 1998 .

الإجراءات	الموضوع	المرجع	الهيئات المعنية بالتطبيق
إعـادة تنشـيط Redynamiser مصلحة التقييم للهيئة المعنية (الجمارك)	- يجب على هذه المصلحة أن تتضمن ممثلين عن الغرفة الوطنية للتجارة والمهنيين	مـن قـانون الجمارك	الجمارك. وزارة المالية.
إعادة النظر في نص المـادة الـتي تعاقب المتعاملين	تعويض العقوبة بضمان مالي	قـانون الجمارك	الجمارك. وزارة المالية.
مراجعة الحقوق الجمركية Révision des droit de douanes	- المواد الأولية وسلع التجهيز الغير منتجة محليا فرض حقوق جمركية بنسبة 3% إلى 5 % - المنـتوجات النهائية المكملة للمنتوجات المحلية والمـواد الأولية وسلع التجهيز بمعدل 15 % إلى 20 % - المنـتوجات التقـليدية المستوردة تطبيق معدل أقصى 50 %	قانون المالية سنة 1997	لجنة الترقية Comité de sauvegarde

المصدر : Rapport Final de la commission interministérielles op.cit 1998

أما النصوص والتعديلات التي جاءت في قانون المالية لسنة 2003 ما يخص الإجراءات الجمركية:

ورد في المادة 60 في ما يخص رخص الشراء أو الاستيراد : تسلم رخص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المنصوص عليها في قانون الرسوم على رقم الأعمال.

- كما أشارت المادة 61 إلى الامتيازات الجمركية المتعلقة بإنجاز الاستثمار المنصوص عليها في الأمر 01/ 03 المتعلق بتطوير الاستثمار ما يلي:

تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية في ما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار

- كما ورد في المادة 66 في ما يخص الأحكام الجمركية تعديلات خاصة بتسيير المخازن والإيداع المؤقت.*

1-4- في مجال ترقية الاستثمار :

- بلغت قيمة الاستثمارات المباشرة الوطنية والأجنبية** حسب إحصائيات وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات *** بـ3.344 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 42 مليار دولار أمريكي لأزيد من 43000 مشروع، في شكل تعهدات بالاستثمار متراكمة مند سنة 93 إلى نهاية 2000 في حين بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة فعلياً حوالي 500 مليون دولار أمريكي. (1)

جدول رقم (06) تطور مشاريع الاستثمار من سنة (1993 -2000)

السنوات	عدد المشاريع	نسب النمو	مناصب عمل	نسب النمو	المبلغ(مليار دج)	نسب النمو
94/93	694	-	59.606	-	114	-
1995	834	20.17	73.818	23.84	219	92.10
1996	2.075	148.80	127.849	73.19	178	18.72
1997	4.989	140.43	266.761	108.65	438	146.06
1998	9.144	83.28	388.702	45.71	912	108.21
1999	12.372	35.30	351.986	9.44	685	24.89
2000	13.105	5.92	336.169	4.49	798	16.49

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات.

ما يلاحظ من الجدول تطور مشاريع الاستثمار من سنة 1993 وهي سنة صدور قانون الاستثمار، مر هذا الأخير من مرحلة الانطلاق (94-95-96) أين عرفت هذه المرحلة تزايد في عدد المشاريع ومناصب العمل وبعض التذبذبات في قيم الاستثمار كما هو مبين في نسب النمو، وفي حين عرفت مرحلة النجاح للقانون 97 ارتفاع نسب النمو لعدد المشاريع بـ140.43 % وكذا مناصب العمل بـ 108.65

* راجع قانون المالية لسنة 2003.

* الاستثمار الأجنبي المباشر: هو تكوين منشأة جديدة أو توسيع منشأة قائمة غير فرع أجنبي في الدولة المضيفة

*** وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات APSI أنشأت بموجب قانون الاستثمار الصادر في 93/10/05

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استراتيجية تطوير وترقية قطاع المؤسسات ص.م الجزائر أوت 2002 ص 49

ولعل من أهم الأسباب هي :

- تزايد الإقبال على الاستثمار نتيجة للجهود الترويجية، ونشاطات الإعلامية على المستوى المحلي، الوطني، الدولي للتعريف بفرص الاستثمار خاصة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1993 الذي وجد فيه المستثمرين ما يشجع لتجسيد أفكارهم إلى مشاريع استثمارية .
- تسجيل تحسن على مستوى الاقتصاد الكلي «انخفاض معدل التضخم، انخفاض نسبة الفائدة ».
- التحسن الملحوظ على الوضع الأمني في البلاد.

في حين عرفت 98-99-00 تناقص واضح لنسب النمو في كل من عدد مشاريع الاستثمار وعدد مناصب العمل والمبالغ المالية المخصصة للاستثمار وهو ما استدعى السلطات العمومية لإعادة النظر لهذا القانون وتدارك نقائصه.

وللوقوف أمام طبيعة المشاريع المصرح، بها من طرف وكالة ترقية ودعم الاستثمار نبرز ما يلي

سيطرة المشاريع الجديدة على الساحة المقدرة بنسبة 81% من إجمالي المشاريع في مقابل المشاريع المتواجدة التي يرغب أصحابها في توسيعها بنسبة ضئيلة.

سيطرة القطاع الخاص على المشاريع المصرح بها، فخلال سنة 2000 تم تسجيل 13.105 مشروعاً جديداً، منها 12.976 مشروعاً سجلها القطاع الخاص أي نسبة 99 % .

سيطرة المشاريع الصغيرة والمصغرة * على إجمالي الاستثمارات المصرح بها خاصة في سنة 2000 فقد بلغت نسبة 40 % للمشاريع المصغرة أي 5268 مشروع، ونسبة 51 % مشاريع صغيرة أي 6633 مشروع، من أجمالي 13.105 مشروع لسنة 2000، أما من حيث طبيعة نشاط المشاريع سجل سيطرة قطاع «الصناعة والنقل والأشغال العمومية »نسبة 35 % ، 22% ، 17% على التوالي.[1] مقابل القطاعات الأخرى، ولتفصيل أكثر نورد هذا الجدول.

* مشاريع مصغرة تشغل أقل من 10 عمال.

1- استراتيجية وتطوير وترقية المؤسسات ص.م مرجع سبق ذكره ص 50.

جدول رقم (07) توزيع المشاريع حسب عدد العمال وقطاعات النشاط لسنة 2000

توزيع المشاريع حسب عدد العمال			توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط		
الفئة	العدد	%	قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%
أقل من 10	5268	%40	الفلاحة	1226	%9
20-10	3636	28	أشغال عمومية .ري	2226	17
50-20	2997	23	الصناعة	4646	35
100-50	837	6	الصحة	216	2
200-100	258	2	خدمات مختلفة	1333	11
500-200	83	1	سياحة	535	4
أكثر من 500	26	0	نقل	2923	20
المجموع	13.105	100	المجموع	13.105	100

المصدر : وكالة ترقية ومتابعة الأستثمارات

بالإضافة إلى طبيعة المشاريع المصرح بها، تتمركز هذه المشاريع في المدن الحضرية الكبرى، فيشمل وسط البلاد على نسبة 31.3 % من إجمالي المشاريع ومنطقة الغرب على 17.5 % أما الشرق 37.5 % والجنوب نسبة 13.8 %

أما مشاريع الشراكة مع الدول الأجنبية لا تزال ضعيفة، فقد تم تسجيل 297 مشروعاً في نهاية 1999 أي أقل من 1% من مجموع المشاريع المصرح بها.

وتتمثل القطاعات الأساسية التي جلبت الشراكة مع الدول الأجنبية هي:

قطاع الصناعة 161 مشروع.

قطاع الخدمات 55 مشروع.

قطاع الأشغال العمومية 33 مشروع [1]

وتجدر الإشارة أن من إجمالي المشاريع الاستثمارية المصرح بها على الفترة « 1993-2000 » بلغت 43.200 مشروعاً لم يتم إنجاز منها سوى 6 % منها.

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرجع سبق ذكره جوان 2002 ص 82.

يتبين أن إرادة الاستثمار موجودة كما يدل العدد المرتفع من المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة ترقية الاستثمارات ومتابعتها التي أنشأت بموجب قانون ترقية الاستثمارات لسنة 1993، غير أن هذه الإرادة تصطدم بعقبات تبطل تنفيذ المشاريع، ففي مرحلة إنشاء المشروع يصطدم المستثمر بتباطؤ الإجراءات، تعقيد الشبكات الإدارية، نقص تكوين الموظفين، وقد قدرت مدة الإجراءات،الإدارية الخاصة بانطلاق المشروع في الجزائر 5 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة [1]

وبعد مراجعة عميقة من طرف السلطات العمومية لقانون الاستثمار بما كان يتميز به من تسهيلات وحوافز إلا أنه كان يفتقد للكثير من الهياكل التي تجسد أحكامه على أرض الواقع، لهذا ولإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار جاء الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم 03/01 المؤرخ في 01/08/20 والذي يهدف إلى:

- إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني.
- توسيع مفهوم الاستثمار يشمل الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز أو براءة الاختراع.
- اقتراح استراتيجية وأولويات تطوير الاستثمار.
- اقتراح إنشاء مؤسسات ووسائل مالية تتلائم مع تمويل الاستثمار.
- إنشاء صناديق دعم الاستثمار.
- توفير خدمات إدارية «استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب».

بالإضافة إلى ذلك إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بديلاً لوكالة دعم ومتابعة الاستثمار APSI والتي كانت متركزة في العاصمة دون تمثل ولائي أو حتى جهوي.

الوكالة الجديدة ANDI تعد وكالة وطنية لها فروع جهوية ستسمح على القضاء على مركزية اتخاذ قرار الاستثمار وهذا ما سيشكل دعماً حقيقاً لمنح فرص الاستثمار للراغبين على كامل التراب الوطني وبالتالي سيحقق على المدى البعيد توازناً تنموياً على المستوى الجهوي.

1) جانب ذلك تضمن قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 إنشاء المجلس الوطني للاستثمار CNI الذي سيتولى اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار.

1-5- في مجال العقار الصناعي

يمكن القول أن الوظعية الحالية للعقار من سوء تسيير العقار الصناعي، خلق مناطق نشاط ومناطق صناعية بطريقة فوضوية دون دراسة مسبقة، وهي نتيجة غياب النظرة الشاملة في ميدان إنشاء المناطق من جهة ومن جهة أخرى النصوص التي تدير هذا المجال .

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سبق ذكره جوان 2002 ص 82.

ويشـــكل وضـــع سياسة واضحة في ميدان العقار أحد انشغالات وزارة المؤسسات ص.م، وفي إطار الجهود المبذولة في ميدان التحسين لكل ما هو مرتبط بالعقار ما يلي: [1]

* السعي إلى إنشاء ترابط بين استراتيجية التنمية الاقتصادية وتهيئة الإقليم من خلال إقامة دراستين، الأولى جـــرد المـــناطق الصناعية ومناطق النشاط على مستوى كل ولاية لصالح المؤسسات ص.م ،والثانية إنجاز الخـــريطة تواجد نسيج المؤسسات والصناعات ص.م لإبراز مواقع التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الدراسة الأولى، فـــتحقيق أو إنجاز بطاقة خريطة يجب أن يكون مشبعاً بإبراز فرص الموقع ضمن التنمية الاقتصادية الوطنية واندماجها في الاقتصاد العالمي، خصوصاً نشاطات السلع والخدمات.

* اقتراح جملة من الإجراءات منها :

- حل لجنة تنشيط وترقية الاستثمارات CALPI باعتبارها جهاز لم يستجب لمصالح المستثمرين.
- إنشـــاء وكالـــة وطـــنية للعقار الصناعي ANFI على المستوى المحلي تتولى القيام لدى مختلف المصالح بتسوية إجراءات الحصول على العقار.

أما في ما يخص الاستراتيجية إلى وضعتها السلطات العمومية الهادفة إلى ترقية العقار الصناعي:

- إنشاء مناطق صناعية المتخصصة في التكنولوجيا المتقدمة وفي المؤسسات الصناعة ص.م
- إنشـــاء مجامع الصياغة والتسيير لهذه المناطق تحت وصاية الدولة، وبمشاركة أصحاب المؤسسات النشطين في هذه المناطق.
- تتولى السلطات العمومية بالتأطير القانوني لهذه المناطق .

2- إجراءات أخرى .

2-1- إنشاء مشاتل «حاضنات » المؤسسات

ينص القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 01/12/12 في مادته رقم 12 على إنشاء مشاتل تضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المشتلة هيئة استقبال مؤقت تقترح محلات ومساعدات وخدمات تلائم احتياجات المؤسسات حديثة النشأة أو في أي أطوار الإنجاز هناك 03 أصناف من المشاتل: [2]

مشتلة مخصصة للمؤسسات الخدمية

1- Ministere de la petite et Moyenne entreprise Stratégie de dévelopement de la petite et Moyenne entreprise mise «PME- Perspective de dévelopement »Alger Avril 1998 P 94.
2- Ministre de la PME/PMI Proposition d'une nouvelle stratégie d'invéstissement et Promotion de la PME/PMI Alger Juin 2000 P 15.

مشتلة مخصصة للمؤسسات الإنتاجية

مشتلة لأقطاب التكنولوجية إلى تأوي البحث على مستوى الجامعات.

من مهامه تقييم المشاريع مع أصحابها لتحديد وسائل تجسيدها عن طريق:

مساعدتهم لتحديد الشركاء الضروريين لتحقيق المشروع «شركاء صناعيين، التقنيون، العلميون، الاقتصاديون، ....»

مرافقتهم عبر وسائلهم المادية من أجل الحصول على استقلاليتهم وفقا لإجراء معد مسبقاً .

وتهدف هذه المشائل إلى:

- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- إعطاء الدعم للمبتكرين الجدد.
- المشاركة في الحركة الاقتصادية للمنطقة.
- تطوير التعاون بين المؤسسات الجامعية والمحيط المؤسساتي، فهي بذلك تعزز عملية إنشاء المؤسسات، كما تساهم بالدعم المباشر الموجه للجامعيين وكذا خرجي مراكز التكوين المهني ومن جهة أخرى للباحثين في مختلف قطاعات التكنولوجيا).

2-2- منظومة الإعلام الاقتصادي:

من جملة ما تسعى إليه هذه المنظومة: [1]

3- إنشاء بنك المعطيات لصالح المؤسسات ص.م

4- إعداد خريطة تواجد المؤسسات ص.م

5- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي للمؤسسات عن طريق تحضير دراسات مستقبلية لخدمة المستثمرين والمسيرين وأصحاب القرار.

1- فضاءات مجلة دورية : تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد التجريبي جانفي فبراير 2002 ص 10.

2-3- إجراءات تسهيل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تسعى السلطات العمومية إلى ضرورة التكفل بالمؤسسات ص.م وتوفير المناخ الملائم لممارسة هذه المؤسسات نشاطاتها وتحضير الأرضية المناسبة لإنشاء مؤسسات جديدة.

ولقد جاء القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات ص.م ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بهذا القطاع، من خلال المادة المادة 13 التي تنص على:

يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض

وتتكفل مديرية الإعلام والاتصال في إطار السهر على تنفيذ المهام التالية:

- تأسيس بنك للمعلومات حول المؤسسات ص.م الجزائرية المتواجدة على مستوى كل الولاية:
- التحديث الظرفي لمعطيات هذا البنك
- إحصاء فرص المناولة المحلية

إعداد تقرير ظرفي حول الوسائل المسخرة لدعم إنشاء مؤسسات جديدة [1]

3- التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى السلطات العمومية إلى دعم المؤسسات ص.م من خلال اتفاقيات التعاون الدولي التي أبرمتها مع مختلف الشركات الأجانب وذكر منها ما يلي :

3-1- التعاون الجزائري الألماني :

-1- مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تقدر بـ3 ملايين اورو ويستفيد قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة بتكوين 50 متخصص و250 عون مرشد[2]

-2- مشروع ودعم وترقية المؤسسات صغيرة بخلاف مالي يقدر بـ 2.3 مليون أورو هدفه ترقية الحركية الجمعوية بالمؤسسات

3-2- تعاون جزائري كندي

تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي وتم إمضاء هذا الاتفاق بين ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية 7.4 مليون دولار لفترة سنتين.[3]

1- وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الوطني لمدراء الصناعة والمناجم الورشة الثانية ورشة المتابعة والتكفل بالمؤسسات مارس 2002

2- www.PME PMI .dz

3- Licale 127 October 2001 Reveu menseulle editee Par la chambre algerienne de commerce et de l'industrie .

3-3- التعاون جزائري الإيطالي

تم التوقيع بين وزير المؤسسات المتوسطة والصغيرة والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليين إنشاء مركز تطوير المؤسسات ص.م للجزائر بدعم من إيطاليا وتعزيز العلاقات بين الجمعيات المهنية الجزائرية والإيطاليا [1]

3-4- التعاون الجزائري النمساوي

تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك النمساوي Raiffeisen zentral bank autrerreichaft في إطار قرض بـ 30 مليون أورو بعد مفاوضات دامت سنة حسب تصريح مدير العلاقات الخارجية للبنك الجزائري وهذا القرض يوضع تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات ص.م لتمويل الواردات *[2]

1- www.aps.dz.
2- licale 123 P 10.

* لم يتم ذكر تاريخ الاتفاق ولا مدته .

خلاصة الفصل

تعرضنا في هذا الفصل إلى بعض أوجه المساهمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الذي برز أساسا في الاقتصاديات البلدان المتقدمة، وجعل العديد من البلدان النامية توجه سياستها الإنمائية اتجاه هذا القطاع.

ثم وقفنا على الأساليب المتبعة في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الدول المتقدمة والنامية من خلال محاولة إظهار بعض الجوانب من تجاربها وحرصها على تلبية متطلباتها.

بالإضافة إلى دراسة الأساليب المتبعة في تنمية هذا القطاع في الجزائر عن طريق الأسس التنظيمية والتشريعية التي يفترض أن يكون متوافقة مع واقع هذه المؤسسات ومحيطها والذي سيكون محور دراستنا في الفصل القادم.

الفصل الثالث:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مدخل الفصل :

تعاني الوضعية الحالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من صعوبات بسبب غياب استراتيجية وطنية واضحة للتكفل بها، إلا أن هذا لا يناقض المحاولات التي مازالت السلطات العمومية تقوم بها من أجل تجاوز هذه الصعوبات وعلى رأسها وضع قانون توجيهي الذي صدر مع نهاية سنة 2001 ، والشروع في وضع النصوص التطبيقية والبرامج اللازمة لتحقيق التطور الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشهد بعض التباطؤ في التنفيذ .

وقد تناولنا في هذا الفصل واقع هذه المؤسسات في الجزائر من خلال الأبعاد التالية :

أولا :البعد الإصلاحي من حيث عرض الإصلاحات الاقتصادية وموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها.

ثانيا : البعد الإحصائي من خلال استعراض التطورات النوعية والكمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا : دراسة محيط المؤسسات من حيث القيود المفروضة عليها والفرص المتاحة .

المبحث الأول : الإصلاحات الاقتصادية وموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مـا ميز تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الاستقلال تعاقب فترتين أساسيتين ، حيث ظهرت غالبية هذه المؤسسات .

الفترة الأولى : بداية الاستقلال إلى سنة 1988 .

قيـام عدد معتبر من المؤسسات ص.م العمومية ، خاصة على مستوى الجماعات المحلية ، بالإضافة إلى العمل على تحديد توسع المؤسسات ص.م التابعة للقطاع الخاص .

الفترة الثانية : بدأت تدريجيا بعد سنة 1988

وعرفت بتحفيز وترقية المؤسسات ص.م وإنعاشها.

إذ يمكـن تقسيم هذه الفترات الأساسية إلى ثلاث (03) مراحل ، يتجسد فيها تطور أوضاع المؤسسات ص.م في الجزائر.

- المطلب الأول : إصلاحات الفترة ما بين(1963 – 1982) :

سـلمت هذه المؤسسات إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب ، وقد أدمجت سنة 1969 ضمن أملاك المؤسسات الوطنية.

- إصـدار القـانون الأول الخـاص بالاسـتثمار سـنة 1963 ، لم يكن لهذا القانون اثر كبير على تطور المؤسسـات مـن حيـث تعبـئة الرأسمال الوطني والأجنبي وتم اتخاذ آنذاك اقتصاد قائم على التخطيط المركزي ذو طابع عمومي.

- إصـدار القـانون الجديـد الخاص بالاستثمار سنة 1966 ، تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية ، وإلزام اعتماد المشاريع الخاصة عن طريق لجنة وطنية للاستثمارات .[1]

كان الهدف منه جلب المستثمرين ، إلا أن شروط الاعتماد كانت معقدة كثيرا أدت إلى فقدان مصداقية هذه اللجنة حيث توقف نشاطها سنة 1981 .

تميـزت هـذه الفترة بعدم وضوح سياسة اتجاه القطاع الخاص، فبقي قطاعا مكملا للقطاع العمومي ومحـدود الـتطور عـلى هـامش المخططات الوطنية ، وانحصر اهتمام المستثمرين في القطاعات التي لا تستدعي تقريبا أي تحكم تكنولوجي ولا تتطلب يد عاملة مؤهلة إلا نادرا.

---

(1) – المجـلس الوطـني الاقتصـادي الاجتمـاعي من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جوان 2002، ص**08** .

- المطلب الثاني: إصلاحات الفترة ما بين (1982 – 1988) :

بعد أن عرفت المؤسسات ص.م طيلة مرحلة السبعينات عدم اهتمام ظهرت خلال هذه الفترة إرادة تسعى إلى تأطير وتنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإدماجها مع بداية الثمانينات في التنمية الاقتصادية ، وفق أهداف المخططات والبرامج التنموية عبر إصدار إطار تشريعي وتنظيمي تجسد في قانون الاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص ، بتاريخ 82/08/21 الذي أورد بعض الإجراءات التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها :[1]

- حق شراء التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية :
- الاستفادة من الرخص الإجمالية للاستيراد هي رخص معفاة من الرسم على القيمة المضافة وفق قانون الرسوم على رقم الأعمال.

بالرغم من ذلك استمر هذا القانون الجديد في تكريس بعض العقبات ومضاعفة بعضها والتي تحول دون توسع القطاع هذه المؤسسات من ناحية، وأهمها :

- إجراءات الاعتماد الإلزامية لكل استثمار.
- لا يتعدى تمويل البنوك بنسبة 30 % من قيمة الاستثمارات الوطنية المعتمدة .
- لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار بـ 30 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم وعشرة (10) مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات تضامن .

أنشئ سنة 1983 ديوان لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة OSCIP، وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية من بين مهامه الأساسية :

- توجيه الاستثمار الخاص نحو نشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية وضمان التكامل مع القطاع العمومي .

ويعبر إنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة سنة 1983 عن الاستفادة القطاع الخاص لأول مرة منذ الاستقلال بدور يؤديه لتجسيد أهداف التنمية الوطنية.

من الملاحظ في هذه الفترة :

توجه استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى فروع النشاط التقليدية التي تعوض واردات سلع الاستهلاك النهائي .

وعرفت المقاولة من الباطن تطورا ضعيفا، رغم أنها تعد أحد مجالات النشاط المفضلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1– Ministre de la Petite et moyenne Entreprise Rapport sur l'état des lieux du secteur de la PME / PMI juin 2000 P09.

فطيلة الفترة (63 – 88) عرفت انفصال بين القطاعات العمومية والخاصة مما جعلها عاجزة عن ربط علاقات شراكه في مجال المقاولة من الباطن .[1]

– المطلب الثالث : إصلاحات الفترة ما بعد 1988.

إمام تفاقم الأزمة التي تعانيها البلاد قررت الدولة تبني العديد من الإجراءات القانونية والتنظيمية التي عملت على انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق والتي تمثل في :

- إحلال اقتصاد السوق محل اقتصاد المخطط .
- البحث عن استقلالية أفضل للمؤسسات العمومية التي ستخضع للقواعد التجارية.
- تحرير أسعار التجارة الخارجية والصرف .
- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

لذلك أقر القانون المتعلق بالنقد والقرض الصادرة سنة 1990 في المادة 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، الذي سعى إلى فتح أشكال مساهمة الرأسمال الأجنبي دون استثناء[2] .

بالإضافة إلى فتح المجال للشراكة المالية وإنشاء بنوك أجنبية بالجزائر،برز تدريجياً ابتداء من سنة 1990 مبدأ الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية بين المؤسسات العمومية والخاصة وإلغاء كل الاحتكارات وتحرير التجارة الخارجية .

وامتداد لهذه الإصلاحات تمت المصادقة على المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلقة بترقية الاستثمار ، وعمل هذا القانون على تدعيم وتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد في :

- الحق في الاستثمار بحرية .
- المساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص منهم الأجانب أمام القانون .
- ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين عبر التخفيضات الجبائية .
- إنشاء وكالة وترقية الاستثمارات ومتابعتها .
- إلغاء الاعتماد المعروف برخصة الاستثمار واستبداله بتصريح بسيط.
- حدد أقصى أجل لدراسة الملفات بستين (60) يوما .

---

(1) – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مرجع سبق ذكره جوان 2002 ص09 .

(2)– Ministre de la Petite et moyenne Entreprise Stratégie de développement de la Petite et moyenne Entreprise Avril 1996

- الحرص على تفادي الإجراءات البطيئة والمعقدة لإنجاز عقد الاستثمار واستمرارية الضمانات والتشجيعات على المستويين الجبائي والجمركي .
- الإسراع في التحويلات وتعزيز الضمانات .

إلا ان تطبيق نصوص هذا القانون اصطدم بجمود المحيط العام والتباطؤ البيروقراطي والمشاكل المتعلقة بتسيير العقار الصناعي، مما أدى إلى عدم فعالية هذا الجهاز الجديد ، ولإضفاء نوع من الحركية والمرونة أكثر لترقية الاستثمار أصدرت السلطات العمومية الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 01/08/20 وإصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 01/12/12 وسنستعرضهما بتفصيل أكثر في الفصل القادم .

المبحث الثاني : التطور النوعي والكمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كشفت إحصائيات الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي CNAS إلى غاية 01/10/31 وجود 179 893 مؤسسة م.ص بطاقة التشغيل 062 737 في حين قدرت هذه المؤسسات سنة 1999 بـ 159 507 مؤسسة وبطاقة التشغيل 374 634 أي بزيادة 386 20 مؤسسة .

كما بلغت المؤسسات ص م لسنة 1998 بـ 846 137 مؤسسة وفي سنة 1992 بـ 925 103 مؤسسة إذا يمكن تلخيص هذه المعطيات حسب الجدول التالي :

جدول رقم (08) تطور عدد المؤسسات ص م من سنة « 1992 - 2001 »

السنوات	عدد المؤسسات	نسب النمو	الفارق
1992	103.925	-	-
1998	137.846	32.63	33.921
1999	159.507	15.71	21.661
2001/10/31	179.892	12.78	20.385

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقاً من معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة المتوسطة 02/02/24

نلاحظ من خلال التطورات المبينة في الجدول ما يلي:

ارتفاع عدد المؤسسات من سنة 92 إلى سنة 98 (6 سنوات) بـ 33.921 مؤسسة ص م بمعدل 5.654 مؤسسة لكل سنة في حين وبلغت الزيادة يبين سنة (1998 – 1999) بـ 21.661 مؤسسة بنسبة نمو تقدر بـ 15.71 % ، ولعل ما يفسر هذا الارتفاع طبيعة التسهيلات والحوافز المالية والضريبية التي أصبح يتمتع بها هذا القطاع خلال النصف الثاني من التسعينات والتي دخلت حيز التطبيق .

- تراجع نسبة النمو في عدد المؤسسات بين سنة (1999/12 – 2001/10) خلال سنتين بالتقريب وقدرت بـ 20.386 مؤسسة .

بالرغم من التسهيلات المالية والضريبية التي تمنحها السلطات العمومية إلا أن نسب النمو المحققة ضئيلة لذا عملت السلطات على وضع تدابير لدعم وترقية المؤسسات من خلال إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص م رقم 18/01 الصادر في 01/12/12.

المطلب الأول : تطور المؤسسات حسب قطاعات النشاط

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا قطاعات النشاط المهيمنة في الاقتصاد الوطني من منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 99-01 حسب الإحصائيات المتوفرة في الوزارة المعنية والديوان الوطني للإحصائيات والتي أمكن الحصول عليها.

جدول رقم (09) تطور قطاعات النشاط المختلفة للمؤسسات ص م لسنة « 1999-2001 »

قطاعات النشاط	1999/12/31		2001/12/31	
	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%
البناء والأشغال العمومية	42 687	26.7	51.873	29
الصناعة	38 873	24.4	41 567	23.1
التجارة	26 073	16.3	29 070	16.1
النقل والاتصال	14 018	8.8	16 015	8.9
الفلاحة والصيد البحري	4 809	3	5 258	3
الخدمات	32 827	20.6	34 492	19.1
أخرى	213	0.13	1 618	0.8
المجموع	159 500	100	179 893	100

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2002.

في دراستنا لقطاعات النشاط نلاحظ تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الخدماتية « التجارة ، النقل والاتصال ، وخدمات مختلفة .... » المتمثلة في نسبة 45 % .لكلا الفترتين 1999 و 2001 من مجموع المؤسسات بالإضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يعتبر قطاعا خدميا أكثر منه صناعي.

وتبرز الاتجاهات العالمية إلى ان قطاع الخدمات أصبح قطاعا رئيسيا مستقطبا الاستثمارات، ومجالا حيويا للشغل خاصة السياحة التي عرفت ازدهارا كبير عبر العالم وكذا مختلف القطاعات ذات تكنولوجيا عالمية « الإعلام الآلي ،الاتصال » .

أما في القطاع الصناعي بلغ إجمالي المؤسسات ص م للفترة (1999- 2001) بـ 38.873 .و 41.567 مؤسسة على التوالي ، وتجدر الإشارة أن هذه المؤسسات الصناعية تنشط بقوة في صناعة السلع الاستهلاكية « صناعة المواد الغذائية ، النسيج ، الصناعات الكيماوية ومواد التنظيف ، تحويل البلاستيك ، مواد البناء » وقدرت هذه المؤسسات بـ 27.362 مؤسسة لسنة 1999 و 29.204 لسنة 2001/10 أي نسبة 70% من مجموع المؤسسات القطاع الصناعي .

وقد يرجع هذا التركيز إلى الأسباب التالية :

- باعتبار قطاعي الصناعات الاستهلاكية والخدمات قطاعات لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة أحيانا .
- اهتمام المستثمرين بالقطاعات التي لا تستدعي تقريبا تحكم تكنولوجي و لا يد عاملة مؤهلة إلا نادرا.

وعموما بقيت الأوضاع مناسبة لقطاعات التجارة والخدمات التي استقبلت استثمارات القطاع الخاص الذي يمثل 94 % من المؤسسات ص.م، أما في قطاع الصناعة ركز معظم رأس مال الخاص على استراتيجية تعويض الواردات في مجال سلع الاستهلاك النهائية كالصناعات الزراعية والنسيج والكيمياء البسيطة وتحويل البلاستيك ومواد البناء .[1]

(1)- Ministre de la petite et moyenne entreprise Département des études note synthèse sur la PME/PMI en Algérie Avril 2002 p.20 .

المطلب الثاني : تطور عدد المؤسسات حسب عدد العمال :

بالرجوع إلى القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوزع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال إلى :

- المؤسسة المصغرة تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال .
- المؤسسة الصغيرة تشغل من بين 10 إلى 49 عامل .
- المؤسسة المتوسطة تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل .

ويعتبر هذا التصنيف نفس التصنيف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي بخصوص قطاع المؤسسات ص م سنة 1996 ، والذي كان موضوع توصية لكل بلدان الأعضاء ، وقد صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي لهذه المؤسسات .

وللتوضيح أكثر نبين في هذه الدراسة توزيع المؤسسات ص م حسب عدد العمال للفترة 99 –01 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنتين « 99 – 01 » حسب عدد العمال.

السنوات / عدد العمال	1999				2001/ 10/31			
	المؤسسات	%	الاجراء	%	المؤسسات	%	الاجراء	%
9 – 1	148.725	93.2	221.975	35	170.258	94.64	325.085	44.10
49 – 10	9.100	05.7	176.731	27.8	8.363	4.64	156.450	27.52
250 – 50	1.682	1.05	235.665	37.2	1.272	0.70	255.527	28.37
الاجمالي	159.507	100	634.375	100	179.893	100	737.662	100

المصدر من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من حيث التشغيل : نلاحظ بالنسبة لسنة 1999 وجوب بعض التقارب في نسب التشغيل بين المؤسسات المصغرة بـ 35 % و المؤسسات الصغيرة بـ 27.8 % ، وللمؤسسات المتوسطة حيث تشغل كل فئة ثلث الإجراء تقريبا .

أما سنة 2001 فهناك ارتفاع في نسبة التشغيل بقطاع المؤسسات المصغرة نسبة 44 % أي نصف الإجراء تقريبا في شكل مؤسسات أسرية عائلية .

أما من حيث تشكيلة المؤسسات :

نلاحظ تركز قطاع المؤسسات ص م في شكل مؤسسات مصغرة بنسبة 94 % تقريبا في حين تصل نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين (5.7 % و 4.64 %) و (1.05 % و 0.70 %) على التوالي للفترة (99 – 01)

فالمؤسسات المصغرة تنشط بقوة في قطاع الخدمات وقد يعود سبب هذا التركز طبيعة المشاريع المنجزة والمسجلة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ ، بفضل التسهيلات المالية الممنوحة في شكل قروض في إطار تشغيل الشباب ، التي ساعدت إلى حد كبير في إنشاء المؤسسة المصغرة .

وبشكل تفصيلي نورد الجدول الآتي :

الجدول رقم (11) قطاعات النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

قطاع النشاط	9 – 1		49 – 10		250 – 50		المجموع		الفرق
	1999	2001	1999	2001	1999	2001	1999	2001	
الزراعة الصيد	4.560	4.015	181	1173	68	70	4809	5258	+449
الماء الطاقة	29	32	4	3	1	2	34	37	+3
الهيدروكربون	47	159	8	19	5	10	87	188	+101
خدمات بترولية	71	69	11	29	10	15	92	113	+21
مناجم	236	1314	169	161	18	9	423	485	+62
	4.517	4.890	422	413	95	62	5034	5365	+331
مواد البناء	5056	5750	438	318	110	107	6054	6175	+121
البناء والأشغال العمومية	37.642	48690	4255	2830	790	359	42687	51873	+9186
كيمياء وبلاستيك	975	11410	234	212	52	47	1261	1400	+139
الصناعةالغذائية	11015	11850	542	433	83	98	11640	12381	+741
الصناعة النسيجية	3421	3467	295	240	39	19	3755	3726	-29
صناعة الجلود	1116	1187	92	98	21	18	1209	1303	+74
صناعة الخشب والورق	7069	7744	354	321	44	48	7467	8113	+646
صناعة مختلفة	1862	2151	128	113	20	57	2010	2281	+271
نقل واتصال	13758	15735	231	239	29	42	14018	16015	+1997
تجارة	25092	28078	8.97	872	84	120	26073	29070	+2997
الفندقة	10199	11582	239	172	32	34	10470	11788	+1318
خدمات مؤسسات	6217	7166	316	354	98	95	6671	7615	984
خدمات	13535	14411	146	139	18	24	13702	14574	+872
منمشآة مالية	562	456	18	47	6	12	586	515	-71
أعمال عقارية	367	409	22	21	2	2	391	432	+41
خدمات مشتركة	899	961	98	157	57	68	1.054	1186	+132
مجموع	**148.725**	**170.258**	**9100**	**8363**	**1.682**	**1.272**	**15950**	**179.893**	**20.386**

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: تطور المؤسسات حسب التوزيع الجغرافي :

تظهر دراسة التوزيع الجغرافي للمؤسسات إن قرابة نصف عدد المؤسسات يتمركز في عشر ولايات رئيسية في الشمال وفي الأقطاب الصناعية والبشرية ، وتتوزع هذه المؤسسات كما يلي:

والجدول رقم (12) يبين التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين« 1999-2001»

الولاية	1999	2001	الفرق	الولاية	1999	2001	الفرق
أدرار	445	806	+415	قسنطينة	4417	5631	+1214
شلف	3293	4.741	+1.448	المدية	2419	2866	+447
الأغواط	1.565	1291	-274	مستغانم	2076	2688	+612
أم البواقي	1447	1500	+53	مسيلة	2411	3079	+668
باتنة	2615	3234	+619	معسكر	2864	3396	+532
بجاية	4285	6292	+2007	ورقلة	2391	2959	+568
بسكرة	1804	2061	+257	وهران	11456	12367	+911
بشار	2569	2.775	+206	البيض	816	956	+140
البليدة	5181	5800	+615	إليزي	0	0	0
البويرة	2126	2108	-18	برج بوعريريج	2608	3279	+671
تمنراست	619	631	+12	بومرداس	3665	4707	+1042
تبسبست	2410	2947	+537	الطارف	1152	1601	+549
تلمسان	4177	4454	+277	تنتدوف	0	0	0
تيارت	1755	2465	+710	تسمسيلت	1209	1403	+124
تيزوزو	8469	9260	+801	الوادي	2189	2694	+5054
الجزائر	19484	19546	+62	خنشلة	2063	2101	+38
الجلفة	1779	2569	+790	سوق اهراس	2330	2585	+255
جيجل	2906	3420	+514	تيبازة	4352	4785	+255
سطيف	6236	6663	+427	ميلة	3560	4156	596
سعيدة	1363	1903	+427	عين الدفلة	2802	3435	+633
سكيكدة	2835	3167	+332	نعامة	1406	1710	+304
سدي بعباس	2870	3428	+558	عين تموشنت	1772	2155	+383
عنابة	3943	4613	+670	غرداية	2586	2870	+882
قالمة	1086	1412	+326	غليزان	2674	3063	389

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يسمح توزيع المؤسسات ص م المصرح بها عبر الولايات بإعطاء الملاحظات التالية [1]:

- هناك اختلال كبير في توزيع المؤسسات ص م ، ونلاحظ ما يلي في سنة 2001 :
- كثافة كبيرة بمدن الشمال وخاصة الساحلية منها إذا نجد مثلا بالعاصمة يتشكل نسيجها من 19546 مؤسسة أي بنسبة 10.86 % ووهران بـ 12367 مؤسسة أي نسبة 6.87 % من مجمل نسيج المؤسسات ص م.
- نسيج المؤسسات ص م بالهضاب العليا أقل كثافة منه في المناطق الساحلية، ففي الهضاب العليا الوسطى (مسيلة – الجلفة –الأغواط) لا يتجاوز هذا النسيج بـ 6939 مؤسسة ص م، في الهضاب العليا الشرقية « سطيف ،أم البواقي ، برج بوعريريج ، باتنة ، تبسة ،خنشلة » نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت 19724 أي 10.94%.

وقد يعود هذا التركز في المناطق المذكورة أعلى إلى ملائمة البيئة والمناخ وكذا التضاريس ، والقرب النسبي من الموانئ ووجود المرافق المساعدة على الاستثمار بولايات هذه الجهة .

- بالهضاب العليا الغربية « تيارت – تسمسيلت – سعيدة ، النعامة ، البيض » نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتشكل من 8437 أي بنسبة 4.69 وهي نسبة ضعيفة.
- أما الولايات الجنوبية باستثناء بشار 2775 ، مؤسسة ، غرداية 2870 مؤسسة ،ورقلة 2959 مؤسسة ، تتميز بنسيج هزيل من المؤسسات ص م .
- وقد يعود التركز الضعيف للمؤسسات إلى العوامل الطبيعية متعلقة بالمناخ وضعف بعض الهياكل القاعدية وغياب بعضها كالمطارات والسكك الحديدية .

عموما نلاحظ بأن كثافة نسيج المؤسسات ص م تتمركز بحوالي 45% من مجموع المؤسسات البالغة بـ 179893 لسنة 2001 في الولايات العشر التالية :

الجزائر 10.86% ، وهران 6.87 %، تيزي وزو 5.14 % ، سطيف 3.70% ، بجاية 3.49 % البليدة 3.22% ، قسنطينة 3.13% ، عنابة 2.56% ، الشلف 2.63 %، بومرداس 2.61% .

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استراتيجية التطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أوت 2002 ص18.

من خلال دراستنا تبين لنا أهمية نسيج المؤسسات ص م من حيث خلق مناصب الشغل مع وجود نية الاستثمار لدى المتعاملين الاقتصاديين حسب الأرقام المؤكدة سالفا.

لذا عملت السلطات العمومية على رأسها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على :

- تكفل السلطات العمومية بتحسين الخدمات في المناطق الداخلية للبلاد ولا سيما ما يتعلق بالبنى التحتية « الموصلات ، الطرق ..» وتهيئة الإقليم عن طريق صناديق التنمية .
- وضع سياسة فعالة لإعادة توزيع المواقع والمؤسسات في المناطق الداخلية عن طريق وضع التحفيزات ضريبية كالإعفاء عن دفع الضرائب على الأرباح لمدة معينة، ومزايا استثمارية منحها الأمر رقم 01/03 المتعلق بتطور الاستثمار في مادة رقم(10) في ما يتعلق بالاستثمارات التي تنجز في المناطق التي يتطلب تنميتها.

المبحث الثالث : محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعتبر دراسة محيط المؤسسة أمرا مهما ، لأن هذه الأخيرة تجد نفسها دائما في علاقة مستمرة مع محيطها ، وبالتالي تتأثر به من خلال السياسات والإجراءات التي تتبناها السلطات العمومية والتي تعتبر كقيود تفرض على المؤسسة ، ولا يكون أمامها سوى الخضوع لها لعدم التمكن من التحكم فيها ، ومن ناحية أخرى تؤثر المؤسسة في هذا المحيط من خلال الفرص التي تتاح للمؤسسة مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة وفعالية على مستوى المؤسسة نفسها وعلى المستوى الاقتصادي .

إذن يعتبر محيط المؤسسة مصدرا للفرص والقيود [1] ، والذي ستوجب علينا :

المطلب الأول :قيود المؤسسة

لتشخيص القيود التي تفرض على المؤسسة ولتبين أساليب وأدوات نجاعتها، نذكر منها ما يلي:

1 - **المحيط القانوني :**

تعمل سياسة دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبنتها السلطات العمومية على التكفل بمشاكل هذا القطاع وكذا البحث عن طرق دعمه وترقيته ليؤدي دوره في المنظومة الاقتصادية.

واستجابة لمتطلبات القطاع المؤسسات ص م تم إصدار ما يلي[2] :

- * إصدار قانون توجيهي يعرف قطاع المؤسسات ص م وهو القانون رقم 01 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والذي جاء ليسد الفراغ القانوني اتجاه مؤسسات هذا القطاع ، وليرفع أي لبس بحيث يضع تصنيفات خاصة بكل مؤسسة :

(1) - د/ الداوي الشيخ محيط واستراتيجيات وهياكل المؤسسة الجزء الأول الجزائر 1998 ص03.

(2) - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استراتيجية تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر أوت 2002 ص 12.

المؤسسة المصغرة، والصغيرة فالمتوسطة وحسب معايير رئيسية وهي :

- معيار عدد العمال في كل مؤسسة .
- معيار رقم الأعمال السنوي أو الحصيلة السنوية للنشاط .
- معيار الاستقلالية .

* بعد مراجعة عميقة لقانون الاستثمار الذي صدر في 1993 ثم إصدار قانون أكثر فاعلية واستيعاب المتغيرات والمعطيات الجديدة وهو قانون تطوير الاستثمار الذي صدر في 20 أوت 2001 تحت رقم 03/01 المتعلق بترقية الاستثمار.

وقد تميز قانون الاستثمار لسنة 1993 بتسهيلات وإعفاءات، خاصة وأنه كان خلاصة لتجارب العديد من الدول التي كانت سباقة في هذا المجال ، إلا أنه كان يفتقد للكثير من الهياكل التي تجسد أحكامه على أرض الواقع كالتمثيل المحلي ، وعلى هذا الأساس فإن قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 كان بديلا عن سابقه ومكملا للنقائص التي كانت تعتري قانون الاستثمار لسنة 1993 .[1]

واستكمالا للنصوص القانونية لوضع القانون التوجيهي للمؤسسات ص م حيز التنفيذ تسعى وزارة المؤسسات ص م إلى :

- تأهيل المؤسسات ص م للتنافسية ومعايير الكفاءة، والجودة والإنتاجية .
- تطوير أسلوب المقاولة من الباطن، كنمط استراتيجي لتكثيف وتوجيه نسيج المؤسسات ص م .
- إنشاء بنك للمعطيات الخاصة بالقطاع على المستوى الوطني.
- تعميق أسلوب التشاور مع الجمعيات المهنية والمنظمات ذات العلاقة بالقطاع وفي الجانب المؤسساتي

تهدف إلى استراتيجية الوزارة التمثيل الجهوي والمحلي من خلال:

المصالح المحلية التابعة للقطاع.

إنشاء المفتشيات الجهوية لقطاع المؤسسات ص م.

2 – المحيط الاستثماري :

رغم أن المرسوم رقم 03/01 المتعلق بترقية الاستثمار جاء اكثر تحفيزا من القانون الاستثمار لسنة 1993 ، و إلى أن ينزل حيز التطبيق. يبقى المحيط الذي تنمو فيه مؤسسات القطاع يتسم بضغوطات من عراقيل إدارية وإجراءات التأسيس والقيد في السجل التجاري بالإضافة صعوبات التمويل وكذا الحصول على العقار الصناعي .

(1) – نفس المرجع السابق ،استراتيجية تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص12

وقد حصر التقرير الظرفية الاقتصادية للسداسي الثاني لسنة 2000 لمشاكل نمو المؤسسات إلى مجموعتين[1] :

المجموعة الأولى « المؤسسات الموظفة لأقل من 10 عمال » :

تعاني مشاكل متعلقة بالتمويل ، العقار، البيروقراطية .

المجموعة الثانية « المؤسسات الموظفة لأكثر من 10 عمال » :

تعاني مشاكل المتعلقة تموين الجهاز الإنتاجي.

وما يلاحظ على المشاريع الاستثمارية في الجزائر هو:[2]

سيطرة شبه كلية للاستثمارات الجديدة بنسبة 81 % على أنواع الاستثمارات الأخرى (التوسعية)وهو ما يفسر رغبة المستثمرين الجدد في تجسيد مشاريعهم الاستثمارية .

سيطرة القطاع الخاص على المشاريع المصرح بها نسبة99 % وذلك راجع أساسا إلى طبيعة المرحلة « الاتجاه نحو خوصصة القطاعات » وإلى طبيعة القوانين الرامية إلى دعم القطاع الخاص .

- سيطرة المشاريع المصغرة التي يقل عددها عن 10 عمال .
- تمركز المشاريع في المدن الحضرية الكبرى.

قصد الوصول إلى استراتيجية ناجعة لحفز الاستثمار ، عملت السلطات العمومية من خلال قانون الاستثمار رقم 01 /03 على تحسين ما يلي :

- إنشاء مجلس وطني للاستثمار من مهامه الرئيسية اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بديلا لوكالة دعم ومتابعة الاستثمار APSI، والتي لم تف بالأهداف التي أنشئت لأجلها خاصة وأنها كانت متمركزة في العاصمة من دون تمثيل ولائي أو حتى تمثيل جهوي لها ..

أما الوكالة الجديدة ANDI فهي وكالة ذات صبغة وطنية ولها فروع جهوية ستسمح بالقضاء على مركزية اتخاذ قرار الاستثمار ، وهذا ما يشكل دعما حقيقيا لمنح فرص الاستثمار للراغبين عبر كامل التراب الوطني. وبالتالي سيحقق على المدى البعيد توازنا تنمويا على المستوى الجهوي .

---

(1) – د/ قدي عبد المجيد مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة الأغواط – الجزائر – أفريل 2002 ،ص ص149– 150.

(1) – وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معطيات وآفاق لتحضير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الأول من 2001 الجزائر سبتمبر 2001 ص 11 .

3 - **المحيط التمويلي :**

تحتاج المؤسسات باختلاف أنواعها وفي مختلف مراحل وجودها إلى رأسمال من أجل تأسيسها وضمان سيرها وتطورها .

وتتمثل المصادر التمويلية لقطاع المؤسسات ص م في : رؤوس الأموال ، الديون والقروض البنكية ،إذ يبقى الطريق إلى التمويل من بين العوامل المعرقلة لمسار إنعاش وتنمية المؤسسات ونذكر منها [1]:

- صعوبة الحصول على القروض لدى المؤسسة البنكية لإحجامها عن التعامل مع صغار رجال الأعمال لنقص الضمانات .
- مركزية القرار لمنح القروض على المستوى العاصمة .

وهذا ما جعل قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة يسير بموارد مالية ضئيلة هي في أغلب الأحيان موارد ذاتية.

لذا يجب وجب تكييف نظام مالي مع ما تتطلبه سياسة دعم وترقية المؤسسات ص م عن طريق تهيئة نظام مالي ملائم ومرن حتى يتمكن من التكفل الأفضل باحتياجات التمويل و الإقراض.

واستجابة للضرورة الملحة تم وضع آليات جديدة للتمويل وهي :

- القرض الايجاري الذي يسمح بتمويل الكلي للاستثمارات بدون الإخلال بالاستقلالية المالية *
- إنشاء شركة رأسمال المخاطر : وتمثل في مساهمة في رأس مال المؤسسة وتعتبر إمكانية للنمو بالنسبة للمؤسسة بالإضافة إلى الامتياز التنافسي .
- إنشاء صندوق لضمان القروض التي تضمنه القانون التوجيهي لترقية والمؤسسات في المادة رقم 14 والذي سيدعم المشاريع الاستثمارية في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستجابة للضمانات المطلوبة من المؤسسات البنكية .

(1)- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وأفاق المؤسسات ص م جويلية 2002 .

* - راجع المبحث الثاني من الفصل الثاني.

4 – المحيط العقاري :

إن الاستثمار في قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مشروط بتوفير وعاء عقاري يتحصل عليه المستثمر ، وتتمركز أغلب المؤسسات ص م في مناطق نشاط نظرا لحجمها المناسب لهذا النوع من المناطق وقد تم تسجيل على مستوى الوطني المناطق التالية:[1]

75 منطقة صناعية : تشغل مساحة 14.000 هكتار وهي مناطق تم إنشائها بموجب قرار وزاري مشترك « السكن والداخلية » ويتم تسييرها عن طريق هيئات التسيير المناطق الصناعية .

مناطق نشاط تشغل مساحة 7881 هكتار وهي مناطق تم إنشائها بموجب قرار محلي « ولاية ،مجلس شعبي بلدي » وليست بها هيئات تسيير .

أن الوضعية القانونية لقطع الأراضي الممنوحة معقد من حيث كيفية تسوية الوضعية المتعلقة بثمن البيع ، طبيعة الملكية، ثقل الإجراءات الإدارية للحصول على رخصة العقار .

وظهر ذلك من خلال غياب سياسة ونظرة شاملة فيما يخص إنشاء وتطوير مناطق النشاط ،لذلك أبدت وزارة المؤسسات ص م اهتمامها بمشكل العقار الصناعي واقترحت جملة من الإجراءات من بينها :

- التكفل بتسوية الوضعية القانونية للعقار الصناعي على المستوى المحلي .
- تكليف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية بالدراسات من أجل تقييم عملية إعادة تأهيل مناطق الإنشاء.
- حل لجنة تنشيط وترقية الاستثمارات « CALPI » وإعادة تحديد مهامها بصفة واضحة .

5 – المحيط الإعلامي : منظومة الإعلام الاقتصادي

إن التخطيط لتطوير أداء المؤسسات ص م بغية النهوض بالاقتصاد الوطني ، وخلق مناصب عمل لا يمكن أن يحدث إلا بتوفر معطيات وإحصائيات دقيقة حول هذه المؤسسة وأماكن وجودها بطريقة توزيعها عبر كامل التراب الوطني .

ورغم وجود معطيات حول قطاع المؤسسات ص م فإن نظام الإعلام يبقى غير متجانس بسب اختلاف الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع المقدمة من طرف الهيئات التالية [2]:

- مديريات المناجم والصناعة الممثل الحالي لوزارة المؤسسات ص م على مستوى DMI .
- الديوان الوطني للإحصاء ONS .
- الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي CNAS .

1– وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وأفاق المؤسسات ص م ،مرجع سبق ذكره ،جويلية 2000 ص16.

2– Ministre de la Petite et moyenne Entreprise Rapport sur l'état des lieux du secteur de la PME / PMI Alger juillet 2000 P24

- المديرية العامة للجمارك .
- الغرفة الوطنية للتجارة .

استكمالا للنص القانوني للمادة 22 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،يتم تزويد منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات ص م بمختلف المعلومات ، وتعمل الوزارة المعنية على إنجاز مشروع منظومة الإعلام الاقتصادي والتي تهدف أساسا إلى :

- إنشاء بنك للمعطيات للمؤسسات ص م ؛
- إعداد خريطة تواجد المؤسسات والصناعات ص م ؛
- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي من خلال إنشاء حقول للمعلومات التي تعمل على ضمان ديناميكية تنقل المعطيات وإعداد دراسات استراتيجية . وهذا من أجل خدمة المستثمرين والمسيرين وأصحاب القرار .

المطلب الثاني : فرص المحيط

وهي مجموعة عناصر تقع على حدود المؤسسة ، تختلف من مؤسسة إلى أخرى ترتبط بعملية اتخاذ القرار وتدخل إلى حد كبير في نطاق مراقبة الإدارة للمؤسسة ، ويتضمن هذا المحيط المجالات التجارية ، التكنولوجيا ،الإنتاجية ، السياسية المرتبطة بالمؤسسة والتي تمارس تأثيرا على نشاطها الحالي والمستقبلي[1].

وسنحاول دراسة بعض الفرص المتاحة للمؤسسة والتي يمكن استغلالها لأحداث تحسن في الظروف القائمة سواء على مستوى المؤسسة نفسها أو على المستوى الاقتصادي .

أن أهم المجاميع أو ما يعرف بالمقادير المحاسبية الأكثر دلالة على المستوى الاقتصادي هي كل من الإنتاج والقيمة المضافة ، والتي تقيس قدرة المؤسسات على المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال تلبية حاجات الأفراد من ناحية . واغتنام المؤسسة للفرص المتاحة في السوق من ناحية أخرى ، من خلال القدرة على إشباع الطلب المتزايد مع المحافظة على الجودة وتوسيع حصتها في السوق .

لهذا فإن المؤسسات التي تتوفر على إمكانيات الإنتاج الهائلة هي مؤسسات القادرة على الاحتفاظ بموقعها في السوق ومنافسة المؤسسات الأخرى .

1 - <u>في مجال الإنتاج</u> :

وحسب الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات فإن قطاع المؤسسات ص م ساهم خلال سنة 1998 بما يقارب 53.6 % من الناتج الداخلي الخام. [2]

والجدول التالي يوضح المساهمة في مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام يبين القطاع العام والقطاع الخاص .

---

(1) - د/ الداوي الشيخ ، محيط استراتيجيات وهياكل المؤسسة، الجزائر، نوفمبر1998، ص05.

(2)- WWW.PME PMI.dz. 18.02.03

جدول رقم (13) مساهمة بعض قطاعات النشاط في ناتج الداخلي الخام لسنة 1998 .

قطاعات النشاط	القطاع العام	قطاع خاص
الفلاحة والصيد البحري	99.7	0.3
خدمات مقدم للأسر	98.5	1.5
التجارة	96.9	3.1
الفنادق والمطاعم	90.2	9.8
النقل والاتصال	67.3	32.7
البناء والأشغال العمومية	64.2	35.8
الصناعة	27	73

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

من خلال الجدول نلاحظ سيطرة القطاع الخاص في معظم قطاعات النشاط، ماعدا قطاع الصناعة الذي يساهم فيه مقدار ¼ تقريبا والتي تتمثل في صناعات استهلاكية ، وذلك بسبب معاناة المؤسسات ص م المتعلقة بالتموين بالمواد الأولية وقطع الغيار ووسائل التجهيز المستوردة وسوء تمثيل الممونين الناتج عن سنة 30 سنة من الاحتكار العمومي للتجارة الخارجية ، لذا نجد المؤسسات ص م الصناعية تنشط معظمها بالصناعات الاستهلاكية والغذائية في حين نجد سيطرة القطاع العام على القطاع الصناعي نسبة 73% نظرا لطبيعة هذا القطاع الذي يتطلب استثمارات ضخمة.

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام للجزائر سنة 1998 لا تختلف كثيرا عن النسب المئوية في إنتاج الداخلي الخام لسنة 1993 المحققة في الدول المتقدمة في قطاع المؤسسات ص م كالآتي :

اليابان 57 % ، فرنسا 56.8% ، النمسا 44% ، كندا 43% ، الولايات المتحدة الأمريكية 50% .[1]

للإشارة أن التعاريف والمعايير التي تحكم هذا القطاع تختلف من دولة إلى أخرى ومن ثمة فأن المقارنة لا تتسم بالدقة دائما.

(1) – Gestion 2000 OP ,CIT, P 39

- **في مجال القيمة المضافة :**

تعرف القيمة المضافة كمؤشر لخلق الثروة .

ومن خلال الجدول التالي يتبين لنا القيم والنسب المئوية للقيمة المضافة المحققة من طرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاعين الخاص والعام بالنسبة للسنوات الأخيرة:

- جدول رقم (14) تطور القيمة المضافة للفترة 94 -98 (القيمة بمليارات الدينارات)

	1994		1995		1996		1997		1998	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	617.4	53.5	857.1	54.7	1111.9	54.3	1201.5	54.3	1019.8	46.4
القطاع الخاص	538.1	46.5	711.6	45.3	935.7	45.7	1010.2	45.7	1178.4	53.6
المجموع	1155.5	100	1568.7	100	2047.6	100	2211.7	100	2198.2	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

ترجع النسب المرتفعة للقيمة المضافة المحققة من طرف القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص إلى سيطرة القطاع العام على قطاع الصناعة 73 % كما رأينا آنفا ، للفترة 94 –97 كما هو مبين في الجدول أعلا ه .

في حين انخفضت هذه النسبة سنة 1998 وقد يرجع ذلك إلى حل العديد من المؤسسات التابعة للقطاع العام

3- في مجال الإبداع والتطوير :

تعد عملية الإبداع والتطوير « تقديم سلعة جديدة أو خدمة جديدة أو استخدام أساليب إنتاجية جديدة» فرصة تمنح للمؤسسة للتأقلم مع التغيرات الحاصلة في المحيط ، بغية تحسين الإنتاجية وتنميتها واكتساب قدرة تنافسية في السوق.

وتعتمد المؤسسات ص م في الدول الأوربية بشكل كبير على نشاطات الإبداع والتطوير بغية استمراريتها والاستعداد والتكيف مع التغيرات السريعة لأذواق المستهلكين .

فبلغت نسبة المؤسسات الممارسة لعملية الإبداع والتطوير لسنة 1990 من مجموع المؤسسات :

فرنسا	%75	
إيطاليا	%76	
البرتغال	% 65	
الدانمارك	%86	لسنة 1991

(1) -بن نذير نصر الدين،الإبداع التكنولوجي في المؤسسات ص م الصناعية رسالة ماجستير جامعة الجزائر2002 ،ص119. رسالة غير منشورة.

في حين بلغت مجموع الإبداعات التكنولوجيا في الجزائر إلى غاية 31 ماي 2000 حسب إحصائيات المعهد الوطني للملكية الصناعية بـــ 132 إبداع .

في شكل براءات اختراع وقد ساهم قطاع المؤسسات ص م بـ 20 إبداعا أي نسبة 15% من مجموع الإبداعات المسجلة .

وهي تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بالدول الأوربية التي يفترض أنها ستكون الشريك الاقتصادي من خلال اتفاقية الشراكة الأوربية الذي يستوجب تطوير تنافسية المؤسسات .[1]

فالقدرة على الإبداع والتكيف مع المتغيرات الصناعية والسوقية يمكن أن يمنح للمؤسسة فرصاً ومزايا تجعلها مسيطرة على السوق .

4 – في مجال المقاولة من الباطن :

تعتبر المقاولة من الباطن من أهم أشكال التعاون الصناعي أو التكامل الاقتصادي بين المؤسسات ،بالأخص بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات (ص م) الحجم ، فالمؤسسات الكبرى تعتمد في مجالات عديدة على المنتجات المقدمة بفضل هذا النشاط الذي يبقى النشاط الأساسي للمؤسسات ص م.

فمع اتساع القاعدة الاقتصادية الصناعية في الجزائر، وانتشار العديد من المركبات الصناعية أصبح من الضروري إقامة مؤسسات تعمل على تكييف النسيج الصناعي والرفع من التكامل الصناعي ، وهذا الميدان كان ممكنا للمؤسسات ص م أن تدخل في الفروع الميكانيكية والكهربائية ، فتساهم بمنتجاتها في تلبية حاجيات المؤسسة العمومية ((الكبيرة)) من منتجات نصف المصنعة أو المنتجات الوسيطية ، كما يمكن أن تدخل بإنتاجها كطرف في صناعة عامة بتقديم أجزاء المنتجات والمكونات

ومن ذلك فإن المقاولة الباطنية سواء كانت في شكل تعامل فرعي عام أو تعامل فرعي متخصص تمكن المؤسسات ص م من حل مشاكل التسويق وكسب فرص جديدة لتطويرها ونموها فضلا عن زيادة مناصب شغل[2]

(1) –بن نذير نصر الدين،مرجع سبق ذكره ،ص119.

(2) المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ،جوان 2002 ، ص34.

غير أن شبه قطيعة بين المؤسسات الكبرى التي تمثل غالبية القطاع العمومي والمؤسسات ص م التي تمثل غالبية القطاع الخاص أدى إلى قلة أشكال المقاولة الباطنية بالرغم من وجود فرص لإنشاء وإقامة كل أشكال التعاون والتكامل الاقتصادي.

ولتدارك هذه النقائص تم إنشاء بورصة المقاولة من الباطن بمساعدة المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة للتنمية «PNUD » ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «ONUDI» ودعم وزارة المؤسسات ص م من أجل مرافقة تنمية النسيج الصناعي للمقاولة من الباطن.

وتتكون البورصة من مؤسسات عمومية وخاصة وهي جمعية ذات غرض غير مربح من مهامها:

- إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة.
- إجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة والاشتراك على المستوى الوطني والدولي.
- إعلام وتوجيه وتزويد المؤسسات بالوثائق المناسبة.
- مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة.
- إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.

وتعتبر البورصة الجزائرية للمناولة مركز لتقديم المعلومات التقنية والصناعية وبنك المعلومات محدث وقد تأسست شبكة بورصات المناولة والشراكة حسب التسلسل الزمني الآتي :

سبتمبر 1991	صناعة الحديد واستخراج المعادن بالجزائر
ماي 1993	الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك بقسنطينة
نوفمبر 1997	صناعة البلاستيك والمطاط بوهران
أفريل 1998	صناعة النسيج والجلود والخدمات بغرداية [1]

1– Bourse Algérienne de sous-traitance et de partenariat approche sur le développement de la sous-traitance en Algérie Juin 2002 .

5 - في مجال التجارة الخارجية :

في مجال التجارة الخارجية يلعب قطاع مؤسسات ص م دورا متناميا من سنة إلى أخرى فقد سجل في جانب الواردات نموا معتبرا إذ بلغت مجموع الواردات للسنوات التالية بـ: 46 % سنة 1997 وإلى 55 % سنة 1998 ثم إلى 62 % سنة 1999 . وتنشط هذه المؤسسات بقوة في مجال استيراد المواد الاستهلاكية والتجهيزات الفلاحية كما هو مبين كالآتي:

- المواد الغذائية	% 68.85
- الطاقة والوقود	% 48.84
- المواد الخام	% 49.23
- مواد نصف مصنعة	% 69.21
- تجهيزات فلاحية	% 70.36
- تجهيزات صناعية	% 57.47
- مواد استهلاكية	% 81.80

أما في المجال الصادرات بلغت حصة المؤسسات ص م من الصادرات حسب تصريح المديرية العامة للجمارك إلى تاريخ 30-09-1999 بـ 115 مليون دولار أي بنسبة 29.50% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات المقدرة بـ 390 مليون دولار.[1] وتعبر هذه النسبة المحققة أن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر لم يصل المستوى المطلوب في قطاع التصدير. فمقارنة بتونس والمغرب تتجاوز صادرات قطاع النسيج والمنتجات النسيجية فقط لكلا البلدين بـ 3 و 2 مليار دولار على التوالي.[2]

وتجدر الإشارة أن هناك فرص أخرى ذات أهمية يمكن للمؤسسة استغلالها مثل الجودة ، القدرات التسييرية ،القدرات التسويقية ، وجود نظام معلومات فعال ، احترام آجال التسليم ، الحملات الإشهارية باعتبارها تقع على حدود المؤسسة وتؤثر فيها ، وبإمكان المؤسسة أيضا تحويل القيود المذكورة سالفا إلى فرص حسب إمكانياتها مثل القدرات المالية .

لذا فإن الفرص المتاحة للمؤسسة متنوعة ومتداخلة ويصعب حصرها وتتفاوت أهميتها حسب طبيعة السوق والمؤسسة .

(1)– Ministre de la Petite et moyenne Entreprise Rapport sur l'état deus lieux du secteur de la PME / PMI Alger du /2000 , P34

(2)- www.shoura.gov.eg

خلاصة الفصل :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بحجمها الصغير وطابعا العائلي ، كما أنها تتمركز حول نشاط الصناعة الاستهلاكية والخدماتية، والتوزيع الجغرافي غير المتوازن بالإضافة إلى القيود المحيط المتزايدة والمفروضة على المؤسسة .

لأن حجم هذه المؤسسات يفرض عليها أن تضع عناصر محيطها « القيود والفرص دائما في الحسبان من أجل استمراريتها ».

للإشارة فالبرغم وجود الإرادة السياسية لترقية هذا القطاع والتي تجسدت من خلال انشاء وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مند جويلية 1993 ، وكذا تطبيق جملة من الاجراءات التحفيزية ، فإن هذا القطاع يبقى معرضا للعديد من الضغوطات منها التمويل ، العقار ....، إلى تعرقل تنميته، بالإضافة إلى صعوبات في تطبيق إجراءات ميدانيا ودخولها حيز التنفيذ مما يقلل من فعاليتها .

لذا سنحاول في الفصل القادم دراسة عوائق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها .

الفصل الرابع:

عوائق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاقها

مدخل الفصل

استكمالاً لموضوع دراستنا سنحاول عرض بعض الضغوطات والمشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستشراف على آفاق هذا القطاع.

لذا سنتناول في هذا الفصل:

أولاً: محاولة إلقاء الضوء على التجربة الجزائرية إجمالاً من خلال المبحث الأول تقييم التجربة الجزائرية.

ثانياً: تبين العوائق التي تعترض نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المبحث الثاني.

ثالثاً: استشراف آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في المبحث الثالث.

المبحث الأول : تقييم التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الحديث عن التجربة الجزائرية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس الصورة السياسية المنتهجة من طرف السلطات العمومية والتي تسيير في ظل واقعين متناقضين هما: الإجراءات العمومية المساعدة للقطاع وإشكال الدعم المقدمة لإنشاء وتنمية هذه المؤسسات، والواقع الثاني لمحيط إداري غير مكييف من خلال بطء الإجراءات الإدارية وتعقيدها مما جعلها معرقلة، زيادة عن ذلك سلوكات الإداريين والمستخدمين الاقتصاديين المتسببين في الغش والتهرب الجبائي وما مكن ملاحظته هو:

إجبار المؤسسات ص.م في تغطية احتياجاتها من التمويل والاستغلال إلى اللجوء إلى البنوك بسبب نقص الموارد لديها غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في الكثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات من ناحية الضمانات التي يقدمها المتعاملون ذات الطابع العقاري، إذا لا تعتبر هذه الضمانات كعناصر يمكن استخدامها في حالات عدم الدفع لأن صعوبة تطبيق الرهون والعمل بها وغياب سوق عقارية نشطة تجعل من الصعب الاعتماد على هذه الضمانات ذات الطابع العقاري فتظهر ضعف الضمانات [1] وبالتالي هناك حذر أكثر من قبل البنوك اتجاه هذه المؤسسات، في المقابل قد تلجأ هذه المؤسسات التي تخفيض استثماراتها وحجم المشاريع على المدى الطويل.

لذلك وجب الإسراع في تأسيس شركة رأسمال المخاطرة التي تم الاتفاق في شأنها خلال الملتقى الوطني المنعقد في مارس 2002 والتي تستعمل بالموازاة مع الإجراءات المتخذة المتعلقة بتخفيض نسبة الفوائد الخاصة بقروض الاستثمار من 8 % إلى 5.6 [2] .

فمقارنة نجد في البلدان الأوروبية يتم القضاء على هذه الصعوبات بفضل وجود بنوك محلية قريبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفضل سلوك نشيط ومهني لهذه البنوك اتجاه هذه المؤسسات، فهذه العلاقة الوطيدة هي أساس نجاح وازدهار لكل من المؤسسة ص.م والبنوك على حد سواء.

تتبين التجربة في الجزائر أن إرادة الاستثمار موجودة من خلال العدد المرتفع من المشاريع المتعهد بها 42 مليار دولار أمريكي غير أن هذه الإرادة تصطدم دوما بعقبات عديدة تعطل أو تبطل تنفيذ المشاريع، ففي مرحلة إنشاء المشروع يكابد المستثمر عبء هذا الجهاز من خلال الأنظمة التسييرية المعقدة والمحيط الغير مرن ونقص الإعلام عادة ما يستغرق وقتاً طويلاً من الزمن في تنفيذ الإجراءات بسبب كثرة الوثائق المطلوبة وإجراءات التوثيق.

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مرجع سبق ذكره ص 75

2- مجلة فضاءات مرجع سبق ذكره العدد 01 ص 07

إلا أن مـــع إنشـــاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الذي اتبع بفروع جهوية من المنتظر مرونة أكثر لهذه الإجـــراءات من خلال فتح الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللاّمركزي للوكالة لكل فرع حسب المادة 24 مـــن الأمـــر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 والذي يضم جميع الهيئات والمصالح المعنية والتي ستساعد على تسهيل إنجاز الاستثمار

وفي حين نجد في بريطانيا إجراءات أيسر في الإنشاء من خلال السماح بإنشاء مؤسسات مسبقاً تكون جاهزة للتشـــغيل، فـــوراً بعد أن يقوم المقاول بتحضير وثائقه وتقدم له التوجيهات اللازمة لإنجاح مؤسسته، أما في فرنســـا قـــامت السلطات العمومية منذ أواخر السبعينات بالعمل على تحسين محيط المؤسسات تدريجياً قصد تحريـــر عملية إنشاء المؤسسات من العراقيل، وتبعاً لذلك قدمت في سنة 1997 عدة تدابير تهدف إلى تبسيط إجراءات الإنشاء إن تتم حالياً عملية القيد في السجل التجاري خلال 24 ساعة فقط.
ومن جهتها تشكل البلدان ذات الاقتصاديات النامية مثل أندونسيا والهند وماليزيا مثالاً يحتذي به حيث أسست نجاحها الاقتصادي على ترقية وتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.[1]

فـــي ميـــدان العقار الصناعي يبقى هذا القطاع معقداً من حيث التسيير ومن حيث وجود العديد من النصوص والمتدخـــلين دون أن تكون لهم السلطة الفعلية في اتخاذ القرار، فقد بقى رهين العديد من المؤسسات والهيئات الـــتي تـــزايدت مع مرور السنيين، حيث يجد المستثمر نفسه أمام العديد من الهيئات أو وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار سابقاً والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار حالياً ولجان التنشيط المحلي لترقية الاستثمار التي برهنت عجزها بسبب غياب تسيير المساحات الصناعية وغياب سلطة اتخاذ سلطة القرار حول تخصيص الأراضي.
الضـــغط الجـــبائي والأعباء الاجتماعية تعتبر هذه الأعباء معيقة للمؤسسات رغم إجراءات التخفيف المتخذة خـــلال السنوات الأخيرة وتظهر هذه الضغوطات على مستوى ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح التي تعاد استثمارها بالإضافة إلى اشتراكات أرباب العمل والدفع الجزافي الذي يثقل كاهل المؤسسات.

1- من خطاب السيد عبد القادر سماري وزير المؤسسات المتوسطة والصغيرة أمام المجلس الشعبي الوطني محضر جلسة العلنية التاسعة المنعقدة في 23 شعبان 1419 الموافق لـــ98/12/12.

يحمـــل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المتعلق بتوسيع منطقة التجارة الحرة إلى شمال إفريقيا انعكاسات ســـتكون ملحوظة على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وهذه الانعكاسات تختلف من مؤسسة لأخرى حســـب الوضعية التنافسية إلا أنها تتراوح ما بين ما هو انعكاس سلبي من حيث احتمال انسحاب العديد من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السوق بسبب خفض أسعار الواردات، وما هو إيجابي من منظور تطوير التنافسية للمؤسسة لذا هذه الوضعية تقتضي تحضير المؤسسته الجزائرية وتكييفها مع انماط التجارة في الدول الأوروبية من خلال مخطط تأهيل المؤسسات المدرج ضمن آفاق وزارة المؤسسات ص.م .

يعـــد موضوع تنافسية المؤسسات أحد المواضيع الهامة الذي تحاول السلطات العمومية تدارك التأخير الكبير في هذا المجال.

في حين نجد تونس من المهتمين بهذا الموضوع من خلال العمل ببرنامج التأهيل منذ سنة 1996 الذي سعى إلى تكييـــف المنـــتج عـــلى أن يكون قادر على المنافسة من حيث التكلفة والجودة ويصبح قادراً على مواكبة التطور.

إن قـــرابة 94% مـــن المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات مصغرة الحجم وهي تكتفي بضمان وجودهـــا ولا تريد تحقيق النمو أو التوسيع، والباقي هي نسبة محدودة جداً « 6%» من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز على النمو وتسعى إلى لعب دور حيوي في الاقتصاد.

ومـــن الأنجـــع البحث على أسباب هذا السلوك وإيجاد أفضل السبل والوسائل لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية نشاطاتها [1]

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرجع سبق ذكره جوان 2002 ص36

المبحث الثاني: عوائق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتعرض نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العديد من العوائق إلى تشكل مجتمعة ضغوطات حقيقة من شأنها لا أن تعرقل نموها فحسب بل تقضي على وجودها وتؤدي إلى إنهائها.

ولقد أوجزنا هذه العوائق في الشكل التالي :

1- دراسة عن العراقيل إلى تكبح نمو مؤسسات القطاع الخاص وهذا بالارتكاز على دراسة أعدت من طرف مركز الدراسات التقنيات الاقتصادية Ecotechnics

2- استطلاع ميداني إلى الوكالة الجهوية لترقية الاستثمار بولاية ورقلة

المطلب الأول : دراسة العراقيل التي تكبح نمو مؤسسات القطاع الخاص:

وفي دراسة أعدت من طرف مركز الدراسات التقنيات الاقتصادية Ecotechnics سنة 1999 عن العراقيل التي تكبح نمو مؤسسات القطاع الخاص، وشملت عينه من 314 مؤسسة وجاءت هذه الدراسة في شكل تحقيق Enquete تحت عنوان استراتيجية تنمية القطاع الخاص:

وتتوزع هذه العينة حسب حجمها على النحو التالي:

100 مؤسسة تشغل من 1 إلى 5 عمال

111 مؤسسة تشغل من 6 إلى 20 عامل

68 مؤسسة تشغل من 21 إلى 100 عامل

35 مؤسسة تشغل أكثر من 100 عامل

أما توزيع العينة حسب قطاعات النشاط فكانت كالأتي :

20% للبناء والأشغال العمومية، 22 % مؤسسة تابعة لقطاع الصناعة و 23 % مؤسسة تجارية، 17 % مؤسسة تابعة قطاع النقل، و18 % مؤسسة تابعة لقطاع الخدمات الأخرى.

أخرى وبتفصيل أكثر نورد هذا الجدول الأتي:

الجدول رقم (15) توزيع العينة حسب عدد العمال وقطاع النشاط

حسب ع. العمال / قطاعات النشاط	0- 5	6-20	21-100	أكثر من 100 عامل	المجموع
البناء والأشغال العمومية	14	16	21	12	63
الصناعة	11	17	21	19	68
التجارة	30	31	11	0	72
النقل	24	24	4	0	52
الخدمات	21	23	11	4	59
المجموع	100	111	68	35	314

المصدر : Ecotechnices / Enquete sur les obstacele du develeoppement le secteur prive en Algerie

وفي سؤال عن العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات أكدت الإجابات ولو بدرجات متفاوتة من قطاع إلى آخر ومن حجم إلى آخر المشاكل المتولدة عما يلي :

- عراقيل متعلقة بالتنظيم سلوك الإدارة العمومية ؛
- عوائق ومشاكل التمويل؛
- إشكالية العقار الصناعي؛
- مشاكل تموين جهاز الإنتاج؛
- قدم نمط التسيير؛

1- عراقيل متعلقة بالتنظيم وسلوك الإدارة العمومية:

يظهـــر المحيط التنظيمي بعض نقاط القوة بفضل أشكال الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن بـــطء الإجـــراءات الإداريـــة وتعقيدهـــا جعلها معرقلة، بسبب تعدد مراكز القرار والآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة كل ملف أو مسألة تتعلق بالمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين. [1]

1- المجلس الاقتصادي الاجتماعي مرجع سبق ذكره جوان 2002 ص 52

أضف إلى ذلك مظاهر المحسوبية والرشوة التي تشكل كلها عوامل سلبية تؤدي إلى انسحاب المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة إلى تتسم بضعف قدرتها المالية، وعدم القدرة على التصدي ومقاومة هذه المظاهر السلبية.

وفي التحقيق المنجز حول ذلك كانت الآراء التي ترى في سلوك الإدارة العمومية أحد عوائق النمو مبينة في الجدول الآتي :

جدول رقم (16)نسبة المؤسسات التي تعتبر سلوكات الإدارة العمومية كعائق لتنمية المؤسسات الخاصة

فئات العمال / الأسئلة المطروحة	5-0	20-6	100-21	أكثر من 100	الإجمالي
تعقد القوانين والقرارات التنظيمية	35.8	51.9	39.4	43.8	43.2
صعوبة الدراية بالقوانين السارية	36.9	47.1	36.4	25.0	39.1
عدم شفافية واحترام النصوص	38.1	54.8	56.0	50.0	49.3
التغيير السريع للقوانين والتنظيمات السارية	41.3	54.8	50.0	43.8	45.3

المصدر : Ecotechnics Enquete sur les obstacles du developpement du secteur prive en Algerie

من خلال الجدول نرى نوعية وتعدد أشكال العراقيل الإدارية من جهة، وعدم استقرار النصوص القانونية من جهة ثانية.

2- عوائق ومشاكل التمويل:

أن مشكلة تمويل المؤسسات ص.م سواء تعلق الأمر، بتمويل دورات استغلالها أو تمويل استثماراتها، يبقى أحد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة، وعلى هذا المستوى نجد عدة عراقيل تواجه المؤسسات ص.م، المنجرة عن تشابك عدة عوامل:

- العلاقات المتسمة بالعدوانية بين البنوك والمؤسسات فهذه الأخيرة مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها، غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في الكثير من الأحيان بسبب ضعف الضمانات المقدمة والحذر المفرط في الالتزام.
- غياب بنوك محلية متخصصة لتمويل المؤسسات ص.م بجانب البنوك الأخرى.
- غياب آليات تغطية المخاطر المتصلة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة «خطر الصرف، تغيير نسب الفوائد ....»[1]

1- المجلس الاقتصادي الاجتماعي مرجع يبق ذكره جوان 2002 ص 54

ومـــن خـــلال التحقيق حول عراقيل نمو المؤسسات الخاصة للعينة المذكورة تأكد أن المؤسسات الخاصة لا تستفيد من تمويل بنكي إلا في حالات قليلة جداً.

- 80 % مـــن مؤسسات العينة نشأت بتمويل ذاتي أي بالأموال الخاصة للمالك بنسبة 100% وهذا بالنسبة للمؤسسة من كل الأحجام .

- أما النسبة المتبقية 20 % المتمثلة في 63 مؤسسة تبقي نسبة التمويل الذاتي هامة ومعتبرة، حيث استفادت 23 مؤسسة منها أي نسبة 7 % مؤسسات من العينة من قرض مالي عند إنشائها.

3- إشكالية العقار الصناعي :

يسود ميدان العقار تعقيداً من حيث التسيير والاستغلال غير العقلاني وغير الرشيد المساحات الموجودة، حيث تشـــهد معظـــم المـــناطق الصـــناعية مشاكل بسبب :«نظام التسيير المطبق، عدم استقرار المسيرين، الطابع الإداري للمؤسســـات التســـيير، نقص الإمكانات المالية» بالإضافة إلى خلافات حول أسعار التنازل عن هذه الأراضي وتنظيم سندات الملكية.

وتوجـــه مناطق النشاط نفس مشاكل المناطق الصناعية، حيث تم إنشاء معظمها بقرار محلي «ولائي، بلدي» دون تزويدها في أغلب الحالات بجهاز تسيير بالإضافة إلى ضعف تهيئة هذه المناطق.[1]

ونظـــراً لتدهور وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط وتعاظم إختلالات التوازن في التسيير والتهيئة، قـــامت الســـلطات العمومية بدراسة ملف برنامج إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق النشاط وتنميتها ثلاث مرات الأولى كانت في 22 أفريل 1998 والثانية في 02 سبتمبر لنفس السنة، أمـــا الثالثـــة كانت في 7 فيفري 1999 وقد أتخذ قرار بـــ:

- تكييف الإطار القانوني خاصة في ميدان تسيير المناطق.
- إنشاء برنامج إصلاح المناطق الصناعية وتطويرها.[2]

4- مشاكـــل تمويـــن الجهـــاز الإنتاجـــي:

يطرح التموين بالمداخلات خاصة المستوردة منها عائقاً للمؤسسات ص.م الصناعية، خاصة المؤسسات القليلة الخـــبرة في مجال تقنيات الاستيراد لاعتمادها في السابق على التموين من المؤسسات العمومية والتي كانت تحـــتكر التجارة الخارجية » وبعد الانفتاح الاقتصادي واجهت هذه المؤسسات مشكلة تموين الجهاز الإنتاجي خاصة وإن اهتمام المستوردين الجدد منصب غالباً على استيراد المواد الاستهلاكية.

فيما نورد جدول الأتي ليبين نسب مؤسسات العينة إلى تعاني مشكلة التموين الإنتاجي.

1- Ministre de la Petite et moyenne entreprise Rapport sur d'état lieux du secteur OP Cit Juillet 2000 P 18

2- المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرجع سبق ذكره جوان 2002 ص 49

جدول رقم (17) النسبة المؤسسات التي تعبر مشاكل التموين كعائق

حسب ع العمال / حسب النشاطات	5-0	20-6	100-21	أكثر من 100	المجموع
البناء والأعمال العمومية	21.4	31.3	38.0	25.0	30.2
الصناعة	63.7	47.0	38.0	26.3	41.1
التجارة	18.0	9.7	18.2	-	15.3
النقل	4.2	8.4	25.0	-	1.9
خدمات أخرى	19.1	13.0	9.1	0	3.4

المصدر : Ecotechnics Enquete sur les obstacles du developpement du secteur Prive en algèrie

بالـرغم مـن الانفتاح الاقتصادي لا يزال قطاع المؤسسات ص.م الخاصة يعاني من مشاكل التموين بالمواد الأولية وقطع الغيار، وذلك ناتج عن 30 سنة من الاحتكار العمومي للتجارة الخارجية.

5- عـدم ملاءمـة نمـط التسيير:

بقيـت أغلـبية المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة تعمل بأنماط تنظيم وتسير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسـي الـذي يتطلب عصرنة تسيير المؤسسات، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي في ممارسة النشاط الاقتصادي [1]

ومن خلال التحقيق الذي تم على العينة«314 مؤسسة » إتضح أن انماط التسيير القائمة تقوم على ما يلي :

50.3 % من مؤسسات التي تشملها العينة تعمل بالفواتير بصفة منتظمة

35 % من مؤسسات التي تشملها العينة لا تقبل الدفع عن طريق الشيك

95 % من مؤسسات التي تشملها العينة تعتبر الحساب البنكي الشخصي هو نفسه الحساب البنكي للمؤسسة

16 % من مؤسسات التي تشملها العينة لا تفصل بين النفقات المنزلية ونفقات الخاصة بالمؤسسة

12 % من مؤسسات التي تشملها العينة لا تقوم بالجرد المحاسبي

50 % من اليد العاملة غير مصرح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي وكذا 36 % من أرباب العمل غير مصرحين لدى مصالح الضمان الاجتماعي لغير الإجراء.

إجمـالاً تقـف هـذه العوائق أمام نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا فالسلطات العمومية تسعى جاهدة للتغلب على هذه العوائق من طريق الإجراءات والبرامج المتبناة والتي سنتم دراستها في الفصل القادم.

1- Ministre des Petite et moyenne entreprise rapport sur l'état des la secteur OP cit Juil 2000 P 20 .

++

المطلب الثاني : دراسة عن الوكالة الجهوية لترقية الاستثمار لولاية ورقلة « استطلاع ميداني» :

وفقا إلى استطلاع ميداني إلى الوكالة الجهوية لترقية الاستثمار لولاية ورقلة والتي افتتحت أبوابها إبتداء من مارس 2002 طبقا للمادة 22 من القانون تطوير الاستثمار الذي تنص على فتح فروع للوكالة الوطنية على المستوى المحلي ثم الوقوف على ما يلي :

1- طريقة قبول ملفات الاستثمار لدى الوكالة :

يتم ملء إستمارة شاملة لجميع البيانات ذات 08 صفحات متكونة من*:

- التصريح بالاستثمار ويتضمن : التعريف بمشروع الاستثمار،التعريف بالممثل القانوني ، نوعية مشروع الاستثمار ميدان النشاط للمشروع.
- استمارة طلب المزايا وفقا للمادة العاشرة (10) من القانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- استمارة قائمة المعدات والتجهيزات.

2- أمكن هذا لاستطلاع من تبين بعض العراقيل التي تواجه المستثمر مثل :

- لجهل بطريقة ملء الاستمارة مما يودي إلى رفضها عدة مرات نتيجة الأخطاء المرتكبة في طريقة الملء والذي ينتج تباطؤ مرحلة قبول الاستمارة .
- استغرق مدة الموافقة على مشروع الاستثمار نحو أربعة (04) أشهر من دراسة الملف على المستوى المحلي بالوكالة تم المصادقة عليه على مستوى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار المتواجد بالعاصمة.
- يضم الشباك الوحيد اللامركزي على مستوى الوكالة الجهوية ممثلي الهيئات التالية :

- الضرائب؛
- ملحق الخزينة؛
- السجل التجاري؛
- البيئة والمحيط؛
- أملاك الدولة؛
- البلدية؛
- الجمارك؛
- لجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار؛
- التعمير؛
- والشغل.

---

* أنظر الملحق.

هذه الهيئات عبارة فقط عن مكاتب وموظفين على مستوى الوكالة الجهوية فهي لم تكتسب ثقة المستثمرين بعد، فهو يلجأ إلى الطرق التقليدية، أي تسوية الإجراءات الإدارية باللجوء إلى مقر الهيئات المعنية دون اللجوء إلى الممثلين المتواجدين على مستوى الشباك الوحيد.

المبحث الثالث : أفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول : استراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حدد القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معالم مستقبلية للنهوض بالقطاع بنظرة شاخصة ، وانطلاقا من هذا القانون عمدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وضع الاستراتيجية التالية :

1- ترقية الاستثمار:

من أجل الوصول إلى استثمار منتج تعمل الوزارة على تحضير ثلاث أجيال من المستثمرين [1] *

الجيل الأول : تطوير قدرات المستثمرين ودعمهم في المجالات التالية :

- نشاطات التي من شأنها إحلال الواردات .
- الابتكار والتكنولوجيات الجديدة.
- النشاطات التي تسمح بتدويل المنتوجات والنشاطات .

عندما يصل هذا الجيل إلى مرحلة النضج يتم المرور إلى :

الجيل الثاني : وهي مرحلة التخصص للمستثمرين في النشاطات والمنتجات التي يسمح سعر تكلفتها بالدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، الشمال الإفريقي وكذا بلدان الخليج .

الجيل الثالث : ويمر عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى : تهدف إلى تصدير المنتوجات والخدمات إلى البلدان المعنية .

المرحلة الثانية : توجيه هذا الجيل من المستثمرين إلى توسيع عمليات التصدير عبر القارات وفقا لمتطلبات السوق الدولي والتطورات التكنولوجيا.

وهي بذلك تحضر أرضية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

على أساس هذه الاستراتيجية فإن الإجراءات الضرورية التي تبنتها وزارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي :

1-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استراتيجية تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أوت 2002 ص 35-36.

* - لم يتم ذكر فترة استغراق كل مرحلة ولا تاريخ انطلاق العمل.

-إنشاء مراكز التسهيل[1]:عبارة عن شبابيك للتنشيط الاقتصادي تتكفل بتعميم برامج الدعم للمؤسسات ص م.

- ستضم هذه المراكز شبابيك للتشاور لتعميم السياسة الهادفة لدعم وتطوير المؤسسات ص م ودمجها في الاقتصاد الدولي ووضع دراسات استراتيجية حول الأسواق المحلية والاستشارة .

وتمر هذه المراكز عبر ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : لمدة 5 سنوات في هذه الفترة يتم ضمان مهمة المرافقة والدعم في تحقيق المشروع للمستثمرين وخاصة اختيار النشاط ومعرفة السوق والقوانين المعمول بها .

تساهم هذه المراكز أيضا بمشاركتها الفعالة على مستوى المؤسسة بإعادة تنظيمها لتمكينها من الحصول على التمويل وإدخال التكنولوجيات الجديدة، وكذا جمع ودراسة المعلومات حول الأسواق .

المرحلة الثانية : لمدة 5 سنوات أخرى تساهم هذه المراكز في خلق فرص الشراكة خاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة تدعيم برامج التخصص للمستثمرين، تقديم خدمات الاستشارة .

المرحلة الثالثة : بعد 10 سنوات من إنشاء هذه المراكز تتجه أكثر فأكثر نحو المعرفة الجيدة لتيارات الأسواق المهنية وتتجلى نشاطها بالدرجة الأولى في دعم نشاطات التصدير واختراق الأسواق الدولية التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الدخول فيها.

- إضافة إلى ذلك تهتم الوزارة المعنية بـ إنشاء مشائل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*(2) من شأنه أن يدعم بشكل فعال المؤسسات الناشئة التي تحتاج إلى رعاية لتتمكن من البروز والتطور وكذلك لتقليل من نسبة فشل هذه المؤسسات واشراك المقاولين الشباب على المستوى المحلي للتنمية .

2- تطوير وترقية آليات التمويل.

يعتبر التمويل من أهم العقبات التي يجب تجاوزها عند إنشاء المؤسسات ص م، في الغالب الأحيان يلجأ المستثمرون أساسا إلى الإدخارات الخاصة والعائلية.

كما أن الإحصاءات التي خلصت إليها التحريات التي قام بها البنك العالمي تؤكد أن 80 % من المؤسسات ص م الخاصة في الجزائر تم إنشائها بتمويل ذاتي بنسبة 100 % مما يؤكد محدودية إنشاء المؤسسات، وهو ما استدعى التفكير في آليات متنوعة وفعالة لتسهيل عملية التمويل منها:

---

(1)-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استراتيجية تطوير وترقية القطاع ، مرجع سبق ذكره ،أوت 2002 ،ص37.

*- راجع المبحث الثاني من الفصل الثاني

2- المجلس الاقتصادي الاجتماعي من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص م في الجزائر،مرجع سبق ذكره،جوان 2002،ص 42.

صندوق ضمان القروض[1] :

الذي تضمنه صراحة القانون التوجيهي للمؤسسات والصناعات ص م .

أن وضع هذا الصندوق حيز التنفيذ يعتبر من أهم الوسائل المدعمة للمشاريع الاستثمارية في إطار المؤسسات ص م للاستجابة للضمانات المطلوبة من المؤسسات البنكية، بالإضافة إلى حجم رؤوس الأموال الخاصة فإن دعم الدولة يجب أن يظهر عن طريق وضع حيز التنفيذ هذا الصندوق.

أن صندوق ضمان القروض سيوفر للبنوك حلول أساسية لمشاكل السيولة الخزينة.

2-1 -المؤسسات المالية المتخصصة :

يدخل إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة في أولويات القطاع لتساهم في دعم تمويل الاستثمارات في إطار المؤسسات ص م طبقا للتقنيات المصرفية الحديثة

2-2 -إنشاء إطار دائم للتشاور بين الوزارة والبنك [2]

تم التوقيع على اتفاق بروتوكول تعاون بتاريخ 01/12/23 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات ص م والبنوك العمومية « البنك الوطني الجزائري وابنك الفلاحة والتنمية الريفية ، القرض الشعبي الجزائري ، صندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وبنك التنمية المحلية» ، والتزم مسئوولو البنوك من خلاله بالعمل أكثر لانفتاح على محيط المؤسسة .وقد تم الاتفاق على ما يلي :

- وضع في متناول المؤسسات والصناعات ص م مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض .
- - توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاعات المؤسسات والصناعات ص م والبنوك العمومية الخمسة .
- توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة وقيمة مضافة ومنشئة لمناصب تشغيل .
- وضع برامج تكوينية لصالح مسيري المؤسسات واطارات البنك حول إجراءات تقديم تدفقات مالية « ترقية الأعمال، القيمة المضافة ...» .
- مرافقة ودعم المؤسسات ص م ذات القدرة المصدرة عن طريق تمويل ملائم.

1- وزارة المؤسسات الصغيرة معطيات وأفاق مرجع سبق ذكره ، سبتمبر2001 ، ص15.

2- فضاءات مجلة دورية،تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،العدد 01 ، مارس أفريل 2002، ص11.

3- ترقية وتطوير جهاز الإعلام الاقتصادي [1]

يعاني قطاع المؤسسات ص م من ضعف كبير في مجال الإعلام الاقتصادي وغياب الجهاز الإعلامي المتخصص ، إذ نلاحظ تعدد مصادر المعلومات واختلافها وتأخرها. وحتى يتسنى للقطاع النهوض بهذا الجانب الهام من وسائل الإعلام ،يتم إعداد سياسة جديدة في ميدان الإعلام الاقتصادي بإنشاء نظام المعلومات الاقتصادية خاص بالمؤسسات ص م الذي يهدف إلى :

- تكوين بنك معلومات خاص بالقطاع ويتمثل في جميع المعطيات الاقتصادية حول القطاع والمحيط .
- وضع جدول للمؤشرات الاقتصادية ، يبين هذا الجدول مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تبرز وزن المؤسسات في الاقتصاد الوطني.
- إنشاء موقع على شبكة الانترنيت وتطويره سنة 2001 ، بعنوان www.pmepmi.dz.org ،

ويتضمن واجهة تتألف من عدة ملفات ذات محتوى هام كبورصات المناولة والإحصائيات والتعاون الدولي وأخبار يومية ومواضيع أخرى مختلفة.

- إنشاء نظام لجمع المعلومات الهيئات المعينة الديون الوطني لإحصائيات صندوق الضمان الاجتماعي ، صندوق الضمان الاجتماعي .صندوق الضمان لغير الأجراء .

4- تطوير ترقية بورصة المقاولة المشتركة :

تعتبر المقاولة عنصرا هاما في إنعاش الإنتاج للنمو للمؤسسات ص م وهي الآلية لبناء الربط والتكامل بين المؤسسات ص م والمؤسسات الكبرى .

لذا نص القانون التوجيهي على إنشاء مجلس الوطني للمقاولة والذي يتكفل بالخصوص بـ :

- تشجيع الاندماج الأحسن للاقتصاد الوطني؛
- إدماج المؤسسة ص م في حركة المقاولة العالمية؛
- ترقية مجال التشاور بين أصحاب القرار في مجال المقاولة والمؤسسة المعنية .

(1)- وزارة المؤسسات الصغير ة والمتوسطة معطيات وأفاق مرجع سبق ذكره ، سبتمبر 2001 ص 16.

5- برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]

تزامنا مع التحضيرات الجارية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC ، ابرمت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، من خلالها ينص البرنامج على تأهيل المؤسسات ص م على مدى فترة 12 سنة، ممول في أغلبه من طرف الاتحاد الأوربي يتم تجسيده على مرحلتين .

1 مراحل تجسيد البرنامج :

- **المرحلة الأولى :** مرحلة التكييف لمدة 5 سنوات وتضم :

تأهيل المحيط المباشر للمؤسسات التي يشمل على البناء المؤسساتي والقانوني .

تكييف البنية التحتية والخدمات المتصلة بقطاع المؤسسات .

- **المرحلة الثانية :** مرحلة الضبط لمدة 7 سنوات وتضم :
- تحديث المعدات والآلات وتطوير نظم الإنتاج والإدارة .
- تطوير مهارات العاملين .
- تطوير التسويق وبحوث التسويق.

لذا يجب على المؤسسة ص م أن تتبنى إجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية والإنتاجية والتسويقية وأن تتحمل جزء من أعباء عملية التأهيل.

2 - أهداف البرنامج : يتضمن مجموعة من العمليات الموجهة إلى المؤسسة ، ومحيطها وتتمثل فيما يلي :

- الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات بمعنى تكيفها وفق المناهج الحديثة للتسيير والتنظيم ،خاصة التحكم في نوعية المنتوج والخدمات ، الذي يقتضي من المؤسسات الجزائرية مراعاة المقاييس الدولية فيما يخص النوعية.
- توسيع مجال التسويق أمام المؤسسة بالعمل على الحفاظ على حصتها في السوق الداخلية أولا ثم اقتحام الأسواق الخارجية .
- الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة بمعنى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج للمؤسسة .
- التشغيل والحفاظ على مناصب الشغل من أولويات برامج التأهيل والعمل على توفير فرص جديدة من جهة أخرى .

بالإضافة إلى ما سبق هناك إنشغالات مستقبلية أخرى لدى وزارة المؤسسات ص م منها:

(1)- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مارس 2002 ، ص ص02-05.

برنامج تكثيف نسيج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،بخلق 600.000 مؤسسة، خلال 10 سنوات القادمة « 2002-2012 » بمعدل 60.000 مؤسسة سنويا ، حيث تنقسم إلى 30 % منها والتي تعتبر كمؤسسات مصغرة في مجال الخدمات بمقدار 3/2 منها مؤسسات مصغرة في مجالا الخدمات، والباقي عبارة عن مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة موجهة إلى إنتاج منتوجات مصنعة ونصف مصنعة، و70% عبارة عن مؤسسات صغيرة تتخصص في مجال التكنولوجيا الحديثة.(1)

وهذا ما يتطلب ضرورة تهيئة الفضاء الملائم من خلال إعداد خريطة لتواجد المؤسسات ص م ، حيث تهدف هذه الخريطة أساسا إلى دراسة كثافة نسيج المؤسسات ص م وإعادة توزيع انتشار هذه المؤسسات في أفاق 2022 وتراعي في ذلك :

- التوازن السوسيو – اقتصادي بين مختلف ولايات الوطن .
- إظهار المؤهلات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لكل ولاية وفي عمليات الاستثمار وسيتم ذلك عن طريق
- إحصاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر التراب الوطني وتوظيف محققين يقومون بعملية جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بالقطاع على مستوى المديريات الولائية للمناجم والصناعة باعتبارها الممثل الولائي لوزارة المؤسسات ص م ثم القيام بدراسات اقتصادية حول فرص الاستثمار والقطاعات المربحة في كل ولاية (2) .
- التمكن من خلق تكتلات المؤسساتية في الأماكن الحضرية والريفية .

المطلب الثاني : أفاق أخرى بعيدة المدى

- ففي أفاق 2012 –2017 تسعى الوزارة إلى مساعدة المؤسسات إلى تصميم المنتوجات الجديدة والتي تحتوي على مكونات إلكترونية والسيطرة عليها .
- أما أفاق 2022 تأهيل المؤسسة لدخول عالم التكنولوجيا المتقدمة والاندماج في الاقتصاد الدولي والأسواق المالية .(3)

تتمثل هذه الأفاق على المدى المتوسط والمدى البعيد مؤشرا قويا على النقلة النوعية والكمية التي سيشهدها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إرادة سياسية عازمة على تحقيق التنمية الشاملة .

---

(1)- Ministre de la petite et moyenne entreprise Projet Densification du Tissu PME/PMI crection de 600.000 entreprise Fiche de synthèse Fev/2002 ,P08-09.

(2)- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،تقرير حول اعداد خريطة لتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مارس 2002 ،ص2-3 .

(3)- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استراتيجية تطوير ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مرجع سبق ذكره أوت 2002 ،ص46.

خلاصة الفصل

بصفة عامة يمكن للمؤسسات ص م في الجزائر أن تشكل محورا أساسيا في التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، غير أن الضغوطات التي تواجهها تظل عائقا لنمو تطورها .

لـــذا فإن الإسراع في تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في القانون التوجيهي وتنفيذها على أرض الواقـــع ، بـــالأخص الحـــرص عـــلى تجنيد أشخاص واعيين بلزوم الخدمة العمومية الفعالة، كفيلة بتسهيل الإجراءات ، ومن تم تحقيق تنمية على مستوى المؤسسات وعلى المستوى الاقتصادي .

شـــمل موضوع البحث دراسة واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة وآفاق تنميتها وذلك من حيث تشخيصها والتعرض إلى التطلعات المستقبلية لسلطات العمومية.

وقـــد انطلقـــنا فـــي بحثـــنا من ضرورة تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة لدورها الفعال على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وضرورة خلق أو إيجاد الأرضية المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

فقـــد تضـــمن الفصل الأول من الدراسة إبراز أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في اقتصاديات بعض البـــلدان المتقدمة والنامية من خلال ما اتضح من نسب الناتج المحلي والقيمة المضافة والتشغيل وكذا أهميتها من حيث التصدير فباعتراف متزايد للسياسيين والعلماء على السواء بأن هذا القطاع يشكل قوة تنموية كبيرة، حيـــث حققـــت بعـــض الحكومـــات تقدما ملحوظاً في وضع سياسات من شأنها أن تدفع إلى الأمام نمو هذه المؤسسات.

ثم حاولنا تحديد أنواع المؤسسات ص م من حيث طبيعة المنتوج وتوجه هذه المؤسسات.

أمـــا في الفصل الثاني تم إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، فقد أدركت العديد من دول العالم أهمية هذه المؤسسات كأداة للتنمية وقدرتها على المزج بين النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل فهـــذه المؤسســـات لهـــا دور فعال لتنويع الإنتاج على مختلف الفروع الاقتصادية لقدرتها على التكييف مع ظروف تغير السوق، فظلا على تحقيق التكامل الاقتصادي بينها وبين المؤسسات الكبيرة.

ثـــم عمدنا إلى استعراض أساليب ونماذج تنمية وترقية المؤسسات ص م في مختلف الدول المتقدمة والنامية منها والسياسات والإجراءات التي تبنتها من شأن مساعدة هذه المؤسسات على النمو.

ثم وقفنا على دراسة الإجراءات المعتمدة في تنمية وترقية المؤسسات ص م في الجزائر من خلال الإجراءات التمويلية والجمركية والاستثمارية ... .

أمـــا الفصل الثالث والذي تناولنا واقع المؤسسات ص م في الجزائر والذي يعاني من صعوبات بسبب غياب اســـتراتيجية وطـــنية واضـــحة للتكفل بهذا القطاع، إلا أن هذا لا يناقض المحاولات التي مازالت السلطات العموميـــة تقوم بها من أجل تجاوز هذه الصعوبات وعلى رأسها وضع قانون توجيهي الذي صدر مع نهاية 2001 والشروع في وضع النصوص التطبيقية والبرامج اللازمة لتحقيق تطور حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشهد بعض التباطؤ في التنفيذ.

أمـــا فـــي الفصـــل الرابع تمت دراسة عوائق تنمية المؤسسات الصغير المتوسطة من خلال دراستين الأولى أعـــدت مـــن طرف مركز الدراسات التقنية والاقتصادية والتي شملت عينة من 314 من مؤسسة جاءت هذه الدراسة في شكل تحقيق تحت عنوان استراتيجية تنمية القطاع الخاص والتي تضمنت العراقيل التي تواجه

هـــذه المؤسسات في مختلف المجالات، أما الدراسة الثانية تتعلق بدراسة عن الوكالة الجهوية لترقية استثمار لولاية ورقلة « استطلاع ميداني ».

ثـــم محاولـــة الوقوف على أفاق المؤسسات المتوسطة والصغيرة المسطرة من طرف السلطات العمومية التي تـــدل عـــلى الـــتطور الكبير الذي سيشهده هذا القطاع من خلال الإرادة السياسية العازمة على تحقيق التنمية الشاملة.

• وبناء على التحليلات المتضمنة عبر فصول البحث ومباحثه تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

1- أحـــدث صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة عن ديسمبر 2001 وقعاً كبيراً على المؤسسات المتوسطة والصغيرة من حيث تحديد معالمها وتحديد تدابير المساعدة ودعم ترقيتها.

2- بيـــنت الدراســـة أن المؤسســـة المتوســـطة والصغيرة أصبحت تشكل عاملاً ضرورياً للتكامل والتنويع الاقتصـــادي كما يمكن أن تشكل المصدر الأساسي للشغل وعاملاً جوهرياً في ترقية الصادرات من دون المحروقات.

3- استطاعت العديد من الدول مثل (الهند وأندنوسيا) من حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية أو الشروع فيها بفصل نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- تتمركز المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية حول نشاطات إنتاج السلع الاستهلاكية كما أنها تتميز بحجمها الصغير وطابعها العائلي والحرفي.

5- يـــبقى تطـــور هـــذه المؤسســـات من مهام السلطات العمومية في السياق الاقتصادي وذلك بالتوازي مع المبادرة الخاصة أين تقوم السلطات العمومية بدور المسهل لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- تـــتوفر الجزائـــر على مؤهلات مرتبطة بمواردها البشرية وثروتها المادية وموقعها الجغرافي ووسائلها الماليـــة الكفيلة بجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة تنمية اقتصادية واستقرار اجتماعي، لهذا فإن مجهودات السلطات العمومية والمنظمات التابعة لأرباب العمل والبنوك والمستثمرين يجب أن تتركز على الإبداع وتطوير هذه المؤسسات.

7- يظهـــر المحيـــط المؤسســـاتي حالياً بعض نقاط القوة المتمثلة في أشكال الدعم المقدمة (إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) غير أن المؤسسة لا تزال متأثر بعبء التسيير وجمود الهيـــاكل من حيث بطء الإجراءات الإدارية وتعقيدها مما يجعل هذه الإجراءات معرقلة لنموها ولمواجهة المنافسة الدولية.

8- بانضـــمام الجزائـــر إلى المنظمة العالمية للتجارة وإلى منطقة التبادل الحر لاتحاد الأوروبي يكون على المؤسســـة المتوســـطة والصغيرة أن تسعى إلى التكيف مع هذا الواقع الجديد بمحاولة التحرر من القيود التي لا يمكن تجاوزها إلا في محيط إيجابي وملائم.

9- أن الإطـــار التحفيزي الذي أحدثه التشريع المتعلق بترقية الاستثمار لا يكفي وحده لضمان ترقية حقيقية لهـــذا القطـــاع لذا عملت السلطات المعنية إلى تبني استراتيجية خاصة بتطوير وترقية المؤسسات المتوسطة والصـــغيرة للمدى المتوسط والبعيد تتركز على مجموعة من الإجراءات أهمها (ترقية الاستثمار ، تطوير آليات التمويل، تطوير جهاز الاعلام الاقتصادي ...) أن هذا لا يتأتى إلا بمشاركة الفاعلين الاقتصاديين من أرباب العمل والبنوك والمستثمرين والحركات الجمعوية.

إن بـــناء الأرضـــية المناسبة لتمكين هذه المؤسسات من القيام بدورها والذي تجسد في الإجراءات العمومية المســـاعدة للقطاع من أهمها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات وأشكال الدعم المقدمة قابله المحيط الإداري الغير مكيف وبطأ تنفيذ هذه الإجراءات.

فعمـــلية بناء أرضية مناسبة تقتضي منا وضع حلول واقعية كما أن حافز النجاعة يقتضي منا وضع مقاربـــة بيـــن ثلاث عناصر جوهرية: يبين المتطلبات الواجب توفرها والإمكانيات المتاحة ثم مراعاة آليات التنفيذ والحرص على نجاعتها.

بالإضـــافة إلى الأخـــذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة سواء على مستوى التحولات التي تشهدها العلاقات الاقتصـــادية الدوليـــة الـــتي لها انعكاس على واقع ومستقبل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كاتفاق الشراكة الأورومتوســـطية، أو عـــلى مستوى مبادئ الاقتصاد الجديد القائم على المعلومات والتكنولوجيا مما يقتضي التكيف مع أدوات هذا الاقتصاد.

وبناء على ما سبق يمكن عرض التوصيات التالية

1- وضع نظام معلوماتي متطور لخدمة المؤسسات صغيرة والمتوسطة.

2- إنجاز هياكل خاصة بدعم ترقية الاستثمارات كالمشاتل ومراكز التسهيل.

3- الإسراع في تنفيذ آليات التمويل لدعم القطاع كصناديق ضمان القروض.

4- تـــنويع المؤسســـات الماليـــة كالإسراع في إنشاء شركة رأسمال مخاطرة وإقامة بنك خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- تسوية وضعية العقار الصناعي والتطبيق الفعلي للإجراءات المعتمدة.

6- ترقية الشراكة والتعاون الدولي

إن دراســـتنا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاءت لتبحث عن واقع هذه المؤسسات وآفاقها وقد تبين خلال الدراســـة تبـــني السلطات العمومية تدابير لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النصوص التشريعية، وإن السلطات العمومية لازالت تعمل على تطوير المؤسسات ص م انطلاقا من هذا يطرح سؤال فـــي خـــتام هـــذه الدراســـة يجعلنا ننتقل بالدراسة من طريقة تعيين واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستشرافها إلى طريقة المتابعة وقد جاء هذا السؤال كما يلي :

هل يكفي وضع قانون توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضمان انطلاقتها وترقيتها ؟

وهو سؤال يمكن أن يكون إشكالية لدراسة أخرى

فهـــرس الجـــداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	نسبة النمو في الإنتاج الداخلي الخام	13
02	نسبة اليد العاملة في المؤسسات صغيرة والمتوسطة	16
03	عدد العمال وعدد المؤسسات في فرنسا	32
04	الإجراءات المالية المتخذة	45
05	الإجراءات الجمركية	50
06	تطور مشاريع الاستثمار	51
07	توزيع المشاريع حسب عدد العمال	54
08	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	65
09	تطور المؤسسات حسب قطاعات النشاط الرئيسية	66
10	تطور المؤسسات حسب عدد العمال	68
11	تطور المؤسسات حسب قطاعات النشاط الاقتصادي	70
12	تطور المؤسسات حسب التوزيع الجغرافي	71
13	مساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام	80
14	تطور نسب القيمة المضافة حسب القطاعات	81
15	توزيع القيمة حسب العمال وقطاعات النشاط	92
16	نسبة المؤسسات التي تعتبر سلوكات الإدارة العمومية كعائق للتنمية	93
17	نسبة المؤسسات التي تعتبر مشاكل التموين كعائق للتنمية	95

قائمة المراجع

* باللغة العربية

أ- الكتب

* أحمد صقر عاشور، التحول إلى القطاع الخاص تجارب عربية في المشاريع الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 1997

* الشيخ الداوي محيط واستراتيجيات وهياكل المؤسسة، الجزء الأول، الجزائر 1998

* جالن سبنسرهل منشآت الصغيرة والمتوسطة

*عبد العزيز عجمية التطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي، الدار الجامعية 1996

*عبد الرحمان يسري الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة بحوث العلماء الزائرين رقم 01

ب- المجلات والجرائد

*الخبر الأسبوعي العدد 195 ديسمبر 2002

* فضاءات مجلة تصدرها عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد التجريبي جانفي، فيفري 2002 العدد 01 مارس، أفريل 2002

ج- الرسائل الجامعية

* عثمان لخلف : دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية، الجزائر 1995/1994 . رسالة غير منشورة .

*وزارة المؤسسات صغيرة والمتوسطة، تقرير حول إعداد خريطة لتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر مارس 2002 .

*وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معطيات وآفاق لتحضير الظرفي الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من 2001 ، الجزائر ديسمبر 2001.

*وزارة المؤسسات الصغيرة واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر مارس 2002 .

*وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعية وآفاق قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر 1998 .

و- قوانين وجرائد رسمية

* الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 86 السنة 2003

* الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوكالة الوطنية للتطبيق الاستثمار النصوص القانونية المؤطرة لتطوير الاستثمار في الجزائر. 2001

* وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001 .

*باللغة الأجنبيـــة

A-) LIVRES

*AMMAR SELAMI petite moyenne industrie et développement économique ENAL algérien 1985

*centre du commerce international Exportation des PME service de devloppement du commerce Genève 1997

*CNRS l'encyclopédie annulle du Maghreb la PME tunisienne CNRS édition 1996

* Commission des communautés européennes les actions de la communauté européennes intéressant les petites et moyennes entreprises une Europe sons frontières 1992

*Michel marcheshay gestion de la PME/PMI mathan 1997

*OCDE Perspective de l'ocde sur le PME édition 2000

* OCDE PME et mondialisation 1997

* OCDE les meilleurs politique pour les petites et moyennes entreprises 1997

B-) RAPPORT

* Bourse algérienne de sous-traitance et de partenariat approche sur de développement de la sous-traitance en Algérie juin 2002

* Ministre de l'industrie et des mines étude sur les P.M.E dans l'industrie en Algérie 1992

*ministre de la PME-PMI , les banque et le financement de PME/PMI mars 2002

* Institut international de management création et développent des PME avril 1998

*ministre de petite et moyenne entreprise département des études notes synthèse sur les PME/PMI en Algérie avril 2002

*ministre de petite et moyenne entreprise projet densification du tissu PME/PMI création 600.000 entreprise fev 2002

*Rapport final de la commission interministérielle chargée d'étudier et de formuler des mesures incitatives pour le développement de la PME et de l'artisanat Alger juillet 1998

*ministre de la petite et moyenne entreprise Rapport sur L'état des lieux du secteur de la PME/PMI juillet /2000

*ministre de l'industrie et des mines sauvegarde de et promotion de la petite et moyenne industrie Algérie 1992

*ministre de la petite et moyenne entreprise stratégie de développement de la petite et moyenne entreprise «PME- perspective de développement » 1996

c-) REVUES

*Deutschland revue econmiq N°01 2002

*ECO-Mitidja N°05 janv/Fev 1995

*ISGP institu entreprise de gestion l'expérience Italienne1991 OCT

*gestion 2000 Vol 2 mars –Avril 1998

* Licale revu mensuelle éditée par la chambre algérienne de commerce et de l'industrie 123 juin. 2001
127 oct. 2001
128 nov. 2001

*Problemes economique N°02 551 jan 1998

Revue d'économie Financière N°55 1999

الموقـــع علـــى الانترنيـــت

www.aps.dz
www.boi.go.lh
WWW.europa.eu.int
.dzWWW.PME PMI
www.promex **.dz**
WWW.shoura.gov.eg
www.statigie.ic.gc

الملحق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

SERVICES DU CHEF DU GOUVERNEMENT

AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT
-ANDI-

GUICHET UNIQUE DECENTRALISE
WILAYA D'OUARGLA

N°
Date

DECLARATION D'INVESTISSEMENT

I . IDENTIFICATION DE L'INVESTISSEUR .

1.Nom , Prénoms et/ou raison sociale : ……………………………………………………………
……………………………………………………………………………………………………
2.Raison sociale : ……………………………………………………………………………

3.Forme juridique : Entreprise individuelle ☐ SARL ☐ SPA ☐
EURL ☐ SNC ☐ AUTRES ☐

4.Origine des capitaux : Résidents ☐ Non résidents ☐ Mixtes…☐

• Associés éventuellement
- Nom : ……………………………………………………………………………
- Nationalité : ………………………………………………………………………
- Adresse :……………………………………………………………………………

- Nom : ……………………………………………………………………………
- Nationalité : ………………………………………………………………………
- Adresse ……………………………………………………………………………

- Nom : ……………………………………………………………………………
- Nationalité : ………………………………………………………………………
- Adresse :……………………………………………………………………………

5.Secteur juridique : PRIVE ☐ PUBLIC ☐ MIXTE ☐

6. N° de registre de commerce : ……………………………………………………
7. N° d'immatriculation fiscale : ……………………………………………………
8. Siège Social : ……………………………………………………………………

II IDENTIFICATION DU REPRESENTANT STATUTAIRE LEGAL :

1. **Nom et prénoms :** ……………………………………………………………………
2. **Date et lieu de Naissance :** ……………………………………………………………
3. **Qualité :** …………………………………………………………………………
4. **Adresse personnelle :** ………………………………………………………………
5. **Tél :** ……………………………………………… **Fax :** ……………………………

III TYPE D'INVESTISSEMENT :

- Avez-vous déjà bénéficié de(s) décision(s) d'octroi des avantages[1] oui ☐ non ☐
- Si oui, indiquer les numéros et les dates de décisions :
- Décision n° ………………………du………………………type d'investissement………………
- Décision n° ………………………du………………………type d'investissement………………
  Décision(s) de prorogation de délai éventuellement : n ………………………du………………
-
- L'investissement projeté, existait-il sous une autre forme juridique avant sa déclaration au niveau de l'agence ? oui ☐ non ☐
-
- Les biens constituant l'investissement : existent – ils ? ☐ sont ils à acquérir ? ☐
- S'ils existent , d'où préviennent-ils ? ……………………………………………………
  ……………………………………………………………………………………………

- **CREATION** ☐

IMPORTANT : - La reprise d'une activité déjà existante sous une autre dénomination ou forme juridique même accompagnée d'un investissement complémentaire ne confère pas au projet le caractère de création
La constitution de l'investissement à partir de biens utilisés sans le cadre d'une affaire existante ne confère pas également le caractère de création.

- **EXTENSION** ☐

IMPORTANT : - L'investissement d'extension vise exclusivement l'accroissement des capacités de production généré par l'acquisition de nouveau moyens de production . L'acquisition d'équipements complémentaires annexes et connexes ne confèrent pas à l'investissement de caractère d'extension .

- **Décrire les activités telles qu'elles apparaissent dans votre registre de commerce initial* :** ……………………………………………………………………………………………
  ……………………………………………………………………………………………
- **Dans le cas d'un investissement d'extension , la cession des équipements de production peut entraîner le retrait total ou partiel des avantages.**

- **REHABILITATION** ………☐…
- **Décrire les activités telles qu'elles apparaissent dans votre registre de commerce initial* :** ……………………………………………………………………………
  ……………………………………………………………………………………………

- **RESTRUCTURATION** ☐
- **Décrire les activités telles qu'elles apparaissent dans votre registre de commerce initial:** ……………………………………………………………………………………
  ……………………………………………………………………………………………

[1] Joindre copie de chaque décision

- **REPRISE D'ACTIVITE PARTIELLE** ☐ **TOTALE** ☐

L'investissement de réhabilitation ou de restructuration, après fermeture ou dépôt de bilan, vise les acquisitions de biens et/ou de services réalisés par des personnes physiques ou morales qui, en sus des actifs d'entreprises dissoutes, s'engagent à effectuer un investissement de remise en activité de l'entreprise objet de la reprise
La dissolution de l'entreprise objet de reprise est une condition essentielle ; les repreneurs doivent être des personnes différentes des propriétaires initiaux

- PARTICIPATION AU CAPITAL ☐

IV DOMAINE D'ACTIVITE (S) PROJETEE(S)

1. **Décrire sommairement la nature ou le type d'activité que l'investisseur souhaite initier*[2]**

- ……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………

2. Lieu (x) d'implantation du projet :
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………

3.Emplois prévisionnels à créer (en sus de ceux existants éventuellement) :

- Exécution : ………………
- Maîtrise :………………
- Encadrement : ……………

4. En cas d'extension , restructuration , réhabilitation :

- - Emploi existants : ……………………………………………………………
- -Montant des investissement bruts figurant au dernier Bilan :………………………………

5. Préciser l'impact sur l'environnement (pollution , toxicité , nuisance) et les mesures envisagées pour sa sauvegarde:
……………………………………………………………………………………

6. Durée de réalisation projetée (Nombre de mois) : ……………………………………

---

[2] *selon les termes de la nomenclature des activités économiques soumises à immatriculation au registre de commerce

7. STRUCTURE DE L'INVESTISSEMENT :

Rubriques	Montant en DA	%
Frais préliminaires		
Terrain		
Construction		
Equipement de production		
Matériels roulants		
Agencement et mobilier de bureau		
Total		

8. . STRUCTURE DE FINANCEMENT

- **Coût global de l'investissement :** ... ...

  - Part DA : ... ...
  - Part DA transférable : ... ...

- **Montant des apports en fonds propres**

  - En devises*[3] :... ... ...
  - En dinars : ... ...
  - En nature : ... ...

- **Emprunt bancaire :** ... ...

NOTA : **Les apports en nature** pour un résident se constituent exclusivement du terrain et bâtiments (joindre une expertise foncière) .
Les apports en nature pour un non résident se constituent de l'ensemble des équipements à importer .
Pour être pris en compte les apports en nature doivent être incorporés dans les fonds propres et figurer dans la classe des investissements au bilan .

IMPORTANT :

1. **En cas de fausse déclaration** :Toute fausse déclaration entraîne systématiquement l'annulation de la décision sans préjudice des autres dispositions légales en vigueur prévues en la matière .
2. **Non respect des engagements :** En cas de non respect des engagements ayant prévalus aux bénéfices des avantages , l'agence peut procéder au retrait partiel ou total des avantages accordés sans préjudice des autres dispositions légales en vigueur .

[3] * Concerne les non résidents

3. **Etat d'exécution des engagements :** L'investisseur ayant bénéficié des avantages est tenu de déposer une fois par an avant le 31juillet de l'année considérée auprès de l'agence une situation mettant en évidence l'état d'exécution des engagements souscrits , accompagnées d'un extrait du bilan visé par les impôts (- actif passif , - Tableau des investissements). L'absence de fourniture de l'état d'exécution des engagements constitue une cause d'annulation.

4. **Avantages d'exploitation** :Les avantages liés à la phase d'exploitation ne seront accordés qu'après la réalisation effective du projet et après évaluation sur données réelles .

5. **Cession des investissements ayant bénéficié d'avantages** :Les biens acquis dans le cadre de l'investissement déclaré sont incessibles pendant toute leur durée d'amortissement légale, sauf autorisation accordée dans le cadre de l'article 30 de l'ordonnance n°01-03 du 20aout 2001 relative au développement de l'investissement. La cession ou le transfert doivent être postérieurs à l'autorisation de l'Agence, laquelle autorisation est sollicitée légalement par le cédant

6. Sauf cas de force majeure , le projet doit connaître un début d'exécution dans un délai d'une année à compter de la date d'établissement de la décision d'octroi d'avantage.
A l'issue de ce délai et sauf prorogation expresse de l'agence , la décision est frappée de caducité .

7. Le défaut de retrait de la décision dans un délai de 6 mois à compter de l'expiration du délai légal de notification entraîne son annulation .

8. La simple délocalisation sur le territoire national d'un investissement existant ne constitue pas une opération d'investissement éligible aux avantages .

9. Le dépôt du dossier doit être opéré par l'investisseur lui même ou son représentant statuaire , accompagné du conseil de son choix.

10. Le régime d'avantages applicable est celui du domicile fiscal , au sens du code des impôts directs et des taxes assimilées .

11. Sous peine d'annulation d'office de la décision, toute modification de l'un des éléments contenu dans cette déclaration doit être communiquée à l'ANDI

Nom et Prénom du cadre d'accueil :
... ...
... ...

signature :
... ...
... ...

Après lecture et approbation ,
Signature légalisée du promoteur

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

SERVICES DU CHEF DU GOUVERNEMENT

AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT.
- ANDI–
GUICHET UNIQUE DECENTRALISE
WILAYA D'OUARGLA

DEMANDE D'AVANTAGES

(Conformément à l'ordonnance n°01-03 du 20 août 2001 relative au développement de l'investissement.)

signé Mr ....
nt pour le compte de .... en qualité de .... sollicite dans le cadre de la déclaration d'investissement n° ....du .... le bénéfice des avantages tenant au régime ci- indiquée et déclare , sous peines de droits , les renseignements figurant sur la présente tion d'investissement exacts et sincères.

GIME GENERAL ☐

GIMES DEROGATOIRES

Zones dont le développement nécessite la contribution de l'Etat ☐

égime de la convention ☐

<u>TANT</u> :**Etat d'exécution des engagements :**L'investisseur ayant bénéficié des avantages est tenu de une fois par an , et avant le 31 juillet de l'année considérée , auprès de l'agence une situation mettant en l'état d'exécution des engagements souscrits , accompagnées de l'actif et du passif du bilan , ainsi que au des investissements .

e soussigné

SERVICES DU CHEF DU GOUVERNEMENT

AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT
-ANDI-

GUICHET UNIQUE DECENTRALISE
WILAYA D'OUARGLA

LISTE PROGRAMME D'EQUIPEMENTS ET DE MATERIELS A ACQUERIR

- **DECISION D'OCTROI D'AVANTAGES N° :**..... **du**.....
- **PROMOTEUR :** .....
- **RAISON SOCIALE :** .....
- **ADRESSE :**.....
- **TEL :**.....**FAX :** .....

QUANTITE	NATURE DES BIENS A REALISER REPARTIS PAR CHRONOLOGIE D'IMPUTATION
	CHAPITRE 1 –BIENS ET EQUIPEMENTS DE PRODUCTION CHAPITRE 2 – MATERIEL ET EQUIPEMENTS Auxiliaire

NOTA : Je soussigné déclare sur l'honneur que les matériels et équipements listés dans le présent document sont destinés à la réalisation de l'investissement objet de la décision n° ... ... du ... ...

Je m'engage, sous les peines de droit et sauf autorisation établie par l'organisme légalement habilité, à leur conserver la destination déclarée jusqu'à amortissement.

IMPORTANT :

1- **Chronologie d'imputation** :Les matériels et équipements auxiliaires ci- dessus énumérés au chapitre 2 ne peuvent être acquis et donner lieu à franchise de TVA et application du taux réduit de droits de douane, qu'après réalisation des biens et équipements principaux figurant au chapitre 1 de la présente liste .

2- **Biens à acquérir** :

- **-a) Sur le marché local**

Seuls les biens à l'état neuf sont admis.

- **-b) A l'importation :**

Outre les biens à l'état neuf, sont admises les acquisitions d'équipements et de matériel rénovés et sous garantie , dans des conditions fixées par la législation douanière..

SIGNATURE LEGALISEE DU PROMOTEUR